



رئاسة مجلس الوزراء



الرؤية والإنجاز

▶ 2023



”

منذ تسع سنوات واستجابة لندائكم، شرفت بتحقل مسؤولية هذا الوطن مستعيناً على هذه الأمانة بالله، ومعتمداً على ثقتي في قدرات المصريين، ومتيقناً بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، وساعياً من أجل رفعة ورقي هذا الوطن، بالعمل الدؤوب والنوايا الصادقة

وعلى قدر صعوبة التحديات التي واجهتنا لإعادة مصر لمسارها الصحيح، بقدر ما كان العزم والإصرار على خوض غمار هذه التحديات؛ لتحقيق النصر المبين في معركتي البقاء والنماء

الرئيس عبد الفتاح السيسي



احتفالية كتف في كتف - ١٧ مارس ٢٠٢٣





المقدمة

لقد حققت الدولة المصرية الكثير من الإنجازات خلال التسع سنوات الماضية، ورغم ما واجهته من تحديات جعلت إمكانياتها المالية والاقتصادية في وضع صعب للغاية، قررنا عدم الوقوف مكتوفي الأيدي والخروج من عنق الزجاجة بتحمل تحديات الفترة والسعي بكل قوة إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجالات كلها.

ويأتي كتاب «حكاية وطن» ليروي ما أنجزته الدولة المصرية على مدار الفترة الماضية، فهي رواية شعب عظيم استطاع خلال السنوات الماضية أن يقف صامدًا متحديًا، واجتاز بقوته وصلابته العديد من المخاطر.

لقد كان هدفنا خلال التسع سنوات الماضية هو بناء دولة عصرية حديثة، من خلال إطلاق حزمة من المشروعات العملاقة ذات الطابع القومي، تُسهم في توفير فرص العمل لملايين الشباب المصري؛ للحد من معدلات البطالة، واستيعاب حجم التدفق الهائل على سوق العمل. وحققت خلالها الدولة المصرية طفرة غير مسبوقة في مؤشرات التنمية الاقتصادية، لعل أبرزها -على سبيل المثال لا الحصر- أن مصر قد أصبحت الوجهة الاستثمارية الأولى في إفريقيا لعام ٢٠٢٢.

ولتعظيم أحوال الدولة وتحسين البنية التحتية والاستثمارية وتيسير حركة نقل المواطنين والبضائع؛ فقد عملت الدولة على تحقيق نهضة ضخمة في مجال تطوير شبكة الطرق القومية والنقل، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، ومنها وسائل النقل والمواصلات. وعليه فقد شهد قطاع الطرق والنقل خلال التسع سنوات الماضية تطورًا ملحوظًا؛ فقد تبنت الدولة المصرية رؤية استراتيجية طموحة في مشروعات النقل والمواصلات تهدف إلى رفع مستوى الخدمات مع الحفاظ على البيئة، ومنها التوجُّه نحو النقل الأخضر المستدام؛ باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة، ولتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وذلك في إطار مساعي الدولة لتقليل البصمة الكربونية، وخفض التلوث، ومكافحة تغيُّر المناخ، وتقليل المخاطر الصحية الناتجة عن استخدام الوقود التقليدي.

وللقضاء على ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة وتوفير المسكن اللائق للمصريين؛ فقد شهدت الدولة المصرية على مدار السنوات التسع الماضية طفرة ونهضة عمرانية متكاملة، في ظل إنشاء مدن ومجمعات جديدة، كما كان هناك أيضًا تطوير للمناطق العشوائية والبنية التحتية، ضمن خطط الدولة للتنمية العمرانية ومسااعيها المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وكل ذلك يأتي في إطار توفير «حياة كريمة» تليق بالمواطن المصري.

كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتوفير الطاقة الكهربائية لجميع مستخدميها في المجالات كافة، وبأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة وفقًا للمعايير العالمية؛ وذلك لمواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية في ضوء توقعات تزايد الحمل الأقصى، والمساهمة في تحقيق خطط التنمية الشاملة، وإضافة قدرات كهربائية من الطاقة الجديدة والمتجددة، والحدّ من الأثر البيئي للانبعاثات، وإعدادها لتكون حجر الزاوية للمشروعات الاقتصادية الضخمة.

ولتوفير احتياجات الدولة من الوقود؛ فقد نُفذت خطة طموحة لتطوير قطاع البترول، انطلاقًا من الأهمية التي يحتلها القطاع في الاقتصاد المصري؛ حيث عملت الدولة على مدار السنوات التسع الماضية على تحقيق الاستفادة الاقتصادية المثلى من جميع الإمكانات والثروات الطبيعية المتاحة؛ للمساهمة في التنمية المستدامة للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد انضمت إلى مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنظم أعمال الاستثمار في الثروات الطبيعية؛ بما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الحالية، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفي ضوء اهتمام الدولة بصحة المواطنين، أطلقت الدولة العديد من المبادرات الصحية استفاد منها ملايين المواطنين، وخلال التسع سنوات الماضية تمّ وجارٍ الانتهاء من تنفيذ مشروعات بقيمة ٢٤٦ مليار جنيه في مجال الصحة.

وإدراكًا من الدولة أن إتاحة التعليم وتطويره ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أولت، على مدار السنوات التسع الماضية، أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع. كما أن الدولة المصرية لم تتوان في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليه؛ باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية للنهوض والتقدم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإيمانًا بأهميته في صناعة أجيال المستقبل وقياداته.

وفيما يتعلق بتمكين المرأة، فقد شهدت الدولة المصرية تقدّمًا ملحوظًا في زيادة مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، ويرجع ذلك إلى الإرادة السياسية الداعمة للنساء، والتي تُرجمت في الاستراتيجيات الوطنية والبرامج والمشروعات التي نُفذت في ظل بيئة قانونية داعمة.

وفي ظل التوجّه العالمي نحو التحول الرقمي، تبنت الدولة خطة «بناء مصر الرقمية»، التي تستهدف تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التحوّل والنضج الرقمي؛ وذلك لتحسين الخدمات المُقدمة للمواطن، وتعزيز الشمول الرقمي، والشمول المالي، وبناء القدرات وتشجيع الابتكار، وضمان الأمن المعلوماتي.

إن ما حققته الدولة المصرية من إنجازات خلال التسع سنوات الماضية نعول عليه للبناء للأجيال القادمة من أجل مستقبل أفضل، وفي ضوء هذا يستعرض هذا الكتاب أبرز إنجازات الدولة من خلال خمسة محاور رئيسة، كالآتي:

- ◆ محور التنمية البشرية، ويشمل قطاعات: الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي والفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والثقافة والفنون، وتمكين المرأة.
- ◆ محور التنمية الاقتصادية، ويتضمن قطاعات: الاستثمار، والتنمية الصناعية والتجارة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والبتروك والثررة المعدنية، والسياحة والآثار.
- ◆ محور التنمية المجتمعية، ويتناول قطاعات: رعاية الشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والتمويل والتجارة الداخلية، والعدالة والأمن، والتسامح والتعايش.
- ◆ محور التنمية المكانية، ويحوي قطاعات: الإسكان والمجتمعات العمرانية، وتطوير العشوائيات، والموارد المائية والري، والبيئة.
- ◆ محور المرافق والشبكات، ويضم قطاعات: الطرق والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكهرباء والطاقة، ومياه الشرب والصرف الصحي.

تم إعداد هذا الكتاب بالاعتماد على البيانات الواردة من الجهات المعنية بالإضافة إلى بيانات المشروعات وتكلفتها الواردة من الأمانة العامة للمشروعات بمجلس الوزراء المصري





قائمة المحتويات

١١	القسم الأول: التنمية البشرية
٦٩	القسم الثاني: التنمية الاقتصادية
١٣٣	القسم الثالث: التنمية المجتمعية
١٩٥	القسم الرابع: التنمية المكانية
٢٣٩	القسم الخامس: الشبكات والمرافق



التمية البشرية

تحظى تنمية الإنسان والارتقاء به وتوفير احتياجاته الأساسية باهتمام بالغ من قِبَل الدولة المصرية، التي عمدت خلال السنوات التسع الماضية، بكل السبل والآليات الممكنة، لتحقيق ذلك.

1



إجمالي تكلفة المشروعات الجارية في قطاع الصحة والتي تم تنفيذها والمبادرات خلال ٩ سنوات.

٢٤٦
مليارات جنيه

تكلفة ١١٣٥ مشروعًا تم وجار تنفيذها لإنشاء وتطوير ورفع كفاءة المستشفيات والوحدات الصحية ومراكز طب الأسرة وتطوير منظومة الإسعاف.

٩١,٥
مليار جنيه

إجمالي تكلفة تنفيذ ٨٠٤١ مشروع في قطاع التعليم قبل الجامعي خلال تسع سنوات.

٨٠
مليار جنيه

قيمة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

٥٠٠
مليون دولار

إجمالي عدد الجامعات عام ٢٠٢٣ مقابل ٥٠ جامعة عام ٢٠١٤.

٩٦
جامعة

زيادة في موازنة التعليم العالي والبحث العلمي بزيادة تعادل ١١٢٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

٥٢,٥
مليار جنيه

إجمالي عدد دور المسارح العامة حتى عام ٢٠٢٣، بزيادة ٨٨ دور مسرح مقارنة بعام ٢٠١٤.

١٤٨
مسرحًا

إجمالي تكلفة المشروعات الجارية والتي تم تنفيذها في قطاع الثقافة خلال ٩ سنوات.

٨,٢
مليار جنيه

تقدمتها مصر في مؤشر التمكين السياسي للمرأة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت المركز ٨٥ عام ٢٠٢٣، مقابل المركز ١٣٤ عام ٢٠١٤.

٤٩
مركزًا

إجمالي عدد الطلاب المستلمين للتأهلات بعموم محافظات الجمهورية.

٣,٣
مليون تأهلت



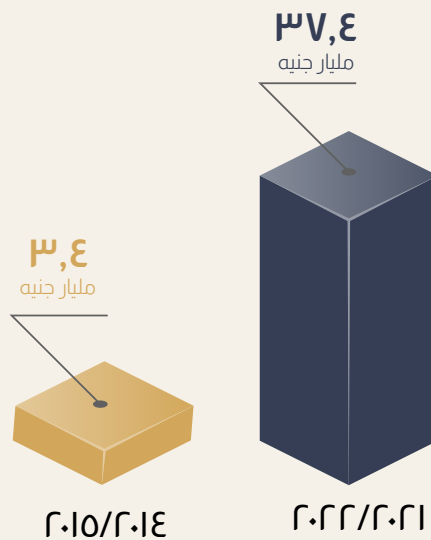
الرعاية الصحية

حظي القطاع الصحي باهتمام بالغ من قبل الحكومة المصرية؛ حيث انطلقت جهود الدولة لتعمل في اتجاهين؛ هما؛ الأول: إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطوير الوحدات الصحية لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري. الثاني: إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الصحية؛ لرفع كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للمواطنين. وعليه، فقد استطاعت الدولة المصرية تحقيق العديد من الإنجازات في قطاع الصحة؛ حيث تم وجاري الانتهاء من تنفيذ مشروعات بقيمة ٢٤٦ مليار جنيه في مجال الصحة، خلال تسع سنوات.

كما تم إطلاق العديد من المبادرات لتعزيز قدرة المنشآت الصحية على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعية على مستوى المحافظات وميكنتها، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكل المترددين.

استكمالاً، تم إطلاق وتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بعدد من المحافظات؛ حيث تم تسجيل أكثر من ٥ مليون مواطن بالمحافظات الست للمرحلة الأولى بمنظومة التأمين الصحي الشامل.

الاستثمارات العامة في قطاع الخدمات الصحية خلال عامي ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



إجمالي قيمة الإنفاق على قطاع
الصحة بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢
مقابل ٣٧,٢ مليار جنيه خلال
عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

١,٢٨٨
مليار جنيه

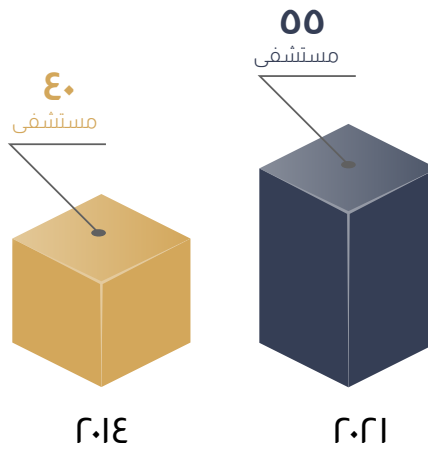
نسبة زيادة عدد أسرة الرعاية
المركزة بالمستشفيات العامة
والمركزية خلال ٩ سنوات.

٤١٩%

أولاً: المنشآت الصحية

قامت الدولة بالعديد من الإنجازات خلال التسع سنوات الماضية وذلك لتوفير بيئة صحية داعمة قوامها بنية صحية مؤسسية وهيئة طبية مدربة ومؤهلة **بهدف توفير خدمات صحية عالية الجودة** لجموع المصريين عبر تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة، حيث قامت الدولة بإنشاء وتطوير عدد كبير من المستشفيات. هذا كما امتدت جهود الدولة لمستشفيات الحميات؛ **بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٥٩٠,٣ مليون جنيه** خلال الفترة (٢٠١٤ - مارس ٢٠٢٣) هذا كما تم تطوير العديد من مستشفيات الصدر؛ بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٣٧٦,٨ مليون جنيه.

عدد مستشفيات الحميات خلال عامي
(٢٠٢١ - ٢٠١٤)



المصدر: وزارة الصحة والسكان.

إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات
عام ٢٠٢١.

١٣١,٥
ألف سرير

إجمالي عدد المستشفيات في
جمهورية مصر العربية عام ٢٠٢١.

٢٠٠٥
مستشفى

أكبر المدن من نوعها في الشرق
الأوسط، حيث تقام على مساحة
١٨٠ ألف م^٢.

مدينة الدواء
جيتوفارما

تم علاجهم على نفقة الدولة في
عام ٢٠٢٢ بتكلفة إجمالية بلغت نحو
١٤,٥ مليار جنيه.

٢,٠
مليون مريض

اتصالاً،

فقد امتدت

جهود الدولة إلى

مستشفيات الصحة النفسية

لتقديم الخدمة الطبية للصحة النفسية

وعلاج الإدمان بالتوازي مع رعاية صحة

المواطنين الجسدية، وحماية الشباب

من الإدمان؛ بتكلفة إجمالية بلغت نحو

١٣٩,٩ مليون جنيه.

كما استمرت الدولة في جهودها، فافتتحت خلال عام ٢٠٢١ المجمع القومي

للأمصال واللقاحات بمحافظة القاهرة؛ بتكلفة بلغت ١٤٢ مليون جنيه، لتمكين

العلماء من البحث والحد من الأمراض المعدية وغير المعدية، وقد تمت ميكنته بالكامل،

بالإضافة إلى إنشاء مصنع فاكسيرا لإنتاج اللقاحات بمحافظة الجيزة والذي تم الانتهاء منه في

يونيو ٢٠٢١ بتكلفة بلغت ٣٤٧,٨ مليون جنيه.

وفيما يخص مسار المستشفيات الجامعية، فقد تنوعت جهود الدولة بين إنشاء وافتتاح مستشفيات

جديدة، بالإضافة لتطوير مستشفيات جامعية قائمة في الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، حيث ارتفع عدد

المستشفيات الجامعية إلى ١٢٥ مستشفى جامعي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٨٨ مستشفى عام ٢٠١٤

ووصل عدد الأسرة إلى ٣٦.٩ ألف سرير عام ٢٠٢٣ بتكلفة ٢٧,٥ مليار جنيه مصري مقابل ٢٨,٩ ألف

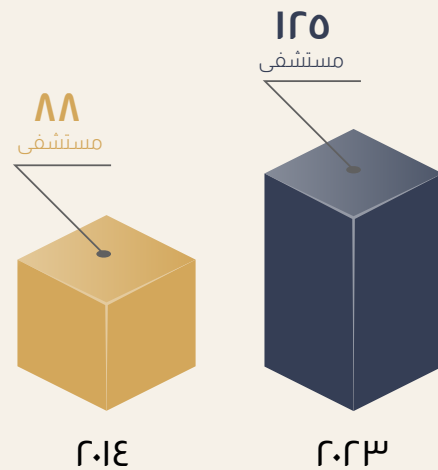
سرير في عام ٢٠١٤ . ووصل عدد الأسرة بالعناية المركزة إلى ٥٠٣٠ سرير بتكلفة ٢ مليار جنيه مصري

مقابل ٣٠٠٠ سرير في عام ٢٠١٤. وبلغت عدد القوافل الطبية ٥٣٥ قافلة بأجمالي حالات مستفيدة

تبلغ ٣٠٣,٥ ألف حالة.

عدد المستشفيات الجامعية

خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانيًا: تعزيز كفاءة الفرق الطبية

تأتي كفاءة الهيئة الطبية كمقوم أساسي لتحسين الخدمات الصحية المُقدمة للمواطنين، وإيمانًا بذلك عملت الدولة على تطوير ورفع كفاءة الفرق الطبية وفقًا للمعايير الدولية، ولعل من أبرز الجهود المبذولة: **إطلاق وزارة الصحة والسكان مشروع تطوير الزمالة المصرية**، عام ٢٠٢١، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية.

تعاون الحكومة مع الجامعة الأمريكية والكلية الملكية البريطانية لرفع كفاءة التدريب، واعتماد البرامج التدريبية وشهادة الزمالة المصرية في مختلف التخصصات الطبية.

عدد الأطباء البشريين القائمين بالعمل

خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢١



المصدر: وزارة الصحة والسكان.

”
حصول مصر على تقييم متقدم على مستوى إقليم الشرق الأوسط في التقييم الخارجي المشترك للوائح الصحية الدولية (IHR-JEE).

إجمالي عدد المتدربين على برنامج الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

١٠٣٨
متدربًا

إجمالي المنشآت المسجلة المعتمدة لدى الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

١٧٤
منشأة صحية

نسبة اجتياز معايير المستشفيات
تقييم «الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية».

٩٨%

◀ ثالثاً: جودة الخدمات الصحية

تحرص الدولة على تعزيز معايير الجودة واتباع المعايير العالمية للخدمات الصحية؛ بهدف تقديم أفضل خدمة للمريض، وتطبيق **مبادئ حقوق الإنسان** التي شددت على حق الأشخاص في الحصول على أفضل رعاية طبية، كضرورة تؤمن للمواطن الصحة والرفاهة، ولتحقيق ذلك تم:

إنشاء **الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية** استجابةً للأهداف الاستراتيجية للدولة وضماناً لجودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها، وتقديمها وفقاً لمعايير محددة للجودة.

وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وتوجهات الدولة في التحول الرقمي لجميع القطاعات، فقد تمت رقمنة العديد من الأنظمة، وميكنة العديد من الخدمات الصحية؛ حيث تكون أنظمة التشغيل بالمنشآت الصحية مبرمجة على عدد من التطبيقات لتيسير حصول المنتفعين على الخدمات الصحية، وبناء قواعد بيانات صحية إلكترونية تمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتساعد على التخطيط الصحي الفعال لنظام الرعاية الصحية بمصر.

ونتيجة جهود الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية حصلت المعايير المصرية على الاعتماد الدولي «الإسكوا»؛ فبراير ٢٠٢١، مما يسهم في تحسين ورفع كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، وضمان سلامتها.

”
حصول مصر على عضوية مجلس
التسيق المشترك (JCB) لبرنامج
الأمم المتحدة للأبحاث والأمراض
المدارية وأمراض الفقر (TDR)،
وبذلك تصبح مصر هي ممثل
إقليم الشرق الأوسط في هذا
المجلس لمدة أربع سنوات.



رابعًا: المبادرات الصحية ونظم الوقاية والكشف المبكر والعلاج

تعمل الحكومة جاهدة على توفير حياة كريمة لكل المصريين؛ حيث أطلقت الدولة العديد من المبادرات الرئاسية الصحية التي نجحت في تغيير شكل ومضمون المنظومة الصحية في مصر. وتمثل مبادرة ١٠ مليون صحة أحد أهم الإنجازات الرائدة في منظومة الرعاية الصحية والتي تنفرد بها مصر للرصد المبكر وعلاج الأمراض المزمنة والوراثية.

هذا، كما تضمنت جهود ١٠ مليون صحة، إطلاق المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار للعمليات والتدخلات الجراحية.. بهدف تقليل مدة الانتظار لإجراء التدخلات الجراحية وتخفيف العبء المادي عن كاهل المرضى.

وفي إطار اهتمام الدولة بصحة المرأة والطفل، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الصحية لرعاية المرأة وحديثي الولادة، والتي يأتي على رأسها المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، والمبادرة الرئاسية لدعم صحة الأم والجنين.

وفي السياق نفسه، فقد تم إطلاق المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثي الولادة بهدف الوصول إلى جيل صحي وخالي من مسببات الإعاقة، هذا كما تم إطلاق المبادرة الرئاسية للاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لحديثي الولادة.

٧

مليون سيدة

نجحت مبادرة دعم صحة المرأة في فحصهن، وتقديم خدمات المتابعة الدورية السنوية لهن.

٣٥,٦

مليون سيدة

تم فحصهن وتقديم الخدمات الطبية لهن ضمن مبادرة دعم صحة المرأة.

٨,٣

مليارات جنيه

تكلفة القضاء على قوائم الانتظار للعمليات والتدخلات الجراحية حتى يونيو ٢٠٢٣.





وعلى صعيد المبادرات الصحية لرعاية الأطفال أكبر من عامين وطلاب المدارس والبالغين، فقد تم إطلاق المبادرة الرئاسية لعلاج مرضى الضمور العضلي الشوكي بهدف توفير العلاج لمصابي الضمور العضلي من الأطفال فوق سن العامين.

٦,٣

ملايين مواطن

إجمالي من تم فحصهم ضمن المبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي منذ بداية المبادرة في سبتمبر ٢٠٢١ وحتى أبريل ٢٠٢٣.

٢,٢

مليون مواطن

تم تقديم العلاج لهم بالمجان ضمن مبادرة الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس التهاب الكبد «سي» منذ انطلقت المبادرة عام ٢٠١٤، وحتى يونيو ٢٠٢٢.

٧,٥

ملايين طالب وطالبة

تم فحصهم من خلال المبادرة الرئاسية لعلاج أمراض سوء التغذية بين أطفال المدارس خلال الفترة (ديسمبر ٢٠٢٢ - مارس ٢٠٢٣).

إعلان مصر خالية من فيروس
«سي» عام ٢٠٢٠ من قبل منظمة
الصحة العالمية.



ومن الجدير بالإشارة إليه، ما
قامت به الدولة لمكافحة جائحة
كوفيد-١٩ من خلال زيادة الطاقة
الاستيعابية للمستشفيات،
والكشف عن الإصابة بالفيروس،
وإجراء الحجر الصحي، ورصد
المصابين داخليًا؛ لمواجهة حالات
الإصابة بالفيروس وتحجيم
انتشاره. بالإضافة إلى فحص
جميع الركاب القادمين من كل
دول العالم، وتوفير اللقاحات
والتطعيمات من خلال ٥٥١ مركزًا
على مستوى الجمهورية لمواجهة
الجائحة.

خامسًا: منظومة التأمين الصحي الشامل

التأمين الصحي الشامل هو أكبر مشروع قومي للصحة في مصر، يهدف لتحسين الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين، بدأ تنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل على عدة مراحل حيث بدأت المرحلة الأولى في محافظة «بورسعيد» يوليو ٢٠١٩، تلاها محافظات «الأقصر، الإسماعيلية، جنوب سيناء» في ١٦ فبراير ٢٠٢١.

٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢؛ تم إطلاق التشغيل التجريبي لمنظومة التأمين الصحي الشامل لباقي محافظات المرحلة الأولى (أسوان - السويس).



تم تسجيله بالمحافظات الست
للمرحلة الأولى للمنظومة (بورسعيد،
والأقصر، والإسماعيلية، وجنوب
سيناء، والسويس، وأسوان) حتى
مارس ٢٠٢٣.

٥

ملايين مواطن



خدمة طبية وعلاجية تُقدم عبر
٢٩٥ منشأة طبية تابعة للهيئة
العامة للرعاية الصحية للمنظومة
(بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية
وجنوب سيناء).

٢١,٨

ملايين



عدد المستشفيات ضمن منظومة
التأمين الصحي الشامل، التي تم
إنشائها وتطويرها وأكثر من ٣٠٩
وحدة ومركز طب أسرة.

٥٣

مستشفى



تم إجرائها تحت مظلة التأمين الصحي
الشامل منذ تطبيق المنظومة.

٣١٨

ألف عملية

هذا، وقد فازت الهيئة العامة للرعاية الصحية بالجائزة الذهبية في قيادة الاستدامة الصحية على مستوى الوطن العربي، لجهودها المتميزة في تعزيز مفهوم التحول الأخضر للرعاية الصحية، والمقدمة من اتحاد المستشفيات العربية، وذلك مناصفة مع دائرة الصحة بأبو ظبي.



كما فاز مستشفى شرم الشيخ الدولي التابع للهيئة بمحافظة جنوب سيناء بشهادة البطل الماسي بمبادرة «بطل التحدي العربي لتغير المناخ في الرعاية الصحية» لاتحاد المستشفيات العربية.

ثقت وكالة فيتش التزام مصر المتزايد بتوفير الرعاية الصحية، والذي من شأنه تعزيز الاستثمارات داخل قطاع الصحة، كما سيعود بالفائدة على توسيع نطاق الرعاية الشاملة، وألهمت إلى أن الاهتمام بصحة السكان أصبح أولوية متزايدة للحكومة المصرية، ويتضح هذا من خلال عدد من المبادرات الحكومية التي تم إطلاقها في الفترة الأخيرة.



أشارت مجموعة أكسفورد للأعمال إلى تنفيذ الدولة المصرية خطة تأمين صحي وطنية تقدم تغطية شاملة للمواطنين؛ مما يعد بتغيير واسع في الإدارة الصحية بالبلاد، وتحسين المرافق وتقليل أوقات الانتظار وتوسيع نطاق الوصول للمواطنين ذوي الدخل المنخفض.

أشارت الإيكونوميست إلى ما قدمته مصر من دروس للبلدان المختلفة في تحديها لالتهاب الكبد الوبائي وعلاجها لفيروس سي، عن طريق استجابتها بتنفيذ برنامج فحص وطني استطاع أن يصل لأكثر عدد من السكان في فترة وجيزة.



أكدت منظمة الصحة العالمية أن قانون التأمين الصحي الشامل هو خطوة رئيسية للأمام، وأشارت المنظمة ذاتها إلى أنه في الوقت الذي تعتبر فيه قارة إفريقيا موطنًا كبيرًا لالتهاب الكبد الفيروسي "سي"، أظهرت مصر قيادة عظيمة في مكافحته، وقامت بفحص وعلاج مواطنيها مجانًا في مبادراتها "١٠ مليون صحة".



التعليم الأساسي والفني

إدراكًا من الدولة بأن إتاحة التعليم وتطويره، ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي إطار اهتمامها المتنامي بهذا الملف الاستراتيجي، أولت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، على مدار السنوات التسع الماضية، أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع، من خلال تنفيذ عدة مسارات، وإتاحة التعليم ركزت الدولة على:

- ◆ إنشاء وتطوير المدارس: حيث تم تنفيذ عدد ٧٦٣٠ مشروع بعدد ١١٧٥٩١ فصل بتكلفة ٣٩ مليار جنيه.
- ◆ محو الأمية: تم محو أمية ٥ مليون فرد وتم إصدار أكثر من مليون شهادة محو أمية.
- ◆ التابلت: تم تسليم ٣,٣ مليون تابلت مزود بشريحة انترنت 4G لطلاب الصف الأول الثانوي.
- ◆ التكنولوجيا في العملية التعليمية: تم تجهيز عدد ٩٢٤٦ معمل، وتوفير ٣٦٢١٠ شاشة ذكية و٢٧٤٣٩٠ فصل مطور في ٢٤٧٦ مدرسة ثانوي عام.
- ◆ التغذية المدرسية: تم استفادة ٥,٧٢ مليون تلميذ سنوياً تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥.
- ◆ حياة كريمة: تم تنفيذ ٢٤٣٢ مشروع بالقرى الأشد احتياجاً لاستيعاب ٤,٧ مليون تلميذ.
- ◆ التوسع في المدارس المصرية اليابانية؛ حيث تم إنشاء وتشغيل عدد (٥١) مدرسة بجميع محافظات الجمهورية، وسيتم تفعيل المكون الخاص بتطبيق النموذج الياباني على (١٠٠) مدرسة حكومية بمبادرة حياة كريمة وتم تحديد (٣٠) مدرسة منها كمرحلة أولى.

قيمة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية
الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي
في مصر.

٥٠٠
مليون دولار

حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي
خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

١١٨
مليار جنيه

عدد فصول التعليم قبل الجامعي
خلال العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢
مقابل ٤٦٦,٤ ألف فصل للعام
الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

٥٥٢
ألف فصل

تكلفة تعيين ٣٠ ألف معلم عام ٢٠٢٣.

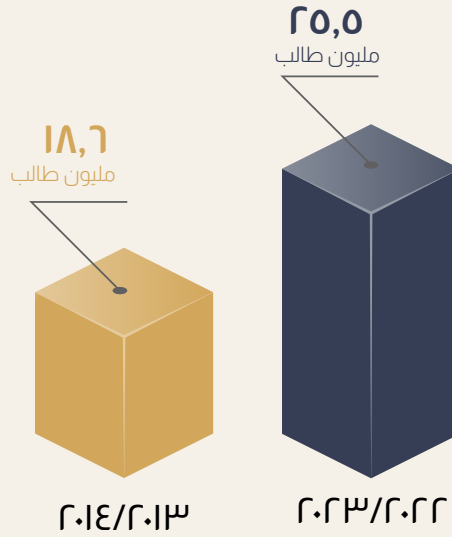
١,٨
مليار جنيه

◀ وفيما يتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي تسعى الدولة إلى رفع معدل الاستيعاب الصافي إلى ١٠٠٪ بدءًا بالمناطق المحرومة، ورفع معدل القيد الصافي إلى ٩٨٪، والتوسع في أعداد المدارس المهيأة للدمج لتصل إلى ١٠٪.

معدل القيد الصافي للمرحلة
الابتدائية عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣
مقابل ٩٠,٦٪ لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٠٢,٢٪

عدد طلاب التعليم قبل الجامعي خلال عامي (٢٠٢٣/٢٠٢٢ - ٢٠١٤/٢٠١٣)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
البيانات لا تشمل التعليم الأزهري.



عدد مدارس التعليم قبل الجامعي
(لا يشمل الأزهرى) عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٦٠,٣
ألف مدرسة

معدل القيد الصافي للمرحلة
الإعدادية عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل
٨٠,٩٪ لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

٩٦,٤٪

وللنهوض بالتعليم في المرحلة الإعدادية عملت الدولة على توفير قوة تدريسية مدربة وكافية، وعلى درجة عالية من المهنية بما يضمن التنمية الشاملة للتلميذ في المرحلة الإعدادية، والتركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي لتحقيق التحصيل الطلاب، ورفع مستوى تعلمهم، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إتاحة إحدى اللغات الأجنبية، وإتاحة فرصة تعليمية جيدة داعمة للتعلم، وغير مرتفعة الكثافة.

وعلى صعيد النهوض بالتعليم الثانوي وإتاحته للجميع تعمل الدولة، من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم، على استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجي التعليم الإعدادي، واستيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي، وتدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي، وتطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية، وتحسين جودة الحياة المدرسية.

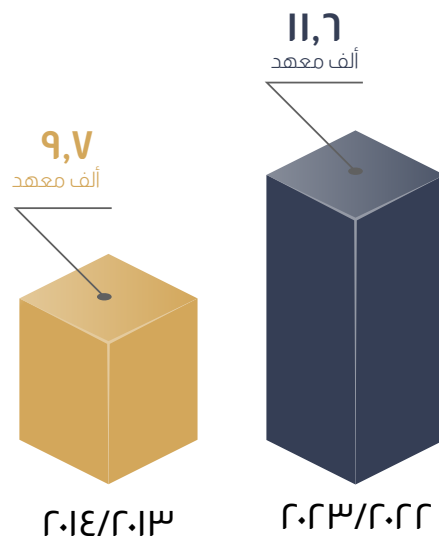
وقد تبنت الحكومة المصرية **مشروعًا لتطوير التعليم منذ عام ٢٠١٨** بهدف تحسين ظروف التدريس والتعلم في المدارس الحكومية، ويتم تنفيذه على مدار خمس سنوات، بتمويل من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وخصص منها ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.





وانطلاقاً من دور الأزهر الشريف كمؤسسة تعليمية ودعوية لها مهمة جليلة؛ وهي الحفاظ على الشريعة الإسلامية واللغة العربية، ولكي يؤدي الأزهر هذه الرسالة على أكمل وجه؛ فقد اتخذت الدولة خطوات جادة نحو تعزيز **إتاحة التعليم الأزهري** بما يتواءم مع متطلبات العصر، ورفع كفاءة الطلاب الأزهرين لتحسينهم ضد الفكر المتطرف، وتدريبهم على مواجهته وتفكيكه حتى يتمكنوا من تقديم رسالة الأزهر الوسطية في أكمل صورها.

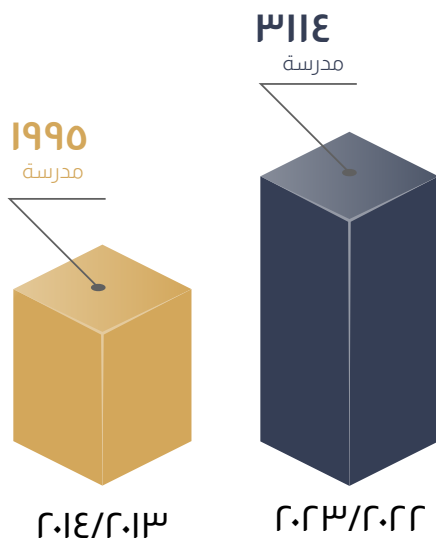
عدد المعاهد الأزهرية خلال عامي (٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٣/٢٠٢٢)



المصدر: الأزهر الشريف، قطاع المعاهد الأزهرية.



عدد مدارس التعليم الفني خلال عامي (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

وعلى صعيد تعزيز **إتاحة التعليم الفني**، فقد انتهجت الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق ذلك وفق أحدث النظم والبرامج العالمية المتعارف عليها، وتهدف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠، إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتضمنت الاستراتيجية أيضًا زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠.

◀ جودة منظومة التعليم

أعلن السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٩ عامًا للتعليم، ووضع خريطة واضحة واستراتيجية شاملة لوضع التعليم في مكانته، باعتباره الجناح الثاني بعد الصحة لمنظومة بناء الإنسان المصري.

” تضمّت استراتيجية الدولة لتطوير المناهج والارتقاء بجودة المنظومة التعليمية، أربعة محاور رئيسة وهي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية للتعليم الفني.

◀ تطوير الأداء المهني وتحسين أحوال المعلم

حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على دعم المعلمين وتحسين الأحوال المادية والمعيشية لهم ورفع كفاءتهم وتدريبهم على أحدث الأساليب التعليمية بما يمكنهم من أداء أدوارهم على نحو أفضل.



٣١٥
ألف معلم

تم تدريبهم في إطار برنامج
«المعلمون أولاً» حتى ديسمبر ٢٠٢٢.

١,٨
مليار جنيه

التكلفة السنوية لبدلات المعلمين
يستفيد منها ١,٤ مليون معلم.

٨٠
ألف معلم

تم استهداف تدريبهم بالتعليم
العام والفني بالتعاون مع عدد من
المؤسسات العالمية على أحدث
طرق التعليم.

٥١
مدرسة

عدد المدارس المصرية اليابانية التي
تم أنشؤها وتشغيلها.

٤٨
مدرسة

عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية
خلال العام الدراسي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

٣٢٥
مدرسة

عدد المدارس المطبق بها نظام
الجداريات عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.

١٣,٥
مليون طالب

إجمالي عدد الطلاب المسجلين على منصة التعليم والفصول الافتراضية،
يجمالي ١,٣ مليون معلم، إلى جانب مليون ولي أمر.



◀ محو الأمية وتعليم الكبار

- ◀ إطلاق الهيئة العامة لتعليم الكبار استراتيجية للقضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٣٠.
- ◀ تم محو أمية ٥ مليون فرد وتم إصدار أكثر من مليون شهادة محو أمية خلال تسع سنوات.
- ◀ تدريب ٦٩٢ معلمة بمدارس التعليم المجتمعي؛ على برنامج «وعي»، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، وذلك في عدد ٤ محافظات (الأقصر، وقنا، وبني سويف، والفيوم). وقد بلغ عدد الميسرات المتدربات بالتعليم المجتمعي ١٢,٧ ألف ميسرة بالمحافظات المختلفة.

◀ برامج رعاية للمتميزين والناخبين

- في إطار الارتقاء بمنظومة التعليم والاهتمام ورعاية المتفوقين والناخبين من أبناء مصر؛ فقد تم الاهتمام بتوفير منظومات تعليمية ومدارس متخصصة تنوعت بين مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا، والمدارس اليابانية، والمدارس المصرية الدولية.
- واتصالاً، يتم رعاية الموهوبين من خلال برامج التعلم الذكي؛ حيث تدريب ٧٠٠ متدرب على حقبة الموهوبين والتعلم الذكي خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٢.

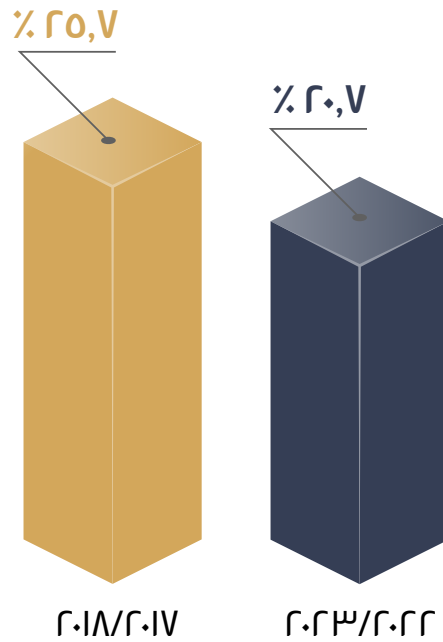


- ◀ ٢٤٥٠ مشتركاً سنوياً في مراكز الموهوبين.
- ◀ ٢٨٠ ألف طالب تم تدريبهم على ممارسة الفنون الصحفية.
- ◀ ٢٠ ألف طالب تم تدريبهم على التصوير والإخراج الصحفي.
- ◀ ١٠٠ ألف مناظرة صحفية تستهدف ترسيخ قيمة احترام الرأي والرأي الآخر، ومعالجة الخجل والانطواء لدى الطلاب.
- ◀ ٤٥٠ ألف طالب متميز تم تنمية مهاراتهم على (إدارة الوقت - التفاوض - التواصل - التخطيط).

نسبة من تم محو أميتهم
للمقيدين في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١
في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر.

٩٩,٤%

تطور معدل الأمية خلال عامي (٢٠١٨/٢٠١٧ و ٢٠٢٣/٢٠٢٢)



المصدر: الهيئة العامة لتعليم الكبار.

◀ الحق في التعليم لذوي الهمم

على مدار السنوات التسع الماضية، أولت الدولة اهتمامًا خاصًا لتعليم ذوي الهمم، وإدماجهم بالعملية التعليمية، من خلال عدد من الإنجازات؛ أبرزها:

◀ أصدرت الدولة قانون حقوق الأشخاص ذوي الهمم رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، والذي يهدف إلى حمايتهم، وتمتعهم تمتعًا كاملاً بجميع حقوق الإنسان ومن بينها الحق في التعليم على قدم المساواة مع الآخرين.

◀ نصت المادة ١٢ على أنه يجب ألا تقل نسبة ذوي الإعاقة عن ٥٪ من المقبولين في المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية.

◀ إعلان السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٨ عامًا لذوي الإعاقة.

٤٥٠

ألف طالب

تم تدريبهم على مهارات (إدارة الوقت - التفاوض - التواصل - التخطيط) خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢).

١٤

مدرسة

إجمالي عدد مدارس النيل حتى عام ٢٠٢٢ ومن المستهدف أن يصل عددهم إلى ٣٠ مدرسة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٠

مدرسة

إجمالي عدد مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا حتى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

إجمالي عدد الطلاب المستفيدين
من التغذية في مدارس التربية
الخاصة موزعين على عدد
١٠٤٨ مدرسة حتى عام ٢٠٢٢.

٧٨,٩
ألف طالب



إجمالي الطلاب المُدمجين
موزعين على ١٩ ألف مدرسة على
مستوى الجمهورية لعام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١.

١٠٨,٢
ألف طالب



تم توفيرها للصم وضعاف السمع.

٤٠
ألف كتاب



بطريقة برايل للمكفوفين.

١٠٠,٢
ألف كتاب



مخصصة للتربية الفكرية.

٢٤٩,٦
ألف كتاب



أشاد "البنك الدولي" بمشاركة وزارة التربية و التعليم و التعليم الفني بشكل متزايد مع أرباب العمل في القطاع الخاص لإنشاء مدارس تكنولوجية تراعي متطلبات سوق العمل.

أكد "صندوق النقد الدولي" إعطاء مصر الأولوية للاستثمار في التعليم و التدريب، مما يساعد علي مواءمة مهارات القوى العاملة مع إحتياجات سوق العمل، كما تم إنشاء الجامعات التكنولوجية التي تقدم برامج التدريب المهني لإعداد الطلاب للأعمال المختلفة.

أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن الدولة المصرية تجري العديد من الإصلاحات لتحسين جودة التعليم، لاسيما بالمناطق الريفية، كما تعمل على إنشاء برامج لتوفير التدريب و التعليم الفني اللازم للقوى العاملة، فضلاً عن امتلاكها نظاماً تعليمياً مكثفاً يتفوق على جميع الأنظمة الأخرى بشمال إفريقيا من حيث إمكانية الحصول على التعليم.



التعليم العالي والبحث العلمي

- لم تتوان الدولة المصرية على مدار التسع سنوات الماضية في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليه باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية للنهوض والتقدم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإدراكًا لأهميته في صناعة أجيال وقيادات المستقبل.
- وعليه، فقد وضعت الدولة «الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ٢٠٣٠»، والتي تركز على تحول الجامعات من مُستهلك للمعرفة إلى مُنتج لها، وتحقيق الملاءمة بين التخصصات ومخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل على المستوى القومي.

٥٢,٥
مليار جنيه

زيادة في موازنة التعليم العالي والبحث العلمي بزيادة تعادل ١١٢٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

١٧٩,٥
مليار جنيه

إجمالي تكلفة ٩٠٢ مشروع في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال ٩ سنوات.

٤٣,٤
مليار جنيه

إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والجامعي بدون جامعة الأزهر خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٩٦
جامعة

إجمالي عدد الجامعات عام ٢٠٢٣ مقابل ٥٠ جامعة عام ٢٠١٤.

١٠٢٨
كلية ومعهدًا

إجمالي عدد الكليات والمعاهد بالتعليم العالي عام ٢٠٢٣ (غير شامل جامعة الأزهر)

إتاحة الخدمات التعليمية

يُمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع، وهو من الحقوق الأصلية للإنسان، كما يُعدُّ جوهر عملية التنمية المستدامة؛ إذ يرتبط ذلك الاستثمار بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، والتي تجعل دوره أساسياً في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وفي هذا الصدد فقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بإنشاء وتطوير الجامعات ووضعها في مراكز متقدمة مقارنة بنظيراتها في دول العالم، مع الوصول بجودتها إلى مستوى مُتميز، يكفل تحقيق تنافسية أعلى لمُخرجات هذه المنظومة، سواء على مستوى الخريجين والباحثين، أو الأفكار والتطبيقات والمشروعات البحثية، التي تخدم احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وخدمة قطاعات التنمية المختلفة بالدولة. وعليه فقد توسعت الدولة المصرية في إنشاء الجامعات بمختلف أنواعها الحكومية والخاصة والأهلية والدولية، لاستيعاب مزيد من الطلاب، وإتاحة فرص تعلم متنوعة، وكذلك التوسع في المجمعات التكنولوجية؛ لخدمة ودعم البحث العلمي.

هذا كما تم إنشاء عدد من فروع الجامعات الأجنبية في مصر بهدف تعزيز الصلات بين منظومة التعليم العالي في مصر ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وإتاحة تعليم عالمي على أرض مصر، فضلاً عن تعزيز تنافسية التعليم في البلاد، عبر خطط متنوعة من بينها استقطاب جامعات علمية مرموقة لتدشين فروع لها في مصر.

عدد الجامعات الأهلية حتى عام
٢٠٢٣/٢٠٢٢

٢٠
جامعة أهلية

عدد الجامعات الحكومية حتى عام
٢٠٢٣/٢٠٢٢

٢٨
جامعة حكومية

لجامعات أجنبية حتى
عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

٧
أفرع

عدد الجامعات الخاصة حتى عام
٢٠٢٣/٢٠٢٢

٣٠
جامعة خاصة

وصلت عدد الجامعات المصرية إلى ٩٦ جامعة مصرية (حكومية وخاصة وأهلية وتكنولوجية وأفرع جامعات أجنبية) مقارنة بعدد ٥٠ جامعة مصرية في عام ٢٠١٤. كما تم تطبيق سياسات التحول الرقمي بالجامعات المصرية للاختبارات الالكترونية حيث يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين المرحلة الأولى تشمل ٢٨٧٩٧ جهاز امتحان تم الانتهاء منها بالكامل بتكلفة ١١٠ مليون جنيه. والمرحلة الثانية بدأت عمليات التوريد والتركيب بها بإجمالي ٨٠٠٠ جهاز امتحان بتكلفة ٣٣٥٠ مليون جنيه.

لم تكتف الدولة بالتوسع في إنشاء جامعات بل أضافت تخصصات وكليات جديدة بالتعليم العالي لتقديم خريجين لسد مستحدثات التنمية في سوق العمل؛ لربط الدراسة بسوق العمل؛ مما يُمكن الخريجين من سرعة الحصول على فرص عمل لائقة، فخلال الأعوام الماضية تم استحداث عدة تخصصات جديدة بالجامعات، منها: الهندسة النووية، الفيزياء الحيوية، علم التحكم الآلي، النمذجة، التحرير الجيني، النانو تكنولوجي، القياسات الحيوية، تحليلات الأعمال، الذكاء الاصطناعي، هندسة الميكاترونكس، علوم البيانات، الهندسة الطبية الحيوية، الحوسبة الفائقة المتنقلة، البيانات الكبيرة للابتكار والعلوم، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من تخصصات جديدة تخدم سوق العمل.



١٨٨
برنامجًا جديدًا

في تخصصات تخدم احتياجات سوق
العمل والتنمية.



٣,٣
ملايين طالب

عدد الطلاب المقيدين بالجامعات
والمعاهد خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١



”
تواصل مصر تقديم أفضل الجامعات في المنطقة مثل جامعات القاهرة وأسوان والمنصورة، وانعكس ذلك في إدراج الجامعات المصرية ضمن تصنيفات أفضل الجامعات على مستوى العالم.

FitchSolutions



◀ تطوير نظم التقويم والامتحانات

تحسين مخرجات العملية التعليمية، وتحقيق العدالة في تقييم الطلاب... انطلاقاً من هذه الغاية، عملت الدولة على مدار السنوات الماضية على تطوير نظم التقويم والامتحانات بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي. وعليه، فقد تمثلت أهم خطوات الدولة في هذا الصدد في:

- إطلاق مشروع متكامل لتطبيق الاختبارات المُمكنة بمؤسسات التعليم العالي، بمخصصات بلغت قيمتها ٤,٤ مليارات جنيه، وذلك بهدف التطبيق وتعميم استخدام الاختبارات المُمكنة بالحاسب الآلي لجميع طلاب الجامعات في جميع التخصصات.
- إنشاء مراكز ووحدات للقياس والتقويم بمختلف الجامعات والكليات؛ لتطبيق وتعميم بنوك الأسئلة، والاستفادة من التطور التكنولوجي في نظم القياس والتقويم.

□ اتصالاً، فجهود الدولة لم تتوقف عند حد تطوير نظام الامتحانات والتقويم، بل امتدت إلى تطوير سياسات القبول بالجامعات، وفي خلال السنوات الماضية تم تطوير نظام تنسيق قبول الطلاب ليكون أكثر كفاءة، حيث تم تحويله إلى نظام إلكتروني، وهو ما جعله ينجح في قبول الأعداد المتزايدة حتى بلغت أكثر من ٨٠ ألف طالب في العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.



◀ تدويل الخدمات التعليمية

التدويل والتحوّل من الإقليمية إلى العالمية هدف رئيس تسعى الجامعات المصرية إلى تطبيقه، الأمر الذي يتطلب تغيير وتطوير فلسفة التعليم العالي واستراتيجياته، وقد ارتكز التعليم العالي في ذلك بالعمل على محورين رئيسيين الأول هو التدريب أو الاستفادة من منصات الجامعات الدولية ومقرراتها وبرامجها لتدريب ورفع كفاءة الطلاب، والثاني من خلال الحصول على شهادات مزدوجة معتمدة من مصر من تلك الجامعات.

◀ وتنوعت الجهود لتحقيق ذلك الهدف، وأبرزها:

- عقد شراكات متعددة لجامعات مصرية مع نظيراتها الأجنبية المصنفة دوليًا.
- موافقة مجلس الوزراء المصري على قانون تنظيم العمل بالفروع الدولية للجامعات كخطوة مهمة في دعم عمليات التعليم، ويساعد القانون الدارسين في الحصول على شهادة الجامعة الأم من البلد الأصلي بدون مغادرة.



في هذا السياق، وقَّعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اتفاقيات تعاون مع كبرى الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم، كما وقَّع عدد من الجامعات المصرية اتفاقيات تعاون مع جهات وجامعات محلية ودولية.

ولجعل مصر منارة العلم والتعليم، ولجذب شباب العالم للتعليم في مصر كأكبر مركز تعليمي متميز في الشرق الأوسط؛ تحقيقًا لاستراتيجية «مصر ٢٠٣٠»، عملت الدولة على تطوير منظومة الوافدين وتعزيز انضمامهم للجامعات المصرية، حيث تم:

- ◆ تطوير منظومة الخدمات المقدمة للطلاب الوافدين.
- ◆ تطوير مبنى الإدارة المركزية للطلاب الوافدين.
- ◆ تفعيل خدمة استقبال الملفات الخاصة بالطلاب.
- ◆ إطلاق ٥ مواقع للتواصل على منصات التواصل الاجتماعي.
- ◆ تخفيض الرسوم الدراسية للطلاب الوافدين بالجامعات الحكومية.
- ◆ إطلاق «منصة إدرس في مصر» وتم الإطلاق التجريبي للتسجيل من خلالها للعام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما تم إطلاق تطبيق خاص بها على الهاتف المحمول
- ◆ إتاحة فيزا دراسية.



تهدف مصر من خلال المشروعات التعليمية بالعاصمة الإدارية الجديدة إلى تقوية الروابط بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات الأجنبية، من خلال مشروع قانون يستهدف تطوير بنية التعليم العالي والبحث العلمي؛ مما سيسمح للطلاب المصريين بالدراسة والحصول على شهادة مزدوجة في جامعات دولية من داخل مصر.

من المتوقع أن تجذب المزيد من الجامعات الدولية في مصر عددًا أكبر من الطلاب؛ مما يجعل مصر رائدة في مجالات التعليم العالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن الاستثمار الخاص في البنية التعليمية يعني أن النظرة المستقبلية لطلاب مصر مشرقة.



◀ جودة المنظومة التعليمية وتنافسيتها

الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر واعتماد المؤسسات التعليمية، وفقًا لمعايير قومية تتسم بالشفافية وتتلاءم مع المعايير القياسية والدولية.. انطلاقًا من هذه الرؤية، عملت الدولة على تحقيق الجودة والتنافسية في قطاع التعليم العالي، باعتباره قاطرة التقدم وأساس البناء، وآلية الحراك الاجتماعي والمُوجّه في صياغة المستقبل.

وقد كانت أولى خطوات الدولة في هذا المجال خلال السنوات التسع الماضية، إعادة هيكلة مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠١٤، حيث بلغ عدد مؤسسات وبرامج التعليم العالي المتقدمة للحصول على الاعتماد من الهيئة نحو ١٧٥ مؤسسة وبرنامجًا، فيما بلغ عدد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الحاصلة على قرار الاعتماد من الهيئة ٨٠ مؤسسة وبرنامجًا، مقسمة إلى ٧٣ مؤسسة وبرنامجًا حكوميًا، و٧ مؤسسات وبرامج خاصة وأجنبية.

وفي عام ٢٠١٨ زادت نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من الهيئة؛ حيث بلغت ٢٠٪ من إجمالي أعداد المؤسسات الموجودة في مصر.

اتصالاً، بلغ عدد الكليات والبرامج الحاصلة على شهادة الاعتماد الأكاديمي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ١٨٦ كلية وبرنامجاً (بين اعتماد وتجديد اعتماد) حتى عام ٢٠٢٠.

هذا كما عملت الدولة على الارتقاء بالمنظومة التعليمية الخاصة بالتعليم التقني في الجامعات المصرية؛ حيث وافق مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٢١ على مشروع قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني.

٢

مركز

تقدمتهما مصر في التصنيف العالمي لجودة التعليم عام ٢٠٢٢، وجاءت في المركز الثالث عربياً وفقاً لتصنيف «Us news» العالمي، لتقفز من المركز الـ ٣٩ عام ٢٠٢١ إلى المركز ٣٧ عام ٢٠٢٢، بين ٨٥ دولة على مستوى العالم.

١٤

مركز

تقدمتها مصر في محور النمو التابع لمؤشر تنافسية المواهب العالمي عام ٢٠٢٢؛ حيث تقدمت من المركز ٩٠ عام ٢٠٢١ إلى المركز ٧٦ عام ٢٠٢٢.

٣

مراكز

حيث جاءت في المركز ٨٦ من بين ١٣٢ دولة عام ٢٠٢٣ مقارنة بالمركز ٨٩ من بين ١٣٢ دولة عام ٢٠٢٢

٧٨

مؤسسة
تعليمية وبحثية

تم إدراجها في تصنيف الجامعات الإسباني (Ranking Web of Universities) لعام ٢٠٢٣.



الاستثمار في البحث العلمي

ضاعفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهدها لدعم البحث العلمي في مصر، والارتقاء به من خلال عدد من البرامج والمبادرات المتنوعة، ومن أبرزها:

- ◆ أطلقت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية «انطلاق»؛ ليصبح أكبر مظلة لإنشاء وإدارة الحاضنات التكنولوجية في منظومة ريادة الأعمال والابتكار، بهدف تحويل الأفكار والابتكارات ومخرجات البحوث إلى شركات تكنولوجية ناشئة قادرة على المنافسة الاقتصادية، والتكنولوجية.
- ◆ البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية: ويُعدُّ البرنامج الأكبر لربط البحث العلمي بالصناعة بطريقة فعالة.
- ◆ برنامج دعم البحوث الأساسية والتطبيقية: يقوم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية من خلال هذا البرنامج بتمويل المشروعات العلمية بحد أقصى ٢ مليون جنيه للمشروع الواحد.
- ◆ افتتاح أول مركز للابتكار وريادة الأعمال بجامعة عين شمس، والتعاقد على تنفيذ ٦٣٥ مشروعًا بمجالات الطاقة، والمياه، والصحة، والاتصالات، والزراعة، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، والبيئة، والصناعات الاستراتيجية، بإجمالي تمويل ٩٩٢ مليون جنيه.
- ◆ إطلاق مبادرة مليون مبرمج مع شركة هواوي، ومبادرة Women up لدعم رائدات الأعمال، وقد بلغت قيمة تمويل المشروع ٤٠ ألف يورو ومدته ٢٦ شهرًا. ومبادرة (Fusion) لربط الجانب الأكاديمي في التعليم الهندسي بمجتمع الصناعة والخدمات.
- ◆ توقيع بروتوكول تعاون بين بحوث الإلكترونيات والجامعة البريطانية؛ لدعم فرص الاستثمار في مخرجات البحث العلمي وريادة الأعمال خاصة في مجال التحول الرقمي، وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيقات النانو تكنولوجي.
- ◆ إنشاء مركز للحوسبة السحابية ومعالجة البيانات.
- ◆ استضافة وكالة الفضاء الإفريقية، وتوقيع اتفاقية تعاون مع مركز علوم الفضاء وتحليل البيانات بجامعة طوكيو.
- ◆ اعتماد ٣٠٠ منحة للدورة الثامنة من «برنامج علماء الجيل القادم» عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بتكلفة إجمالية تبلغ ٦٦ مليون جنيه، والقيمة الإجمالية لكل منحة تبلغ حوالي ٢٢٠ ألف جنيه، تشمل مكافأة شهرية لمدة ٣٠ شهرًا تُقدِّمها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- ◆ ضم مصر لمدرسة علوم الفضاء الدولية (World Space School)، التي أنشأتها جامعة طوكيو.

◆ توقيع بروتوكول تعاون بين أكاديمية البحث العلمي ومركز البحوث الطبية والطب التجديدي للقوات المسلحة لتنفيذ المشروع القومي للجينوم المرجعي للمصريين.

◆ ارتفع تصنيف الجامعات المصرية بالتصنيفات المختلفة ففي تصنيف QS وصل عدد الجامعات المصرية إلى ١٤ عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ٥ عام ٢٠١٧.

◆ كما ظهرت ٣٦ جامعة عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ٣ عام ٢٠١٦ بتصنيف التايمز البريطاني .

◆ كما ظهرت ١٠ جامعات في عام ٢٠٢٢ بتصنيف لايدن لعام ٢٠٢٣ مقارنة بعدد ٥ جامعات مصرية ظهرت في عام ٢٠١٨ كأول ظهور للجامعات المصرية بهذا التصنيف.

◆ تصدر المركز القومي للبحوث قائمة المراكز والهيئات البحثية في النشر الدولي لعام ٢٠٢٢، وحصل على المركز ٥٤٦ خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ٦٢٩ عام ٢٠٢٣.

◆ إدراج عدد ٤٩ مؤسسة وجامعة من مؤسسات التعليم العالي والجامعات المصرية، ضمن تصنيف سيماجو (SCIMAGO) العالمي للمؤسسات البحثية والأكاديمية لعام ٢٠٢٣.

◆ ارتفاع عدد الجامعات المصرية المُدرجة بتصنيف شنغهاي الصيني للتخصصات الأكاديمية لعام ٢٠٢٣ إلى ٧ جامعات عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ٥ عام ٢٠١٦.

عدد المراكز البحثية في مصر، كما بلغ أعداد الباحثين في تلك المراكز ١٢٦,٩ ألف باحث.

٥٦٠
مركزًا بحثيًا

تم تخريجها للسوق ضمن البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية (انطلاق) منذ إنشائه.

١٤٥
شركة

نسبة التعاون الدولي في الأبحاث المشتركة.

٥٣,١%



الثقافة والفنون

الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتدعمه بإتاحة الموارد الثقافية بجميع أشكالها للحفاظ على الهوية الثقافية بروافدها الحضارية المتنوعة. وفي هذا الصدد فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته رقم ٢٧ أن «لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه»، وفي المادة ذاتها أن «لكل شخص الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه».

في السياق ذاته، انضمت مصر إلى الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي أقرته منظمة اليونسكو، والذي تؤكد المادة الأولى منه أن «التنوع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة».

وبما أن الثقافة هي التي تُترجم كياننا، وهي العنصر المؤسس لهويتنا، وباعتبار أن ترسيخ الثقافة في صميم سياسات التنمية، وهي السبيل الوحيد لتحقيق تنمية شاملة للإنسان، فقد تم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥.

نصّت المادة ٤٧ في الدستور المصري عام ٢٠١٤ على أنه «تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة»، وكذلك المادة ٤٨ التي نصّت على أن «الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتمامًا خاصًا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجًا».

تم تنفيذها وتنفيذ ١٣٦٨ برنامج
تدريبي للعاملين بوزارة الثقافة
خلال ٩ سنوات.

٢٣٥٧

نشاط ثقافي

عدد قصور وبيوت الثقافة على
مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٢٣،
بزيادة ٣٠ قصرًا و بيئًا مقارنة
بعام ٢٠١٤.

٣٥٧

قصرًا وبيئًا

تم افتتاحها خلال ٩ سنوات.

٨٥

موقع ثقافي

وكذلك نصّت المادة ٥٠ على أن «تراث مصر الحضاري والثقافي، المادي والمعنوي، بجميع تنوعاته ومرادله الكبرى، المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانتها، وكذا الرصيد الثقافي المعاصر المعماري والأدبي والفني بمختلف تنوعاته، والاعتداء على أي من ذلك جريمة يُعاقب عليها القانون».

وتهدف الدولة من خلال تلك الرؤية إلى رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية عن طريق تعظيم دور المؤسسات الثقافية وتأثيرها، وتوسيع نطاق وصولها لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز التراث بكافة أنواعه من خلال ضمان حماية التراث الحضاري ورفع الوعي الخارجي والداخلي به.

علاوة على ذلك، أكدت الدولة من خلال «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، التي أعلنتها في سبتمبر ٢٠٢١، على الحقوق الثقافية للمواطن المصري، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية إلى جانب الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

في السياق ذاته، وافق مجلس النواب في أغسطس ٢٠٢٠ على مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الثقافة إلى مجلس الوزراء لاستحداث جائزة جديدة تحت مسمى «جائزة الدولة للمبدع الصغير» تُمنح سنوياً لمن يقدم منتجاً فكرياً أو مادياً مبتكراً، ولم يتجاوز عمره ١٨ عامًا في مجالات الثقافة والفنون.

إجمالي عدد دور المسارح العامة
حتى عام ٢٠٢٣.

١٤٨
مسرحاً

◀ تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع

تعمل الحكومة المصرية جاهدة على ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية؛ حيث شرعت في تنفيذ عدة مبادرات لتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع من خلال إطلاق مشروعات عديدة، أبرزها: مشروع «سينما الشعب» ومشروع «عاش هنا» ومشروع «ذاكرة المدينة» ومشروع «حكاية شارع»، ومبادرة «ثقافتك في بيتك» ومبادرة «المؤلف المصري».

أما على صعيد الفعاليات الثقافية، فقد أطلقت الدولة العديد من الفعاليات الهادفة إلى تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع؛ حيث نظمت وزارة الثقافة ٤٠ ألف فعالية لتعزيز القيم الإيجابية ومكافحة الإرهاب استهدفت منها أكثر من ٣ ملايين مواطن خلال عام ٢٠٢٢. كما تم تقديم ٣٣٥٧ حفلاً، حضرها أكثر من ٦٩ ألف مواطن مستهدفة كل الشرائح المجتمعية والعمرية، بكافة أرجاء القرى والنجوع على مستوى الجمهورية.



◀ تحقيق العدالة الثقافية

يُعَدُّ تحقيق العدالة الثقافية أحد المحاور الرئيسة في خطة عمل وزارة الثقافة المصرية، ويهدف هذا المحور إلى توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن باعتبار الثقافة حقاً أصيلاً لكل المواطنين، كما نصَّ الدستور المصري لعام ٢٠١٤.



٣٤٧

نشاطًا

تم تنظيمة في إطار مشروع المسارح المتنقلة في ٤١ قرية في ٩ محافظات.



٥٩

مكتبة مدرسية

تم تزويدها بـ ١١,٣ ألف كتاب ضمن خطة المشاركة في مبادرة حياة كريمة.



١٠٠٠

فعالية

فنية وفكرية وإبداعية قدمتها وزارة الثقافة في ٥٢ قرية ونجًا وتوابعهم بـ ٣ محافظات هي: أسيوط وقنا والفيوم.

هو ترتيب مصر في مؤشر القوة الناعمة من بين ١٢١ دولة على مستوى العالم الصادر عام ٢٠٢٣.



٣٨



١٦٠٠

فعالية

خاصة بذوى القدرات الخاصة وإطلاق مشروع السعادة لنزلاء دور الرعاية من كبار السن والأيتام عام ٢٠٢٢

◀ تطوير المؤسسات الثقافية

مصر قلعة الثقافة.. من هنا ترسّعت الثقافة المصرية على عرش الماضي والحاضر، فقد اختيرت محافظة الأقصر كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠١٧، ضمن مشروع العواصم الثقافية العربية الذي تُشرف عليه «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)». وجاء ذلك نتاج جهود حثيثة للارتقاء بالثقافة المصرية.

وفي إطار سعي الدولة للنهوض بقطاع الثقافة، قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المشروعات وإطلاق المبادرات المختلفة التي تُسهم في تحقيق تلك الغاية على مدار السنوات التسع الماضية؛ حيث عملت على إحلال وتجديد بعض المنشآت الثقافية، ورفع كفاءة وإعادة تأهيل وتأمين البعض الآخر، إضافة إلى إدراج منشآت جديدة ضمن الخدمة الثقافية.

مدينة الفنون والثقافة: والتي يجري إنشاؤها بالعاصمة الإدارية الجديدة، لتصبح منارة للإبداع الفني والفكري والثقافي، ووفقًا لأحدث المواصفات العالمية وأرقى التصميمات المعمارية، خير دليل على جهود الدولة في الجانب الثقافي، وتبلغ مساحة المدينة ١٢٧ فدانًا، وتضم عددًا من المسارح، وقاعات العرض، والمكتبات، والمتاحف، والمعارض الفنية، لكل أنواع الفنون التقليدية، والمعاصرة، من رسم، ونحت، ومشغولات يدوية وغيرها.

مركز مصر الثقافي الإسلامي (مسجد مصر): والذي يُعدُّ أهم المشروعات التي تم إنشاؤها في العاصمة الإدارية الجديدة ليكون مركزًا إسلاميًا يهدف إلى النمو الفكري والثقافي والديني والاجتماعي، ومدايرة الأفكار المتطرفة.

هذا، وقد تم تطوير العديد من المتاحف الثقافية في الفترة من (٢٠١٤ - ٢٠٢٢)، ومن أبرزها: متحف محمد محمود خليل بمحافظه الجيزة بتكلفة إجمالية بلغت ١٢,٥ مليون جنيه، ومتحف قيادة الثورة بمحافظه القاهرة بتكلفة ٢٨٠ مليون جنيه.

أما عن إحلال وتجديد المسارح والسينمات، فقد بذلت الدولة جهودًا مضيئة في هذا الجانب خلال السنوات التسع الماضية؛ بغية نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع، وكان أبرزها: مسرح ٢٣ يوليو بالمحلة الكبرى بمحافظه الغربية، ومسرح الغد بمحافظه الجيزة، كما تم إحلال وتجديد سينما موط في الوادي الجديد، والتي تبلغ مساحتها ١١٥٦ مترًا مربعًا وتتكون من مسرح كبير مُجهز للعرض السينمائي، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ٤٧ مليون جنيه.

هذا، ولم تتوقف جهود الدولة عند هذا الحد، بل قامت بإنشاء عدد من **المؤسسات الثقافية**، يأتي في مقدمتها:

◆ **إنشاء المكتبات الثقافية،** والتي تُعدُّ أذرع المعرفة والوعي للمواطن المصري، وتلعب دورًا مهمًا في خلق جيل جديد مستنير، وتهدف إلى نشر الثقافة في القرى المحرومة، وزيادة الوعي الثقافي بين القرى المختلفة، وبناء الإنسان المصري.

◆ **إنشاء قصور وبيوت الثقافة،** وذلك بهدف اكتشاف المواهب الفنية لتدعيم قوة مصر الناعمة، ونشر التنوير، وترسيخ الهوية المصرية بين أبناء الوطن.



مصر تحصد جائزة الاستحقاق في فئة مشروعات الثقافة والعبادة في مسابقة التحكيم العالمية لمجلة ENR الأمريكية لعام ٢٠٢٢ عن مشروع مركز مصر الثقافي الإسلامي.

تكلفة افتتاح مدرسة أكاديمية الفنون للتكنولوجيا التطبيقية عام ٢٠٢٠، والتي تُعد الأولى من نوعها في مصر.

٢٣١
مليون جنيه



◀ تنمية الموهوبين والناخبين والمبدعين والريادة الثقافية المصرية عالمياً

وفي إطار العلاقات المصرية الإفريقية، فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثقافي مع غالبية الأشقاء في القارة الإفريقية؛ حيث تم تنظيم عدد ١٠ فعاليات فكرية وفنية وإبداعية تم تنظيمها في مصر وكذلك في الدول الإفريقية.

وفيما يتعلق بالمشاركة في المهرجانات الدولية، فقد شاركت مصر في عدد من المهرجانات الدولية، منها: افتتاح الدورة الـ ٢١ لمهرجان «كورسيكا الدولي لموسيقى البحر المتوسط» بفرنسا، ومهرجان «مصر على ضفاف الجانج» بالهند بالتعاون مع السفارة المصرية بالهند، ومهرجان أيام قرطاج المسرحية بتونس.

واستكمالاً، فقد نظمت أكاديمية الفنون المصرية المؤتمر العلمي الثاني بعنوان «المرأة الإفريقية أيقونة القارة السمراء» إلكترونياً، وشاركت أيضاً في البيت الفني للمسرح بعرض «أنا كارمن» في المهرجان الدولي النسائي للمونودراما بالجزائر، وحصل على جائزة أفضل عرض به.

هذا، كما شهد عام ٢٠٢٢ أكبر تحرك مصري في مجال الدبلوماسية الثقافية منذ فترة طويلة، والذي يتمثل في عودة القوة الناعمة المصرية للمحافل الدولية، حيث تم توقيع العديد من البروتوكولات الثقافية المُبرمة بين مصر ودول العالم بما يُمهّد التحرك المستقبلي على الساحة الدولية،

تولي الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بتنمية الموهوبين للاستعداد إلى النبوغ والإبداع، وتنمية قدراتهم الإبداعية غير المتحققة لتتحول إلى إبداع حقيقي في الواقع، الأمر الذي يمثل صناعة واستثماراً ثقافياً حقيقياً في عقول النشء والشباب، باعتبارهما رأس المال الحقيقي الذي يمكن الاستثمار فيه، ومصادر لبناء الوطن في المستقبل.

وفي هذا السياق، قامت الدولة برعاية عشرات الموهوبين في مختلف المجالات، عبر إطلاق عدة مبادرات ومسابقات لاكتشاف المواهب والناخبين والمبدعين.

كما **دُشنت مراكز وفصول لتنمية المواهب في مختلف أقاليم مصر**، والتي تأتي ضمن الاستراتيجية المصرية لاكتشاف ودعم الواعدين، وتجسيّداً لمبدأ العدالة الثقافية؛ حيث تم إنشاء مركز لتنمية المواهب في مكتبة حي السلام غرب أسوان، فضلاً عن دعم وزيادة فصول تنمية المواهب وانتشارها في شتى أنحاء مصر.

وإيماناً من الدولة بضرورة دعم إبداع المرأة خاصة، دُشنت مسابقة «إبداعاتهن للفنانات التشكيليات»، في مارس ٢٠٢١، بعنوان «إبداعاتهن» في مجالات المجسمات.

وفي إطار تعزيز ريادة مصر الثقافية عالمياً، فقد تم تنفيذ العديد من الفعاليات الدولية داخل مصر؛ وذلك لإظهار وجه مصر الحضاري ودور القوة الناعمة المصرية. ومن أبرز تلك الفعاليات

قمة المناخ "COP27" بمدينة شرم الشيخ.

فنون إبداعية تحمل الأصالة المصرية

- ◀ تعمل الحكومة المصرية على دعم صناعة السينما والموسيقى والكتب والنشر، وإعادة إحياء الحرف التراثية، والتي من شأنها المساهمة في تعزيز خطط تنمية الاقتصاد المصري.
- ◀ ومن أبرز المبادرات والمشروعات التي تم إصدارها في هذا السياق ما يلي:
- ◀ إطلاق برنامج لدعم الصناعات الإبداعية بين المملكة المتحدة ومصر، من أجل دعم الأعمال الريادية، وزيادة عدد الوظائف، وتحفيز الطلب على المنتج المصري الإبداعي.
- ◀ إطلاق مبادرة «صناعات مصر» للتدريب المهني، والتي تهدف إلى صون الهوية المصرية، والحفاظ على ملامحها المتفردة، وإعادة الحرف التقليدية والتراثية المصرية، وإحياء وتأهيل جيل جديد من المبدعين في هذا المجال.
- ◀ إطلاق مبادرة فنية ضخمة تحت عنوان «بحب السيماء»، وذلك انطلاقاً من دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الذي يهدف إلى إنتاج مشروعات وأفلام سينمائية.
- ◀ المبادرة الإلكترونية «خليك في البيت.. الثقافة بين إيديك»، والتي تعرض نوادر الإبداع الوطني وتدعو لتنفيذ الإجراءات الاحترازية للحفاظ على السلامة العامة، عبر قناة الوزارة على اليوتيوب، وقد استطاعت القناة من جذب أكثر من ٣٤ مليون زائر من ٢٨ دولة حول العالم.
- ◀ إطلاق مشروع «كشك كتابك» في عام ٢٠٢١، وذلك في إطار مبادرة حياة كريمة؛ ويسهم المشروع في بناء الشخصية القادرة على الحفاظ على ما تم تطويره وبنائه.

”
فازت مصر بمنحة مشروع
(Creative Circles)، المقدمة
من مجموعة معاهد «الاتحاد
الأوروبي الوطنية للثقافة»
(EUNIC)، ممثلة في معهد
«جوته».

تمكين المرأة

شهدت الدولة المصرية في السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً في ملف تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجالات المختلفة، ويرجع ذلك إلى الإرادة السياسية الداعمة للمرأة، والتي تُرجمت في الاستراتيجيات الوطنية والبرامج والمشروعات التي تُفذت في ظل بيئة قانونية داعمة.

حيث أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، باعتبارها خريطة طريق للحكومة؛ لتنفيذ كل البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

«المرأة هي ضمير الأمة ونبضها، والحارس الأمين على الهوية المصرية... هي السند والأمل في كل أزمة مرّت بها الدولة... وكانت، وما زالت، الدرع الواقية أمام كل من يحاول النيل من عزيمة هذا الوطن».

الرئيس عبدالفتاح السيسي
احتفالية المرأة المصرية والأم المثالية
٢١ مارس ٢٠٢١



«جَدَّدَت مصر التزامها القوي بترسيخ دور المرأة كشريك فعَّال ومتساو،
لا غنى عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة».

رندة أبو الحسن
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقدمت مصر مركزين في مؤشر الفجوة بين الجنسين،
الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من الرتبة ١٣٦
من إجمالي ١٤٥ دولة عام ٢٠١٥، لتأتي في المرتبة ١٣٤ من
إجمالي ١٤٦ دولة عام ٢٠٢٣.



تقدمتها مصر في مؤشر التمكين السياسي للمرأة الصادر عن
المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت المركز ٨٥ عام ٢٠٢٣،
مقابل المركز ١٣٤ عام ٢٠١٤.

٤٩
مركزًا

أولاً: التمكين السياسي

ومنذ عام ٢٠١٤، شهدت الدولة زخماً قانونياً فيما يتعلق بالقوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة؛ حيث كفل الدستور للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية.

وتكليلاً لتلك الجهود، زادت نسبة النساء الوزارات في مجلس الوزراء من ٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٧، ثم إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٨؛ حيث بلغ عددهن ثماني وزيرات، وهو أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري.

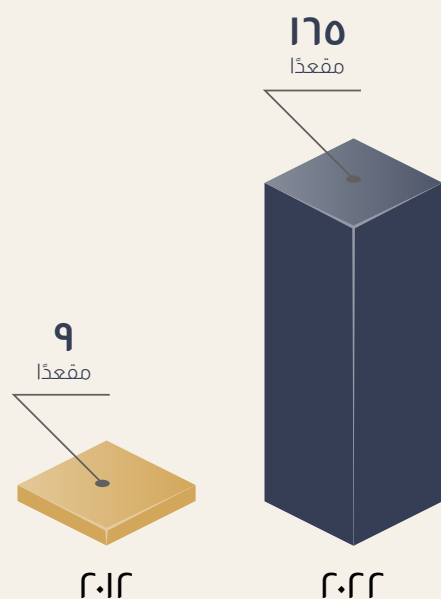
وعلى إثر هذا حصلت مصر على المركز الثاني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تمثيل المرأة في مجلس الوزراء.

هذا، كما تم إطلاق جائزة التميز الحكومي لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة، وذلك اتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، وسعيًا لزيادة مشاركتها في الوظائف الحكومية وتمكين المرأة.

وعلى صعيد تولي المرأة المناصب القيادية في القضاء، فقد تمت الاستعانة بالمرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة للمرة الأولى في تاريخ مصر، ويتضح ذلك جلياً من خلال:

- ◆ شغل خمس سيدات منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية.
- ◆ تعيين ٩٨ سيدة بمجلس الدولة.
- ◆ تعيين ٦ سيدات من المستشارات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة المصرية في ٢٠١٧، وتصل نسبة القاضيات بهيئة قضايا الدولة إلى ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢١.
- ◆ تعيين ١١ سيدة وكيلات نيابة عامة بالسنة القضائية (٢٠٢٢/٢٠٢١)، والقيام بعقد برامج تدريبية لهن.
- ◆ بلغ عدد عضوات هيئة النيابة الإدارية نحو ألفي قاضية من إجمالي ٤,٦ آلاف سيدة (٤٣٪ نسبة المرأة)، وتوجد ٣٠ سيدة كرئيسات لمكاتب الهيئة بالمحافظات في سابقة هي الأولى من نوعها، وكذلك كلف رئيس الهيئة عدد ٢٣ من عضوات النيابة الإدارية لتمثيل الادعاء في المحاكم التأديبية لمجلس الدولة.
- ◆ تعيين امرأة قاضية نائبة للمحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠٢٠، وهي ثاني سيدة تُعين بالمحكمة منذ إنشاء المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٦٩.
- ◆ توجد ٦٦ قاضية بالمحاكم، وهي زيادة بنسبة ٥٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٢.
- ◆ واستكمالاً لكل تلك الجهود السابقة، فقد تم إطلاق برنامج «القيادة التنفيذية للمرأة بالحكومة المصرية» في فبراير ٢٠١٩، بهدف تمكين القيادات الواعدة في التعامل مع التحديات المعاصرة، إلى جانب الارتقاء بالأداء المؤسسي والمساهمة في دعم الأداء الحكومي.

عدد مقاعد تمثيل المرأة في مجلس النواب خلال عامي (٢٠٢٢ - ٢٠٢١)



المصدر: المجلس القومي للمرأة

نسبة القاضيات بهيئة قضايا الدولة
عام ٢٠٢١.

٢٠٪

نسبة السيدات في البرلمان عام ٢٠٢١.

٢٨٪

للمحافظين في إجمالي الجمهورية
عام ٢٠٢٢.

٩
نائبات



ثانيًا: التمكين الاقتصادي للمرأة

أطلقت مصر في عام ٢٠١٩ جائزة ختم المساواة بين الجنسين (Gender seal)، وتُعَدُّ بذلك الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق تلك الجائزة للمؤسسات الخاصة والعامّة، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية، وثاني دولة على مستوى العالم.

المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، حيث بلغ نصيب المرأة من إجمالي المشروعات ٣٣٪، فضلًا عن بلوغ إجمالي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة ٧٦,٨ ألف مشروع، حتى فبراير ٢٠٢٣.

وقد تم إنشاء ٢٥٤ وحدة لتكافؤ الفرص على مستوى الوزارات والمحافظات والمطليات لتوعية المرأة العاملة بكل حقوقها، وأهمية مشاركتها في عملية التنمية.

وبلغت نسبة نصيب المرأة من إجمالي مشروعات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٤٥٪ بتكلفة ١٣,٤ مليار جنيه، بإجمالي ٧٩٧,٦ ألف مشروع حتى نهاية ٢٠٢٢.

وكان من بين المبادرات مشروع «نساء في مجال الأعمال» الذي يدعمه «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير»، ويجري تنفيذه بالتعاون مع البنوك المصرية، وتم إطلاق هذا المشروع في إطار تحول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو تعزيز ريادة الأعمال النسائية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، وفرص التواصل الشبكي مع نساء لديهن مشروعات مستقرة ويجري تشغيلها لمدة عامين.

وعلى صعيد تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال، نفّذت الدولة عبر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عددًا من المبادرات التي تستهدف النساء، وكان من بينها: مشروع «نساء في مجال الأعمال»، ومشروع «قرية واحدة منتج واحد» بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية عن طريق النهوض بالمشروعات الناشئة الناجحة، ومساندتها لتكوين تحالفات منتجة، ومشروع «تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع»، والذي يهدف إلى توسيع إمكانية الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باستخدام آليات تمويل مبتكرة، وغيرها من مبادرات ومشروعات تعزز قدرات رائدات الأعمال.





٣,٦
مليارات جنيه

سنوياً لدعم السيدات المعيلات
بإجمالي ٧٤٤ ألف سيدة.

١٧,٢
مليون سيدة

عدد السيدات اللاتي يملكن
حسابات معاملات في يونيو ٢٠٢٢،
مقابل ٥,٩ ملايين سيدة عام ٢٠١٦،
بنسبة زيادة ١٩١,٥٪.

٤٥٪

نصيب المرأة من إجمالي مشروعات
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة
والصغيرة ومتناهية الصغر بتكلفة
١٣,٤ مليار جنيه، حتى نهاية ٢٠٢٢.

٣٥,٢٪

نسبة الإناث العاملات بالقطاع
الحكومي في عام ٢٠٢٢.

٢٥
نقطة

تقدمتها مصر في مؤشر ريادة الأعمال وفقاً للبنك الدولي،
حيث سجلت ١٠٠ نقطة عام ٢٠٢٣، مقابل ٧٥ نقطة عام ٢٠١٤.

ثالثاً: التمكين الاجتماعي للمرأة

تسعى الدولة المصرية جاهدة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية للمرأة خارج نطاق الأسرة، وتوفير فرص لها من أجل الوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية؛ مما يسهم في محو أمية المرأة، بالإضافة إلى الحفاظ على صحتها الجسدية من أي مرض قد يعوقها عن أداء دورها المهم والرئيس في الأسرة والمجتمع ككل. وأبرز ما قامت به الدولة لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة هو إصدار عدد من التشريعات، والتي تأتي كما يلي:

- ◆ تعديل القانون رقم ١١٣ لعام ٢٠١٥ الذي ينظم صندوق التأمين الأسري؛ وذلك لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء.
- ◆ تعديل قانون العقوبات ٢٠١٦ (المادة ٢٤٢) الخاصة بختان الإناث؛ حيث تم رفع الجريمة من جنحة إلى جناية.
- ◆ تعديل قانون المواريث (القانون رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧)، واستحداث نص يعاقب من يحجب الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث.
- ◆ اعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد.

◆ تعديل قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠١٦، والذي يمنح مزايا للأمهات العاملات، مثل إجازة أمومة لمدة ٤ أشهر بدلاً من ٣ أشهر.

◆ أما عن مبادرة «المواطنة المصرية - بطاقتك حقوقك»، فهي مبادرة تهدف إلى استخراج بطاقات رقم قومي للسيدات؛ لتنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي في المجتمع، والنهوض بالمرأة، وحل المشكلات التي تواجهها؛ حيث إنه يصعب تحقيق التمكين الحقيقي للمرأة المصرية دون الحصول على أسس المواطنة.

سيدة مستفيدة من منظومة التأمين
الصحي الشامل منذ إطلاقها، بنسبة
٤٩,٣٪ من إجمالي المستفيدين.

مليون

◆ إلى جانب هذا، تبنت الدولة «مبادرة بهية»؛ لحث المجتمع على جمع التبرعات المادية لعلاج مريضات سرطان الثدي وحملات الكشف المبكر بالمجان، كما يقوم المجلس القومي للمرأة بزيارات ميدانية لمستشفى بهية الذي تأسس عام ٢٠١٥؛ لتقديم الدعم المعنوي للمرضى من السيدات، وبلغ عدد المستفيدات من المبادرة وحملة التبرعات التي قادها المجلس ١٣٤ ألف مستفيدة من كشف مبكر وعلاج بالمجان وفحوصات قبل العلاج.

◆ وقد تم إطلاق مبادرة «سيدات مصر» للتخفيف من قوائم الانتظار والمشاركة في تقديم الدعم المادي والعيني للمستشفى.

◆ ولما كانت قضية محو الأمية من أهم القضايا التي توليها الدولة اهتماماً لأهميتها الحيوية، وتنفيذاً للقرار الجمهوري، جاء مشروع «المرأة البحرارية في قرية بلا أمية»، والذي تم تنفيذه على ١٠ مراحل على مستوى ١٦ قرية بمحافظة البحيرة.

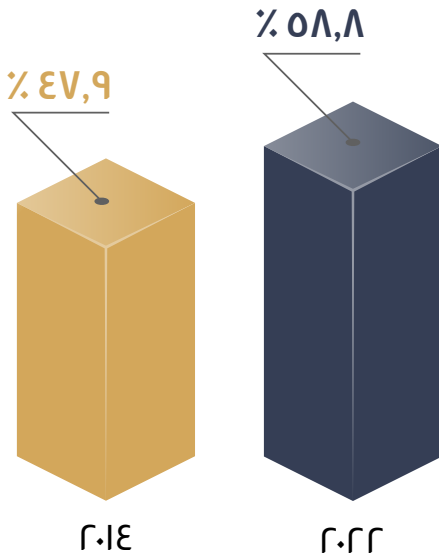
◆ ولطالما كانت المرأة أساس المجتمع المصري، وعليه لم تغفل الدولة تعزيز الخدمات للمرأة ذات الاحتياجات الخاصة، ففي عام ٢٠١٦ استحدث المجلس القومي للمرأة «لجنة دائمة للمرأة ذات الإعاقة»، تضم ١١ عضواً، وتختص بدراسة وتقييم السياسات العامة والخاصة وتأثيرها على النساء ذوات الهمم.

◆ إطلاق حملة المرأة صانعة السلام بالتنسيق مع «هيئة الأمم المتحدة للمرأة»؛ وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها من أجل السلام.



◆ تعزيز الخدمات الصحية للمرأة: إقامة عدد ١٨٨ قافلة طبية على مستوى المحافظات، استفاد منها ٦٤,٦ ألف مواطنة منهن ١٧,٤ ألفًا بقرى حياة كريمة المشمولة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

نسبة الإناث المقييدات بالدراسات
العليا على الأقل خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



◆ برنامج «الإرشاد الأسري والتنشئة المتوازنة» تم من خلاله إقامة ١٨ ورشة عمل تعريفية استفادت منها ٩٠٠ مشارك/ة من أعضاء الفروع وموظفيها والرائدات المجتمعيات والميسرات.

◆ برنامج «منهجية المرأة والحياة» بالشراكة مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وجمعية حواء المستقبل ومكتب منظمة «اليونيسكو» بالقاهرة، واستهدف البرنامج محو أمية وتمكين السيدات اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

◆ ولدعم السيدات المعيلات؛ تم البدء في استخراج شهادات أمان لهن ولأسرهن وللفقيرات بدءًا من عام ٢٠١٨، وهي شهادة تأمين على الحياة تؤمن بها المرأة أسرته من بعدها.

◆ في مجال التمكين الاجتماعي الاقتصادي Social-Economy، أقام المجلس القومي للمرأة شراكة مع مؤسسة حياة كريمة في إطلاق مبادرة «أنت حياة» يُنفذ خلالها مجموعة من الدورات التدريبية التوعوية في مجال الإرشاد الأسري والتنشئة المتوازنة، وريادة الأعمال والتوعية المالية، وورش تدريب حرفي تستهدف السيدات من القرى المشمولة بالمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية. كما أقام مجموعة من الدورات التدريبية وورش التدريب الحرفي استفادت منها ١,٨ ألف سيدة من محافظات الفيوم والشرقية والمنيا.

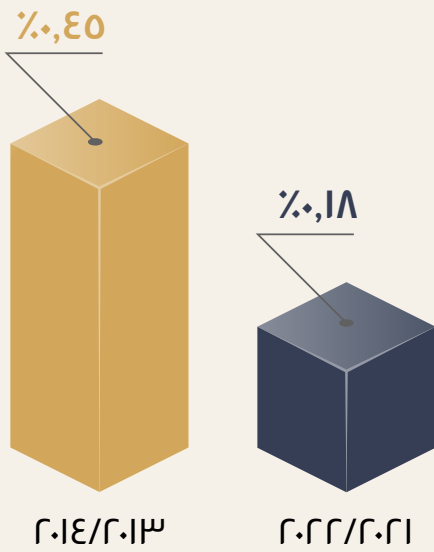
◆ تعزيز الخدمات للمرأة في المناطق السكنية الجديدة (السكن اللائق).

◆ استمرار التواصل التوعوي مع أهالي حي الأسمرات من خلال إدماجهم في الأنشطة المتنوعة التي ينفذها المجلس بمختلف مجالات ومحاور التمكين، إضافة إلى أهم الأنشطة التالية:

□ تدريب ١٢٠ فتاة على حرفة صناعة عرائس الإميجموري، ومن نتائج التدريب قيام المجلس بالتشبيك مع ٣٠ متدربة متميزة لإنتاج عرائس تُستخدم كهدايا تذكارية بالفعاليات المختلفة كوسيلة للترويج لبعض البرامج مثل نورة وبرنامج تحويشة.

□ تعاون مع مكتب كويكا مصر في تنفيذ ورشة عمل تثقيف صحي تضمنت موضوعات ذات صلة بالتغذية السليمة والنظافة الشخصية (شملت ٢٥٠ سيدة).

نسبة التسرب من التعليم بين
الإناث (المرحلة الابتدائية)
خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني



رابعًا: حماية المرأة

تسعى الدولة المصرية بجميع مؤسساتها وكياناتها إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين مشاركتها الفعالة في كافة المجالات بما في ذلك مواجهة جميع أشكال العنف ضدها، وتتمثل أهم إنجازات الدولة في هذا المجال فيما يلي:

◆ التوسع في إنشاء مكاتب المساعدة القانونية للمرأة الملحقة بمحاكم الأسرة، من أجل ضمان مساندة فعالة لحصول المرأة والأسرة على حقوق ما بعد الطلاق.

◆ تعزيز حقوق المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية من خلال تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحفظ حقوق المرأة، ويضمن المصلحة الفضلى للأسرة، إلى جانب تطوير كافة محاكم الأسرة.

◆ إطلاق ثلاث استراتيجيات عام ٢٠١٥، وهي: الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة ختان الإناث التي تم تدشينها في يونيو ٢٠١٥، فضلًا عن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الزواج المبكر ٢٠١٥-٢٠٢٠.

◆ إنشاء وحدة مناهضة العنف ضد المرأة داخل المجلس القومي للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ بهدف التنسيق بين الجهات الوطنية ودعم الإطار المؤسسي؛ لتنفيذ ومتابعة محور الحماية باستراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠٣٠.

◆ إنشاء قطاع لحقوق الإنسان والمرأة والطفل بوزارة العدل برئاسة قاضية، يضم الإدارة العامة لمناهضة العنف ضد المرأة كإدارة متخصصة معنية بمواجهة تلك الظاهرة مع توفير الحماية القضائية للمرأة الواقع عليها العنف والملاحقة القضائية للجاني بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٥٧ لسنة ٢٠١٥.

◆ إطلاق حملة «لأنني رجل» في أكتوبر ٢٠١٨ والتي تسعى إلى إدماج الرجال والشباب في قضية تمكين المرأة، وتهدف إلى توعية الرجال بأهمية مشاركتهم للسيدات في أمور الحياة، ومناهضة العنف ضد المرأة وغيرها من الأمور الحياتية.

◆ تنفيذ برنامج لتفعيل تصدي القطاع الصحي للعنف ضد المرأة وإدماج احتياجات المرأة داخل القطاع الطبي من خلال تجهيز عدد ٤ وحدات استجابة طبية والتي تُسمى «وحدات المرأة الآمنة» في مستشفيات جامعات القاهرة، وأسيوط، والمنصورة، وعين شمس، وجارٍ العمل على مثيلاتها بجامعتي بنها والمنيا.

◆ تشكيل اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، في مايو ٢٠١٩ برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة؛ بهدف توحيد جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، للقضاء على ختان الإناث.

◆ في هذا الصدد، تم إطلاق حملة «أحميها من الختان ٢٠١٩-٢٠٢١»، وهي حملة توعوية أطلقتها اللجنة الوطنية لمناهضة ختان الإناث للمرة الأولى في يونيو ٢٠١٩ تزامناً مع اليوم الوطني لمكافحة ختان الإناث لتوعية الأسر المصرية بجميع المحافظات وحماية بناتهم من الختان.

◆ الشراكة مع الأكاديمية الوطنية للتدريب في إقامة البرنامج التدريبي الافتراضي الأول لرفع مهارات ووعي المصريات بالخارج حول مختلف قضايا المرأة والمكتسبات التي حققتها الدولة المصرية لتمكينها في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

◆ تنظيم برنامج تدريبي تحت شعار «دوائر الحكي دوي»؛ بهدف توفير مساحة آمنة للفتيات للتحدث عن تجاربهن التي ساهمت في تغيير حياتهن.



◀ تعديل المادة ٣٠٦ (أ) من قانون العقوبات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤ الخاصة بالتعرض للأنثى وإضافة المادة ٣٠٦ (ب) الخاصة بتجريم التحرش الجنسي، وتعريف مفهومه لأول مرة بموجب القانون، وعليه يُعاقب القانون على التعرض للأنثى سواء كان بالإشارة، أو القول، أو الفعل، أو أي وسيلة بما في ذلك الاتصالات السلوكية واللاسلكية، وشدد المشرع العقوبة لتتراوح مدة الحبس بين ٦ أشهر و٥ سنوات، وغرامة تصل إلى ٥٠ ألف جنيه وتوسيع دائرة التجريم إلى الأسرة والمدرسة وبيئة العمل.

«ألاحظ اعتماد تدابير جديدة لتعزيز حظر ختان الإناث؛ حيث تسعى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، المعتمدة عام ٢٠١٥، إلى تنسيق جهود الحكومة، والمجلس القومي للمرأة، واللجنة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والمجتمع المدني»

بيان ميشيل باشيليت
مفوضة الأمم المتحدة السامية
لحقوق الإنسان



◆ إطلاق «المبادرة التوعوية لمحاربة التحرش في المواصلات العامة»، وهي أول مبادرة من نوعها في مصر والمنطقة العربية تجمع شركاء محليين ودوليين؛ لمواجهة العنف ضد المرأة في المواصلات العامة.

◆ إطلاق عدد من المبادرات لمناهضة التحرش، أبرزها: مبادرة «أوقف تحرش» والتي أطلقها فرع المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية والتنسيق مع مبادرة «شفت تحرش» التي أطلقتها وزارتا الأوقاف والداخلية

◆ إطلاق العديد من الحملات التوعوية، ولعل من أهمها حملات توعية بمحطات مترو الأنفاق في أكتوبر ٢٠١٨ «حياتك محطات متخيلش محطة توقفك»، حملة «حاسبوا على كلامكم»، حملة تحت عنوان «السكة أمان» من محطة السكة الحديد برمسيس ومحطات أخرى، حملة ١٧ يومًا للمرأة الريفية تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية.

◆ قيام المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ دورات تدريب مدرب بعنوان «المواطنة الرقمية والابتزاز الإلكتروني» لعدد ١١٦ عضوًا من أعضاء الفروع والرائدات المجتمعات بمحافظات أسيوط والقاهرة والمنيا، وقد ضم التدريب موضوعات متخصصة في مجال محو الأمية الرقمية، والحقوق والهوية الرقمية، والأمن السيبراني، ويعد هذا التدريب تمهيدًا لنقل رسائله وأهدافه للسيدات والفتيات بالمجتمعات المحلية.

٧٥٪

من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة من السيدات بواقع ٣,٥ ملايين سيدة.

لمناهضة العنف ضد المرأة في الجامعات الحكومية والخاصة.

٣١ وحدة

تم فحصهن من خلال مبادرة العناية بصحة الأم والجنين.

١,٨ مليون سيدة

انخفاض نسبة ختان الإناث من ٥٦٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٧٪ عام ٢٠٢١.



التمية الاقتصادية

عمدت الدولة المصرية خلال التسع سنوات الماضية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعادلة، تسهم في تقدّم ورخاء كل ربوع مصر، لا سيما المحافظات التي لم تحظَ بنصيبها العادل من التنمية على مرّ العقود السابقة.

٢

مصر

الثالثة عربيًا في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٣.

١٢٨,٢

مليارات جنيه

إجمالي التكلفة الاستثمارية لقطاع التجارة والصناعة (شاملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٤).

مصر

الوجهة الاستثمارية الأولى في إفريقيا لعام ٢٠٢٢

٨٥٠,٣

مليار جنيه

إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٤٦

مليار جنيه

تكلفة ما تم تنفيذه وما يجري من مشروعات في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٤)

١,٧

مليون فدان

إجمالي المساحة المستصلحة والمزروعة منذ عام ٢٠١٤ ومستهدف استصلاح ٢,١ مليون فدان حتى عام ٢٠٢٥.

٢٩,٣

مليون طن

حجم إنتاج البترول خلال عام ٢٠٢٢.

٧,٨٢

مليون وحدة سكنية

إجمالي عدد الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز الطبيعي إليها خلال السنوات التسع الأخيرة.

٦٥,١٥

مليار جنيه

إجمالي التكلفة الاستثمارية لقطاع السياحة والآثار خلال التسع سنوات الماضية.

٢٣

مركزًا

تقدمتها مصر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة عام ٢٠٢١ لتصل إلى المركز ٥١ من بين ١١٧ دولة، مقابل المركز ٧٤ من بين ١٣٦ دولة عام ٢٠١٧.

الاستثمار

يُعدُّ الاستثمار مُحركًا رئيسًا للنمو والتنمية المستدامة، وعليه فقد حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر، وداعمة للاستثمار. وفي هذا السياق، قامت الدولة بتنفيذ العديد من الإجراءات الداعمة لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، بداية من إطلاق برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي، يتضمن إصلاحات مالية ونقدية وتنفيذ إصلاحات هيكلية لزيادة تنافسية مصر وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، من خلال تحسين البنية الأساسية، وزيادة القدرة على توفير عمالة ماهرة ومدرّبة في شتى مجالات التنمية، وتعزيز القاعدة الصناعية والخدمية وأنشطة البحث والتطوير والابتكار.

هذا إلى جانب إصدار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته والذي تضمن العديد من الأنظمة الاستثمارية التي يمكن للمستثمرين الاختيار فيما بينها لتأسيس مشروعاتهم.

بالإضافة إلى إعداد وثيقة سياسة ملكية الدولة والإعلان عنها، كخطوة رئيسة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد؛ مما يُسهم في بث رسالة طمأنينة للمستثمر المحلي، ويجذب مزيدًا من الاستثمار الأجنبي، ويعمل على تعزيز ثقة المؤسسات الدولية.

وعلاوة على ما سبق، فقد بذلت الحكومة المصرية العديد من الجهود لاستعادة الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي في البلاد، وتُشير كافة المؤشرات الدولية المعنية بقياس درجة الاستقرار الأمني والسياسي إلى تحسن وضع مصر، ما يجعلها بيئة آمنة صالحة للاستثمار.

وعليه، فقد ارتفع حجم الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية لتصل إلى ٨٥٠,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ١١٠,٥ مليارات جنيه خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وإعمالاً لمنطق الاستثمار الأخضر -الذي أعلن عنه البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية- فقد ارتفعت الاستثمارات الخضراء، كنسبة من جملة الاستثمارات العامة، لتصل إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل ١٥٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وصولاً للمستهدف ٥٠٪ من جملة الاستثمارات العامة بنهاية يونيو ٢٠٢٥.

تقدمتها مصر في مؤشر الحرية
النقدية الفرعي من مؤشر الحرية
الاقتصادية ٢٠٢٣ الذي يصدره معهد
هيرتياج، مقارنة بعام ٢٠٢٢.

٤٤
رتبة

تقدمتها مصر في مؤشر الدول
الأكثر أمانًا ٢٠٢١ الصادر عن مجلة
«جلوبال فاينانس»، مقارنة بعام ٢٠١٩.

٣٨
رتبة

هي الوجهة الاستثمارية الأولى
في إفريقيا لعام ٢٠٢٢، وفقا
لتقرير الاستثمار العالمي -
الأونكتاد ٢٠٢٣.





الإشادة بالرؤية الواضحة للحكومة المصرية في مشروعات البنية التحتية والربط الكهربائي الإقليمي، وبالمشروعات الجارية بين مصر والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛ حيث تتمتع مصر بمحفظة كبيرة مع البنك تتخطى المليار دولار في سنوات قليلة ما بين تمويلات بشروط ميسرة واستثمارات موجهة للقطاع الخاص.

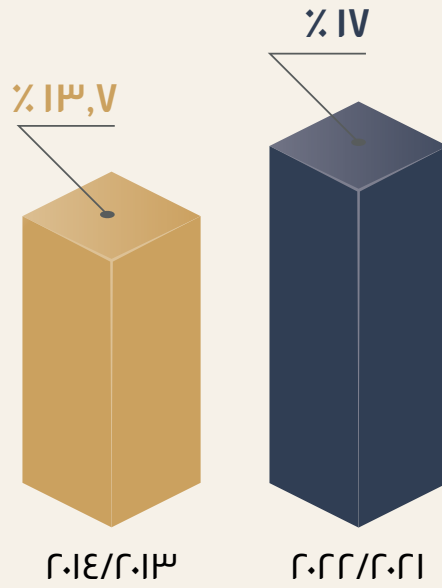
لودجر شوكنخت

نائب رئيس وسكرتير عام البنك الآسيوي

للاستثمار في البنية التحتية، أبريل ٢٠٢٢.

نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

خلال عامي (٢٠١٤/٢٠١٣ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)



المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



ASIAN INFRASTRUCTURE
INVESTMENT BANK

ضمن أقوى ١٠ شركة عائلية عربية
تم تصنيفها خلال عام ٢٠٢٢.

٦
شركات مصرية

إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة
بالأسعار الجارية على مستوى
الجمهورية خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٨٥٠,٣
مليار جنيه

مصر الأولى عربياً في عدد الاتفاقيات
ذات الصلة بالاستثمار بعدد ١٥ اتفاقية
بنهاية مارس ٢٠٢٣.

مصر

تم تنفيذها في مصر عام ٢٠٢٢ بواسطة
١٣٠ شركة أجنبية، وفرت ما يزيد
على ٦١ ألف وظيفة جديدة.

١٤٨
مشروعاً أجنبياً

◀ نحو بيئة استثمارية جاذبة

تمتلك مصر مقومات وإمكانات هائلة تؤهلها لتحقيق طفرة غير مسبوقة في حجم الاستثمارات القائمة، ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها الدولة في هذا المجال، فإن الحكومة المصرية ترى مجالاً رحباً وفرصاً متنامية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

واتصالاً، فقد شهد مناخ الاستثمار في مصر، وخاصة في السنوات القليلة الماضية، **العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية**؛ بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين؛ مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط.

لذلك، حمل التعديل الوزاري الذي شهدته مصر نهاية عام (٢٠١٩) تغييراً جذرياً في التعامل مع ملف الاستثمار، وذلك بنقل تبعية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة. وقد استند هذا التوجه إلى النهوض بالمنظومة الاستثمارية ليتخطى بذلك حدود الوزارة الواحدة لجميع الوزارات والهيئات التي تتعاون فيما بينها لتحقيق نجاحات مستحقة ومكتسبات غير مسبوقة.

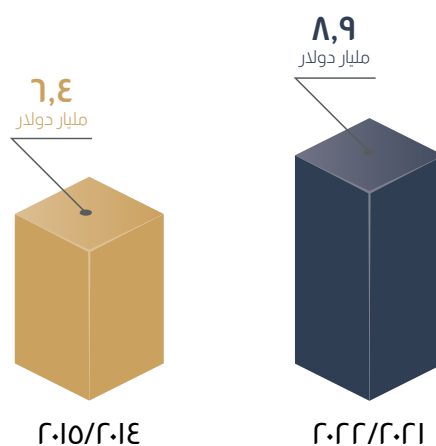
كما حرصت الدولة على تطوير المنظومة القضائية والقانونية الاستثمارية ومن أبرز الإصلاحات التشريعية قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والذي يهدف إلى تحقيق المزيد من الثقة في مناخ الاستثمار. **وقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠** والذي يهدف إلى تيسير المعاملات الجمركية وتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات الجمركية مع استحداث تنظيم جديد للأسواق يتضمن قواعد واضحة ومُحددة للتعامل الجمركي. هذا بالإضافة إلى **قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠**، والذي يهدف إلى دمج الإجراءات الضريبية المختلفة باختلاف أنواع الضرائب في إجراءات موحدة.

وعلاوة على ذلك، جاء **القرار الوزاري رقم ١١٥٦ لسنة ٢٠٢٠ بإنشاء وحدة الرخصة الذهبية**، على أن تُمنح الرخصة الذهبية للشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية، أو قومية تساهم في تحقيق التنمية، أو مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية، أو الطاقة الجديدة والمتجددة، أو الطرق والمواصلات أو الموانئ.



إشادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ لمصر في تقريرها «آفاق سياسات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
خلال عامي (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)



المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

نسبة الارتفاع في عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ ليصل إجمالي الشركات التي تم تأسيسها خلال عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٢ نحو ٣٢,٤ ألف شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت نحو ١١٥,٥ مليار جنيه.

٢٩٥%

ترتيب مصر بين الأسواق الناشئة وفقًا لمؤشر كيرني لثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢٣.

١٤

هذا بالإضافة للعديد من الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الأعمال والاستثمار، وأبرزها:

- ◆ تشكيل «المجلس الأعلى للاستثمار» بالقرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣ برئاسة رئيس الجمهورية.
- ◆ إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بحل مشكلات المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية العاملة في مصر في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ◆ إنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي وتتبع رئاسة مجلس الوزراء، واللجنة منوط بها العمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة؛ لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسي.



- ◆ مراجعة وتبسيط الدورة الإجرائية والمستندية للإفراج الجمركي، مع تطبيق الميكنة والنظام الإلكتروني بجميع الموانئ؛ لربط المنافذ الجمركية والمنافذ البرية على مستوى الجمهورية.
- ◆ خفض مدة إصدار التصاريح والموافقات الخاصة بإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية.
- ◆ تشكيل لجنة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المُرفقة، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢، وتختص بوضع القواعد والإجراءات المعنية بتخصيص الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع.
- ◆ خفض تكلفة تأسيس شركات الشخص الواحد، من خلال تخفيض الحد الأدنى لرأس مالها من ٥٠ ألف جنيه إلى ألف جنيه.
- ◆ ١٠ أيام مدى زمني لإتمام الموافقات كافة عند تأسيس الشركات بما يضيف المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.
- ◆ إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) وإحالة البرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.
- ◆ الإعلان سريعًا عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال الـ ٥ سنوات المقبلة.
- ◆ إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة من أجل توحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر.
- ◆ اعتماد حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات دعمًا لعدد من القطاعات والمشروعات لتحقيق نقلة نوعية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وهي: الزراعة - الصناعة - الطاقة ومشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والإسكان والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، بالإضافة إلى رسوم الصادرات والجمارك.

تشير بيانات الحوكمة الدولية الصادرة عن البنك الدولي أن عام ٢٠٢١ شهد تحسنًا في درجات مصر في جودة اللوائح والإجراءات، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد ولعل إسناد ملف الاستثمار إلى معالي رئيس الوزراء الدليل الأكبر لتوجه مصر لدفع بيئة الاستثمار وإعطاء زخم لهذا الملف الحيوي.



THE WORLD BANK

تحسين بيئة ممارسة الأعمال

تمثلت جهود الدولة في هذا السياق في الآتي:

- ◆ تحسين موثوقية إمدادات الكهرباء وتنفيذ أنظمة آلية لمراقبة انقطاع التيار الكهربائي خلال عام ٢٠٢٠.
- ◆ حل حالات الإعسار والسماح للمدينين ببدء إجراءات إعادة التنظيم، ومنح الدائنين مشاركة كبرى في الإجراءات.
- ◆ تعزيز حماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين، ودورهم في قرارات الشركات، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة في عام ٢٠١٧.
- ◆ إلزام الشركات بزيادة الشفافية، ومنع الشركات التابعة من الاستحواذ على الأسهم الصادرة عن الشركة الأم في عام ٢٠١٦.
- ◆ عززت الدولة الوصول إلى الائتمان، والذي بموجبه يُمنح الدائنون المضمونون أولوية بالمقارنة بالمطالبات الأخرى.
- ◆ توسع مراكز خدمات المستثمرين على مستوى الجمهورية وإنشاء وافتتاح عدد ١٤ مركزًا، مع إطلاق خدمة الخط الساخن بمركز خدمات المستثمرين للإجابة عن جميع الأسئلة المتداولة.
- ◆ إنشاء نظام الشباك الواحد لإتمام الإجراءات (One-Stop-Shop)، بهدف تيسير الإجراءات للمستثمر، واستحداث وحدة متابعة مسؤولة عن التنسيق مع مصلحة الضرائب لتخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري إلى ١١ يومًا بدلًا من ١٦ يومًا.

”
حصلت مصر على مستويات متقدمة في المؤشرات المتعلقة بتحسين بيئة ممارسة الأعمال؛ الأمر الذي أقره تقرير ممارسة الأعمال Doing business الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠٢٠.

”
مصر ضمن أعلى ٣ دول جذبًا للاستثمار
في الشركات الناشئة في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا عام ٢٠٢٢.



تقدمتها مصر في مؤشر حماية صغار
المستثمرين لتصل إلى المركز ٥٧ عام
٢٠٢٠، مقارنة بالمركز ٨١ عام ٢٠١٨.

٢٤

رتبة

تقدمتها مصر في مؤشر بدء العمل
التجاري لتصل إلى المركز ٩٠ عام ٢٠٢٠،
مقارنة بالمركز ١٠٣ عام ٢٠١٨.

١٣

رتبة

تقدمتها مصر في مؤشر سهولة
ممارسة الأعمال عام ٢٠٢٠ مقارنة
بعام ٢٠١٦.

١٧

رتبة

تقدمتها مصر في مؤشر الحصول
على الائتمان لتصل إلى المركز ٦٧ عام
٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ٩٠ عام ٢٠١٨.

٢٣

رتبة



◀ تعزيز الأنشطة الريادية

حرصت الدولة على تهيئة مناخ وبيئة داعمة لريادة الأعمال من خلال ثقافة العمل الحر وتوفير التمويل اللازم لمشروعاتهم ومبادراتهم، وأطلقت في سبيل هذا برامج متعددة للنهوض بريادة الأعمال، وتأهيل رواد الأعمال، اتساقاً مع استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.

في سياق متصل، أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ٢٠١٨ - ٢٠٢٣.

١٦

شركة

إجمالي عدد الشركات المصرية الناشئة ضمن أكثر الشركات الناشئة تمويلًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فبراير ٢٠٢٣.

٧,٦

مليارات جنيه

حجم تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١

مراكز

تقدمتها مصر في «المؤشر العالمي لريادة الأعمال» (Global Entrepreneurship Index, GEI) الصادر عن «المعهد الدولي لتنمية ريادة الأعمال»، خلال خمس سنوات. لتحتل المرتبة ٨٥ من بين ١١٦ دولة في عام ٢٠١٩، مقارنة بالمرتبة ٩١ في عام ٢٠١٥.



حافظت مصر على المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد الصفقات التمويلية والاستثمارية الموجهة للشركات الناشئة بالمنطقة، وذلك خلال شهر فبراير ٢٠٢٣، وفقًا للتقرير الصادر عن منصة ماجنيت ومؤسسة ومضة، والذي أوضح قيام مصر بتسجيل أكبر عدد من الصفقات بنسبة تصل إلى ٣٣,٣٪ من إجمالي الصفقات بالمنطقة، وإجمالي استثمارات ٤٢٢ مليون دولار أمريكي.

وجاءت أبرز جهود تهيئة وتعزيز البيئة التشريعية الداعمة لريادة الأعمال من خلال حزمة متنوعة من القوانين والقرارات، وأبرزها:

- ◆ القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠١٤؛ المعني بتنظيم نشاط التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير عددٍ من الحوافز والمزايا لها.
- ◆ القانون رقم ١٧٦ لعام ٢٠١٨؛ والذي يعمل على تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل اللازم، عبر توفير إطار قانوني مُحدد لمختلف أنشطة التمويل.
- ◆ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧، والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨، والخاص بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث مول الجهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة بلغت ٧,٦ مليارات جنيه، عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ◆ القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠؛ بشأن إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويمثل القانون نموذجًا للتنسيق والتعاون بين أكثر من ٢٥ جهة من الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا القطاع، لتسهيل وتيسير بيئة العمل.
- ◆ تدشين منصة إلكترونية لتأسيس الشركات الناشئة، تتضمن إنشاء منصة إلكترونية لريادة الأعمال تحتوي على كافة المعلومات عن بيئة العمل في مصر.



الارتقاء بالمناطق الحرة والاستثمارية

بذلت الدولة المصرية على مدار السنوات التسع الماضية جهودًا كبيرة لتطوير المناطق الحرة من خلال إضافة مزايا استثمارية بها، بنوعيتها العامة والخاصة، والبالغ عددها ٩ مناطق مجهزة بالمرافق مُقام بها ١٠٩٥ مشروع باستثمارات ٢٦,١ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٣.

هذا ولم تقتصر جهود الدولة على تطوير المناطق الحرة فقط، وإنما شهدت الدولة بالتوازي تطورًا كبيرًا في المناطق الاستثمارية التي تقوم على نظام التنمية المتكاملة في مختلف المجالات، وتتضمن أنشطة صناعية، وتجارية، وخدمية، ولوجستية وغيرها، ويتم من خلالها استصدار كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة للمستثمرين داخل تلك المناطق من جهة إدارية واحدة، وهي الهيئة العامة للاستثمار وبإجراءات مبسطة.



منطقة استثمارية قائمة حتى عام ٢٠٢٣



حجم الاستثمارات في المشروعات المقامة في المناطق الاستثمارية حتى عام ٢٠٢٣

مليار جنيه



نسبة الإشغال بالمناطق الاستثمارية القائمة حتى ٢٠٢٣



إجمالي فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الاستثمارية حتى عام ٢٠٢٣

ألف فرصة عمل



إجمالي الاستثمارات التراكمية للمناطق الحرة حتى يونيو ٢٠٢٣ بواقع ٧٣,١٦ مليار جنيه استثمارات للمصريين ، و ١٠,٢٤٤ مليارات جنيه استثمارات للأجانب، و ٧,٣٥٥ مليارات جنيه استثمارات للعرب.



حجم الاستثمارات في المشروعات المقامة بالمناطق الحرة المجهزة بالمرافق حتى عام ٢٠٢٣

مليارات دولار



١٩١

ألف فرصة عمل

وفرتها مشروعات المناطق
الحرّة حتى عام ٢٠٢٣.



٢,٤

مليار دولار

حجم مساهمات رؤوس الأموال
العربية والأجنبية في المناطق
الحرّة حتى عام ٢٠٢٣.



١٦,٣

مليار جنيه

زيادة في قيمة الاستثمارات العامة المنفذة
بقناة السويس خلال عامي (٢٠١٣/٢٠١٤ -
٢٠٢١/٢٠٢٢). لتسجل ١٦,٧ مليار جنيه عام
٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مقابل ٠,٤ مليار جنيه
في عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤.



▶ تطوير القطاع المصرفي

أعلن البنك المركزي عن مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عام ٢٠١٦ والتي تعد بمثابة برنامج شامل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم إطلاقها لحسم قضية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مساهمًا رئيسًا في قطاع الاستثمار في الاقتصاد المصري.

كما أطلق البنك المركزي حزمة من القرارات والتوجيهات لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار من خلال تعزيز فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات التي تواجهها، وأبرزها:

◆ توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالي محفظة قروض البنوك مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠٪.

◆ تولي البنوك الأولوية في التمويل للقطاعات الاقتصادية المهمة وبالأخص الشركات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة، وذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية للمشروعات ذات الأفكار الريادية والمبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.

◆ توفير المعلومات لأصحاب المشروعات، وتيسير وصولهم للبنوك، وتوفير التدريب اللازم لهم لزيادة فرص النجاح.

◆ التأكد من جدوى المشروعات من خلال التنسيق مع العديد من الجهات المعنية خاصة وزارة «التجارة والصناعة» و«اتحاد الصناعات المصرية» و«المعهد المصرفي المصري».

◆ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء «المجلس القومي للمدفوعات»، ويهدف إلى خفض استخدام النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلاً عنه.

CENTRAL BANK
OF EGYPT



البنك المركزي
مصر

٤٦٣٠

فرعًا

عدد فروع البنوك العاملة في مصر عام ٢٠٢٢.

٤,٥

تريليونات جنيه

قيمة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من
البنوك بخلاف البنك المركزي في مارس ٢٠٢٣،
مقارنة بـ ٠,٦ تريليون جنيه في مارس ٢٠١٤.

١٤,٨%

نسبة الشمول المالي للفئة العمرية ١٦ سنة
فأكثر، في مصر ٢٠٢٢.

”
مصر الأولى على مستوى الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا في
مؤشر الموازنة المفتوحة لبيانات
المالية العامة، عام ٢٠٢٢، جلوبال
داتا باروميتر.



Global Data Barometer

التنمية الصناعية والتجارة

حقق قطاع الصناعة والتجارة تطورًا ملموسًا خلال الـ ٩ سنوات الماضية؛ حيث أولت الحكومة اهتمامًا غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير باعتبارهما من الدعائم الأساسية للاقتصاد القومي وقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر، ولدورهما المحوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل أمام الشباب وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

في سياقٍ مُتصل، قامت الحكومة عام ٢٠٢١، بتأطير ١٠٠ إجراء لتحفيز ودفع الأنشطة الصناعية والتغلب على أبرز التحديات التي تواجه القطاعات الصناعية ذات الأولوية، والتي تعول الدولة عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني، وقد جرت مناقشة تلك الإجراءات على مستوى الوزارات المختلفة، لضمان اتساقها.

هذا وقد تمثلت أهم مُستهدفات القطاع الصناعي بخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في توجيه استثمارات قدرها نحو ١٠,٧ مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة زيادة تناهز ٢٠٪ عن الاستثمارات المتوقعة للقطاع في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي وزيادة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢٠٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ولتحقيق ذلك فقد عمدت الدولة إلى تطوير وإعادة تأهيل أنشطة التصنيع ذات الأهمية الاستراتيجية.

التكلفة الاستثمارية لقطاع التجارة والصناعة (شاملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) خلال السنوات التسع الماضية.

١٢٨,٢
مليار جنيه

يعملون بقطاع الصناعة من إجمالي العمالة المنتظمة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ بإجمالي ٣,٧ ملايين مشغل.

١٣,٠٪

قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٧.٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت ٨٧٪.

٥١,٦
مليار دولار

مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

١٦,٨٪

قامت الدولة بتطوير صناعة الغزل والنسيج ووضع منظومة جديدة لتداول القطن، عبر عدد من السياسات والإجراءات.

كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بصناعة السيارات الكهربائية، حيث إنها من الصناعات المؤثرة في اقتصاديات الدول. كما حرصت الدولة على دعم ورعاية صناعة الألومنيوم في مصر، باعتبارها واحدة من أهم أنشطة التصنيع المُستهدف التعويل عليها، حيث أطلقت الدولة استراتيجيتها لتطوير صناعة الألومنيوم حتى عام ٢٠٢٦.

وفي إطار اهتمام الحكومة المصرية بتكثيف الاستثمارات في مجالات الصناعات صديقة البيئة، فقد أطلقت مشروع «تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر»، والذي يُعدُّ أحد المشروعات المستهدفة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر داخل المناطق والمجمعات الصناعية.

تكلفة ترميم ٦٥ مبنى في مجال الغزل والنسيج.

٧
مليار جنيه

غزل ونسيج تم دمجها في ٨ شركات، ودمج ٩ شركات تجارة وطيح أقطان في شركة واحدة.

٢٢
شركة

تكلفة توقيع عقد شراء ماكينات غزل ونسيج جديدة.

٥٤٠
مليون يورو

مساحة أكبر مصنع غزل ونسيج بأرض الشونة بشركة مصر للغزل والنسيج، بطاقة إنتاجية مستهدفة تصل لـ ٣٠ طن غزل يوميًا، بتكلفة إنشائية تبلغ ٧٨٠ مليون جنيه، وإجمالي استثمارات في الماكينات والمعدات تصل إلى ٢٧٣ مليون يورو.

٦٢,٥
ألف متر مربع

التعميق الصناعي

تسعى الدولة إلى تحقيق نهضة صناعية شاملة، من خلال تعميق التصنيع المحلي، وتوطين التكنولوجيا؛ وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية وسد الفجوة بين الصادرات والواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية، ومن ثمَّ تخفيض فاتورة الاستيراد بالعملة الأجنبية من الخارج، خاصةً ما يتعلق بمدخلات الصناعة.

وانطلاقاً من استراتيجية الدولة الهادفة إلى مضاعفة معدل النمو الصناعي وتعميق الصناعة المحلية، تم إطلاق أول علامة مصرية مُسجلة باسم «بكل فخر صنع في مصر» في أغسطس ٢٠١٦، وكان الهدف الرئيس منها هو تعزيز الاعتماد على المنتج المحلي.

وفي السياق ذاته، أطلقت الدولة عام ٢٠١٨ البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي؛ بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعة المصرية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتوفير مكوّن صناعي محلي كبديل للمكوّن المُستورد.

ولتسهيل عمل قطاع الصناعة، عملت الدولة خلال السنوات الماضية، على وضع الإطار التشريعي الملئم لدعم الصناعة في مصر، من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات الداعمة للقطاع.

وفي إطار حرص الدولة المصرية على تطوير القطاع الصناعي فقد تم تدشين الخريطة الاستثمارية الصناعية من أجل النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعياً في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وإدراكاً من الدولة لأهمية امتلاك مصر قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة قادرة على إحلال الكثير من الواردات التي تُسهم في خفض عجز الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية، تم إطلاق العديد من المشروعات التنموية في مجال الصناعة لتأمين احتياجات الدولة من الصناعات الاستراتيجية ودعم مجالات التنمية على أرض مصر. تمثلت أبرز هذه المشروعات الصناعية في: افتتاح المرحلة الأولى من مصانع بركة غليون للاستزراع السمكي في نوفمبر ٢٠١٧، والمنطقة الصناعية بمدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ، ويستهدف المشروع توفير ١٠ آلاف فرصة عمل، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو ١٨,٥ مليون جنيه، وقد تم الانتهاء منه عام ٢٠٢٢.

ضمت الخريطة الاستثمارية الصناعية ١٨٢٥ فرصة استثمارية حقيقية حتى ٢٠٢٣ / ٩ / ٢٠، بالإضافة إلى وجود العديد من الفرص الواعدة، ويتمثل أبرزها في ٤ قطاعات صناعية، هي: الصناعات الهندسية والإلكترونية (بواقع ١٦٠ فرصة)، والصناعات الغذائية (١٤٢ فرصة)، والنسيجية (١٠٩ فرص)، والمنتجات والقرى السياحية (١١٢ فرصة).

مصانع بركة غليون

مدينة سمكية متكاملة، تشمل
مزرعة سمكية على مساحة ٤ آلاف
فدان، تضم ١٣٥٩ حوضًا للأسماك
والجمبري، ومنطقة المفرخات
وإنتاج الزريعة ومنطقة بحثية،
ومنطقة صناعية على مساحة ٥٥
فدانًا تضم أربعة مصانع كبرى.



وفي إطار خطة الدولة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال إنشاء **المجمعات الصناعية** تم إنشاء مجمع
الأسمنت والرخام والجرايت بني سويف، ومجمع شركة النصر للكيماويات الوسيطة.

علاوة على ذلك، تم إطلاق **المشروع القومي للمجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ويأتي المشروع في إطار استراتيجية متكاملة للدولة؛ وذلك بإنشاء مجمعات صناعية على
مستوى الجمهورية لإيجاد نوع من التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة من ناحية أخرى.
ويهدف المشروع إلى إنشاء ٢٢ مجمعا صناعيا متخصصا في ١٤ محافظة.

مجمع الأسمنت والرخام
والجرايت بني سويف
أكبر مجمع صناعي للأسمنت
بالشرق الأوسط، يضم ٣ مصانع
كبرى، ينتج ٢٠٪ من إنتاج الأسمنت
في مصر، وبتكلفة إجمالية بلغت
٩٠٠ مليون يورو.



وفى إطار حرص الدولة على استمرار الجهود الداعمة لقطاع الصناعة، تم إطلاق مشروع **مجمع الورش الحرفية**، ويهدف المشروع إلى نقل جميع الورش الحرفية من داخل مدينة الإسماعيلية إلى الموقع الجديد «مدينة المستقبل» من أجل الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والمظهر الحضاري والجمالي للمحافظة. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ٩٥ مليون جنيه، وتم الانتهاء منه عام ٢٠٢٠.

مجمع شركة النصر للكيماويات الوسيطة

٥٧٥ ألف طن سنوياً حجم الطاقة الإنتاجية للمجمع لخدمة قطاع الزراعة بمصر، والتصدير إلى نحو ٣٣ دولة.



١٠,٦٥

مليار جنيه

التكلفة الاستثمارية لإنشاء ١٧ مجمعاً صناعياً خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٣.

إجمالي عدد المجمعات الصناعية في مصر خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٣ بإجمالي ٥٠٤٦ وحدة توفر ٤٨ ألف فرصة عمل.

مجمعاً صناعياً

مجمع الورش الحرفية

مجمع صناعي للورش الحرفية على مساحة ٢٥ فداناً، مكون من ٥٨ عنبراً، وتصل مساحة الورش مجمعة إلى نحو ٣٢ ألف متر مربع بإجمالي ٢٦٤ ورشة مختلفة المساحات.



واستكمالاً لتلك الجهود، واتساقاً مع سياسة الدولة للتعميق الصناعي، اتجهت وزارة التجارة والصناعة لبناء عدد من **المناطق والمدن الصناعية**، أبرزها: منطقة صناعية روسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ببورسعيد، والمنطقة الصناعية الصينية «تيدا»، ومدينة الجلود بالروبيكي، ومدينة الأثاث بدمياط.

وفي إطار خطة الدولة للتوسع ومنح تراخيص المصانع الجديدة، فقد تم منح تراخيص تشغيل لحوالي ٨,٨ ألف منشأة وموافقات لإنشاء مشروعات صناعية جديدة وتوسعات لنحو ١٧ ألف منشأة بتكلفة استثمارية ٤٤ مليار جنيه، وتتيح ١٤٠ ألف فرصة عمل مباشرة. وقد شملت الموافقات جميع محافظات الجمهورية، وذلك في عدد من الأنشطة ومنها الصناعات الهندسية، والإلكترونية، والكهربائية، والغذائية والمشروبات، ومواد البناء، والخزف، والصيني، والحراريات، والغزل والنسيج، والملابس، والجلود، والصناعات التحويلية، والكيماويات.

المنطقة الصناعية الصينية «تيدا»

مليار دولار أمريكي حجم الاستثمارات بالمنطقة في المرحلة الأولى، ومن المتوقع أن تجذب المنطقة استثمارات تُقدَّر بـ ٣ مليارات دولار أمريكي في المرحلة الثانية وأن يصل حجم الإنتاج إلى ٨ مليارات دولار أمريكي وتوفير نحو ٢٠ ألف فرصة عمل.



٢٢,٦
مليار جنيه

تكلفة مشروعات وجهود التنمية
الصناعية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٣.

٣٥٩٢
مصنغًا

إجمالي عدد المصانع الحاصلة على
سجل صناعي في مختلف الأنشطة
الصناعية بتكلفة ٤٨,٧ مليار جنيه
عام ٢٠٢٢.

١٩٦٣
وحدة

إجمالي عدد الوحدات المخصصة في
عدد ١٤ مجمعًا صناعيًا حتى عام ٢٠٢٢.

٥٧,١
ألف شهادة
سجل صناعي

تم منحها منذ صدور قانون تيسير
إجراءات منح التراخيص خلال الفترة
(يوليو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢٣).

٧٤
مشروع

تم تطويره بتكلفة ١٠ مليار جنيه لترفيق المناطق الصناعية لتشجيع الاستثمار
فيها بما يحقق ٥٠ ألف فرصة عمل مستدامة وزيادة الناتج المحلي.

مدينة الأثاث بدمياط

تهدف إلى زيادة نسبة صادرات
الأثاث من ٢٪ من حجم السوق
العالمية لتصل إلى ٨٪. وتقدر
مساحتها بنحو ٣٣١ فدانًا، وتضم
أكثر من ١٥٤٥ ورشة صغيرة.



◀ تعزيز التجارة الخارجية

أن تصبح مصر إحدى المقاصد التجارية الرئيسة لتوطين التجارة على المستوى الإقليمي.. انطلاقاً من هذه الرؤية، حظي قطاع التجارة على مدى السنوات التسع الماضية باهتمام غير مسبوق من الدولة، وذلك باعتباره أحد الدعائم الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين.

جاء ذلك الاهتمام تنفيذاً لتوجيهات الدولة بضرورة استمرار الجهود الداعمة لقطاع الصناعة والتجارة كنهج استراتيجي ثابت للدولة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لسد الفجوة بين الصادرات والواردات، بما يلبي رؤية الدولة في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد، عملت الدولة على إتاحة فرص تجارية متعددة وتوطين نماذج استثمارية متنوعة على امتداد المحافظات كافة.

تنوعت جهود الدولة لدعم التجارة الخارجية ما بين توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية مع مختلف الدول والمؤسسات المعنية، وبين جهود أخرى لتنظيم واستضافة المؤتمرات الاقتصادية لتعزيز التعاون التجاري.

اتصالاً، فعلى صعيد تعزيز الفرص الاستثمارية، عمدت وزارة التجارة والصناعة إلى القيام بالعديد من الجهود المتعلقة بجذب الاستثمارات والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في المشروعات القومية وتنظيم العمليات التجارية.



ولتعزيز الصادرات المصرية إلى الخارج عمدت الدولة إلى مساندة الصادرات ورد الأعباء التصديرية من خلال مجموعة متنوعة من الجهود والبرامج، من بينها:

◆ مبادرة «السداد النقدي الفوري» للأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات.

◆ صياغة وتنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية، وما يتضمنه من معايير وقواعد روعي فيها رفع كفاءة صرف المبالغ المخصصة ووضوح وسهولة تنفيذ البرنامج.

◆ مبادرة «شجع صادرات بلدنا»، الهادفة إلى تفعيل دور الجاليات المصرية المقيمة بالخارج في الترويج للصادرات الوطنية.

إجمالي ما تم صرفه من صندوق تنمية الصادرات للمصدرين خلال الفترة ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٣.

٥٦,٧

مليار جنيه

” مبادرة التجارة الخضراء

بتمويل ٥٥ مليون جنيه، وتُعَدُّ من أهم المبادرات التي ترعاها وزارة التجارة والصناعة؛ بهدف زيادة الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.

◀ النفاذ إلى الأسواق

تولي الدولة المصرية أهمية قصوى لملف التصدير، حيث يأتي على رأس أولويات خطة عمل وزارة التجارة والصناعة، وفي هذا الصدد، عملت الدولة على مدار السنوات التسع الماضية، بتوجيهات من القيادة السياسية، على تعزيز نفاذ الصادرات الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، من خلال الترويج للمنتجات والصادرات المصرية بالخارج، وكذلك العديد من السياسات الخاصة بحماية الصادرات؛ لزيادة المنافسة، وضبط هيكل السوق، ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة.

بالإضافة إلى سياسات موازية لإزالة أية معوقات وتحديات أمام الصادرات المصرية، وفي إطار خطط الدولة لتنمية الصادرات المصرية والنفاذ إلى الأسواق الأجنبية، تم إطلاق خطة استراتيجية طموحة؛ لتنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية، ورفع معدلات التصدير خلال السنوات القادمة، وفي هذا الصدد وضعت الدولة **برنامجًا استراتيجيًا للوصول إلى 100 مليار دولار صادرات** من خلال خطة استراتيجية لفتح المزيد من الأسواق أمام الصادرات المصرية وبصفة خاصة أسواق دول قارتي أوروبا وإفريقيا وأسواق الدول العربية.

وفي سياق متصل، بذلت الدولة جهودًا كبيرة **لنفاذ إلى الأسواق الإفريقية** باعتبارها إحدى الأسواق الواعدة التي يمكن لمصر تحقيق معدلات تجارية كبيرة فيها خلال المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، وضعت الدولة استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لإفريقيا؛ لتحقيق الشراكة والتكامل مع الدول الإفريقية من خلال تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بين الجانبين.

علاوة على ما سبق، فقد أطلقت الدولة عددًا من البرامج لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر وإفريقيا. ومن أبرز هذه البرامج: برنامج «جسور التجارة العربية - الإفريقية»، و برنامج «معًا إلى إفريقيا»، و«برنامج تنمية ومساندة الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية».

كما قامت **مكاتب التمثيل التجاري** بدور محوري في تعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى إفريقيا عبر الترويج لها، وتوفير المعلومات والبيانات لجميع المصدرين بشأن الأسواق المستهدفة.

ولم تقتصر جهود الدولة لإزالة المعوقات أمام الصادرات المصرية على الأسواق الإفريقية فقط، بل امتدت إلى إزالة المعوقات أمام الصادرات الوطنية بمختلف الأسواق الدولية.

”

البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية (Expo Egypt) هي منصة إلكترونية للمُصدر المصري لتوفير المعلومات والدراسات الخاصة بالتصدير والفرص التصديرية والمناقصات الدولية والخدمات الترويجية.



إجمالي قيمة الصادرات الصناعية
في مصر خلال عام ٢٠٢٢.

٢٢,٢
مليار دولار

إجمالي الصادرات المصرية غير
البتروولية عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو
٢١,٩٥ مليار دولار عام ٢٠١٤.

٣٥,٨
مليار دولار

٢٣

مليار دولار

القيمة التقديرية لأهم الفرص
والمشروعات الاستثمارية التي
قدمتها هيئة التمثيل التجاري

١٠٩٠

فرصة تصديرية

وفرتها مكاتب التمثيل التجاري
في إطار تعزيز التجارة الخارجية مع
إفريقيا وباقي دول العالم، تقدر
القيمة التقديرية لأهمها بنحو
١,٩ مليار دولار في مختلف القطاعات.

١٨٥

دورة تدريبية

وحوالي ٤٠ برنامج تدريبياً، نفذتهم
هيئة تنمية الصادرات لتدريب الشباب
في مجال التصدير

٢٦٣٢

مناقصة دولية

طرحتها هيئة تنمية الصادرات في
إطار جهود تعزيز التجارة الخارجية

٩٩٤

شركة مصرية

يضمها الموقع الإلكتروني الخاص
بالتمثيل التجاري حتى الآن، ويتضمن
الموقع كافة البيانات والمعلومات
التي يحتاج إليها المصدر المصري
لنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

تم تمثيلها. في اجتماعات هيئات
التقييس الدولية والإقليمية (الأيزو)،
واللجنة الأوروبية للمواصفات،
والمنظمة العربية للتنمية الصناعية
والتعدين، وهيئة التقييس الإفريقية
(الأرسو)، ومعهد القياسات
والمعايير بالدول الإسلامية.



ضمن أوائل الدول بالمنطقة التي تطبق النظام الجمركي ACI، بما يتسق مع النظم العالمية المتطورة في
مجال التجارة عبر الحدود، ويرتكز هذا النظام على معالجة بيانات الشحنات (قبل الشحن) ببلد التصدير؛ بما
يُسهم في خفض الوقت والتكلفة المُستغرقة للتخليص الجمركي عند وصول الشحنة.





الزراعة واستصلاح الأراضي

أولت الحكومة المصرية اهتمامًا بالغًا بقطاع الزراعة منذ ٢٠١٤، حيث حظي القطاع بدعم غير مسبوق ومتواصل من قبل القيادة السياسية والعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. هذا، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، فضلاً عن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.

هذا إلى جانب زيادة الاستثمارات الحكومية الموجهة للقطاع في السنوات الأخيرة وتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، علاوة على المتابعة المستمرة للقيادة السياسية للأداء في قطاع الزراعة مع تهيئته مناخ الاستثمار في هذا القطاع.

اتصالاً، فقد استحدثت الدولة عدة قوانين، وقرارات لتحسين إنتاجية قطاع الزراعة، والحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادتها، كما تم تعديل بعض التشريعات.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية لقطاع الزراعة
والغابات والصيد خلال عام
٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بنحو ٢٤١,٥ مليار
جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

٨٥٨,٤
مليار جنيه

تكلفة ما تم تنفيذه وما يجري
من مشروعات في مجال الزراعة
واستصلاح الأراضي خلال الفترة
(٢٠٢٣ - ٢٠١٤)

٤٦
مليار جنيه

إجمالي الصادرات الزراعية المصرية
عام ٢٠٢٢ والتي ذهبت إلى ١٦٠ سوق
خارجي.

٦,٥
مليون طن

إجمالي الاستثمارات العامة الموجهة
لقطاع الزراعة خلال عام (٢٠٢٢/٢٠٢١).

٣٧,٨
مليار جنيه

مشروع المليون ونصف المليون فدان

- ◆ أطلقت الدولة مشروع «المليون ونصف المليون فدان»، في ديسمبر ٢٠١٥، كأحد المشروعات القومية الضخمة ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة الذي يستهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- ◆ حيث تمت زيادة الرقعة الزراعية من ٨ ملايين فدان إلى ٩,٨ ملايين فدان حتى عام ٢٠٢٢، بنسبة زيادة ٢٢,٥٪
- ◆ ومن أبرز أهداف المشروع الأخرى:
- إطلاق العديد من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية بهدف التصدير.
- إنشاء ريف مصري مواكب للعصر، تكون نواته سلسلة من القرى النموذجية تعالج مشكلات الماضي.
- توسيع الحيز العمراني، واستيعاب النمو الطبيعي للسكان؛ من خلال إقامة مجتمعات عمرانية عصرية متكاملة.
- تعظيم الاستفادة من موارد مصر من المياه الجوفية.
- زراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائداً مالياً كبيراً، وتسهم في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد.
- زيادة صادرات مصر من المحاصيل الزراعية إلى ١٠ ملايين طن سنوياً.
- زيادة فرص توظيف الشباب من خلال توفير ما يزيد على ٢٥ ألف فرصة عمل.

التوسع الزراعي في مصر

◀ حرصًا من الدولة المصرية على زيادة مساحة الرقعة الزراعية وحمايتها، وتجريم التعدي عليها بما يعزز مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي، وضمان الأمن الغذائي لمصر وتأمين توفير السلع الاستراتيجية، والحفاظ على استقرار أسعار السلع في الأسواق، فقد استهدفت الحكومة المصرية مشروعات التوسع الأفقي وتمثل أبرز المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) في: مشروع الدلتا الجديدة، والمشروع القومي لاستصلاح مليون ونصف فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية غرب بحيرة ناصر بمساحة حوالي مليون فدان وغيرها من مشروعات عززت زيادة الرقعة الزراعية في مصر.

◀ اتصالاً، وفي إطار جهود الدولة للحد من التعديات على الأراضي الزراعية، تم تطوير محطات الحجر الزراعي بمحافظات مصر؛ حيث شهد عام ٢٠١٦ شروع الدولة في تطوير أداء العمل بالمحطات؛ لتوفير قاعدة بيانات قومية مدققة بجميع حيازات الأراضي الزراعية، والحد من التعديات على الأراضي الزراعية، وتسهيل عمليات استيراد وتصدير المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير أسلوب الرقابة والإدارة في مستويات العمل المختلفة، ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية للدولة، والتحكم والرقابة على عمليات صرف الدعم للمزارعين طبقاً لسياسات الدعم التي تقررها الدولة، ومن ثم تسهيل وتقديم خدمات الدعم لـ ٧ ملايين مزارع.

«الحكومة ستواصل الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي وزيادة المساحة المتاحة للإنتاج الزراعي لتحقيق مزيد من الأمن الغذائي».



مزرعة توشكى الخير

◀ تم افتتاح مزرعة «توشكى الخير» ضمن أعمال المرحلة الأولى من المشروع في ديسمبر ٢٠٢١، والتي تُعدّ من أهم المشروعات القومية، للتغلب على الفجوة الغذائية؛ بهدف زيادة الرقعة الزراعية بنحو ١,١ مليون فدان، الأمر الذي يهدف إلى تعظيم عائد الموارد المتاحة وزيادة الصادرات الزراعية؛ بما يسهم في خفض العجز في الميزان التجاري، وتوفير فرص عمل للشباب، خاصةً شباب صعيد مصر، بالإضافة إلى التشجيع على إعمار وإسكان وتنمية تلك المناطق وتخفيف الضغط البشري على «الوادي» و«دلتا النيل».

◀ وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال المشروع استصلاح ٨٥ ألف فدان، وزراعة ٢,٣ مليون نخلة على مساحة ٣٧ ألف فدان.

التكلفة الإجمالية لمشروع محطات الحجر الزراعي بمحافظات مصر.

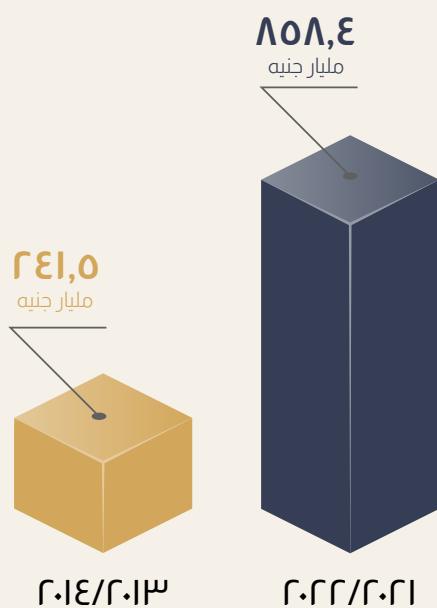
٧٥٢

مليون
جنيته

◀ مشروع مستقبل مصر للزراعة المستدامة

مشروع مستقبل مصر للزراعة المستدامة: يُقام المشروع على مساحة ٥٠ ألف فدان، ويقع على امتداد طريق محور «روض الفرج - الضبعة»، تم الانتهاء من استصلاح وزراعة مساحة ٣٥٠ ألف فدان باستخدام ٢٦٠ جهاز ري محوري مطور والتي تتم زراعتها مرتين سنوياً (موسم صيفي /موسم شتوي) والتي تنتج أجود المحاصيل الزراعية، كما يوفر المشروع نحو ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة

قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة
خلال عامي (٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



حرصت الدولة المصرية خلال الفترة من (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) على تعزيز التوسُّع الرأسي للمحاصيل ذات القيمة الاستراتيجية، وذلك من خلال عدة محاور تتمثل في:

◆ أصناف محسنة: أكثر من ١٥٠ صنف للمحاصيل الاستراتيجية مبكرة النضج - قليلة الاحتياج المائي - متحملة للإجهادات.

◆ التوسع في التقاوي المعتمدة: من خلال تغطية ولأول مرة ١٠٠٪ من مساحة القمح مع وجود فائض للتصدير والتوسع في إنتاج التقاوي المعتمدة للمحاصيل الأخرى

◆ محطات إنتاج شتلات القصب: إنشاء محطتي كوم أمبو ووادي الصعيد لإنتاج شتلات قصب السكر بطاقة ٢٠٠ مليون شتلة وبتكلفة ٢ مليار جنيه.

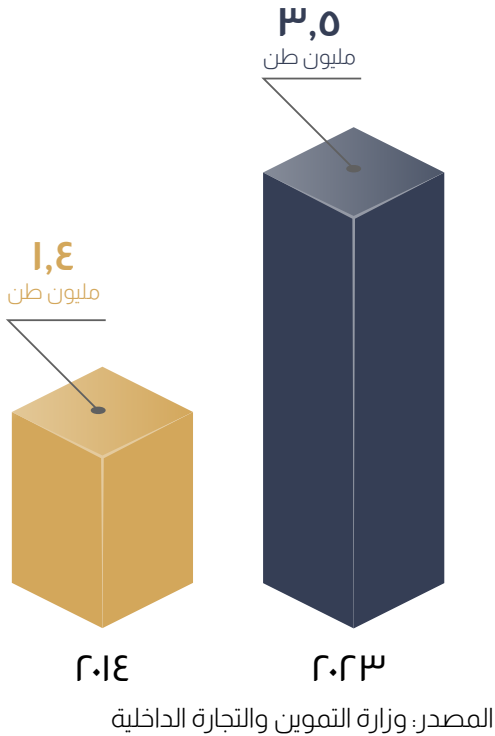
◆ البرنامج الوطني لتقاوي الخضر: إنتاج ٢٦ صنف لـ ١٠ محاصيل خضر رئيسية.

◆ التوسع في حماية الأصناف: تسجيل ٩٠ صنف نباتي محلي ومستورد وإصدار ١٦٠ شهادة حماية نباتية.

◆ تدعيم منظومة الإرشاد الزراعي: تنفيذ أكثر من ٧٠٠٠ حقل إرشادي للقمح و٦٥٠ حقل للذرة والتوسع في المدارس الحقلية لباقي المحاصيل.

السعات التخزينية لصوامع القمح

خلال عامي (٢٠٢٣ و ٢٠٢٤)





عدد صوب الخضر الشتوية في
عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

في السياق ذاته، تم التوسُّع في الحملات القومية للنهوض بالمحاصيل الاستراتيجية، فضلاً عن إعداد ونشر الخريطة الصنفية للمحاصيل الاستراتيجية (القمح - الذرة - الأرز - القطن - الفول البلدي) التي تناسب ظروف مناطق الزراعة من ناحية طبيعة التربة والظروف المناخية والاحتياجات المائية.

وفي هذا الإطار تمت إقامة **مجموعة من المزارع للزراعات المحمية** أبرزها: مزرعة قرية الأمل للزراعات المحمية، ومزرعة العاشر من رمضان للزراعات المحمية، ومزرعة أبو سلطان للزراعات المحمية، ومزرعة اللاهون للزراعات المحمية.

على صعيد متصل، تم إطلاق **المشروع القومي للصوب الزراعية**، ويُعدُّ المشروع الأكبر في مجال الصوب الزراعية بمنطقة الشرق الأوسط، ويستهدف إنشاء ١٠ ألف فدان من الصوب الزراعية المحمية.

وفي هذا الصدد، شرعت الدولة في نشر **التقنيات الحديثة لمزارعي الصوب الزراعية بالمحافظات المختلفة** من أجل تعزيز إنتاجية الصوب الزراعية.

اتصالاً، تسارعت الخطى والجهود لتسخير كل الإمكانيات من أجل **تخفيف الأعباء عن المزارعين وتقديم القروض الميسرة لهم**، والتوسع في المشروعات والأنشطة الزراعية، وتطوير وتحديث منظومة الري، وتطوير التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، ورقمنة الخدمات المقدمة للفلاحين، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على توفير حياة كريمة للفلاح، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، ورفع معدلات الأمن الغذائي والاستراتيجي للدولة، وزيادة الصادرات المصرية من المحاصيل المختلفة.

وفي إطار حرص الدولة على تحسين دخول المزارعين، وضمان هامش ربح مناسب يغطي تكاليف المعيشة، تم إطلاق **برنامج الزراعات التعاقدية**، والذي يقوم على تحديد سعر المحصول بشكل مُسبق، من خلال توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء، والتي يُحدَّد فيها السعر والكمية المُقرر بيعها، يأتي ذلك في إطار سعي الدولة للعمل على تحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد قامت الدولة بعدة جهود أبرزها:

◆ **إنشاء مركز الزراعة التعاقدية** ويستهدف المركز الإعلان عن أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها؛ لكي يضمن للفلاح الحصول على عائد مُجزٍ من محصوله.

◆ **إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية في الأراضي القديمة في «الوادي» و«الدلتا»**، حيث تم إنفاذ الاتفاقات من خلال التعاقد بين ٣ أطراف، هم: المُنتج الزراعي، والمشتري سواءً كانت الدولة أو القطاع الخاص، والوسيط المتمثل في مركز «الزراعات التعاقدية» التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

◆ إعداد القواعد الخاصة بتنظيم العمل بمركز «الزراعات التعاقدية».

◆ وتستهدف الرؤية المستقبلية للدولة التوسُّع في مساحات المحاصيل الحالية وزيادة عدد محاصيل أخرى؛ تمهيداً للتوسُّع في منظومة الزراعة التعاقدية.

◀ تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية

يُعد قطاع الثروة الحيوانية من أكثر القطاعات ذات القيمة المُضافة والإمكانات التنموية الكبيرة للاقتصاد القومي؛ لذا تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع؛ لتحقيق إنتاج وطني من اللحوم والألبان يلبي احتياجات السوق المحلية، وهو ما يتم تحقيقه من خلال استكمال الطاقات الإنتاجية بالمزارع، ودعم الحملات القومية لتحسين الحيوانات ضد الأمراض، والعمل على تطوير مجازر الإنتاج الحيواني والحجر البيطري، لا سيّما المحاجر الحدودية، إلى جانب إعداد الدراسات اللازمة لتحسين السلالات.

وإبان الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢)، اتخذت الدولة تجاه قطاع الثروة الحيوانية حزمة من الإجراءات والتدابير المهمة، أفضت إلى زيادة الإنتاجية، وكمية المعروض من اللحوم والألبان.

أيضًا، صدرت العديد من القرارات الوزارية بإعادة تشكيل اللجان الفنية الخاصة بالفحص الفني لتكون قراراتها المتعلقة بالاستيراد أو التصدير متوافقة مع متطلبات السوق والاحتياجات المحلية الضرورية، مع الالتزام بجميع المعايير العلمية والفنية.

واتساقًا مع ما سبق فقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من المشروعات لزيادة الإنتاجية من اللحوم والألبان ومنتجاتها لسد الفجوة الغذائية، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، وزيادة التصدير، وتوفير فرص عمل جديدة، وأبرزها: مشروع تحسين السلالات، للتحسين الوراثي للثروة الحيوانية، و المشروع القومي لإحياء البتلو حتى عام ٢٠٢٢، والمشروع القومي لتطوير مراكز تجميع الألبان.

هذا كما تم إطلاق حزمة من المشروعات القومية الداعمة لتنمية الثروة الحيوانية، حيث تم التخطيط لتنفيذ عدة مشروعات متكاملة، وتتمثل أبرزها في إنشاء عدة مزارع لتربية وتسمين الماشية، وإنشاء مجازر آلية، ومصانع لمنتجات الألبان.



”

تُحصن نحو ١٥,٧ مليون رأس ماشية ضد أمراض
الحُمى القلاعية، وحُمى الوادي المتصدع، والجلد
العقدي، وجذري الأغنام خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢١).

وعلاوة على ما سبق، فقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا
بتعزيز الخدمات والرعاية البيطرية ودعم حملات تحصين
الحيوانات ضد الأمراض.

◀ الثروة الداجنة في مصر

من ناحية أخرى تُعدُّ **الثروة الداجنة** ضمن أكثر مصادر الغذاء البروتيني أهمية في مصر، لذا يحظى قطاع الثروة الداجنة باهتمام لافت من جانب الدولة، والتي قامت بإعداد خطة تنفيذية للنهوض بالثروة الداجنة تشمل على سياسات، وإجراءات، ومشروعات تم تنفيذها خلال الفترة من (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الثروة الداجنة ١٠٠ مليار جنيه، كما تم تخصيص عدد ٢٢ موقع للاستثمار الداجني.

وتمثّل أبرز تلك **المشروعات والإجراءات** فيما يلي:

◀ إنشاء قاعدة بيانات تعتمد على حصر دقيق للثروة الداجنة وتتضمن (المزارع، ومعامل التفريخ، ومصانع الأعلاف، والمجازر، ومنافذ بيع الأدوية)، ويتمثل الهدف من إنشائه فيما يلي:

- رصد بيانات الثروة الداجنة في مصر، وتحديد مدى إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.
- تتبّع الأمراض الوبائية، والتنبؤ بها، ووضع خطط لمواجهتها.
- تقدير الكميات اللازمة من اللقاحات والأدوية البيطرية.
- تقدير الكميات اللازمة من الأعلاف ومدخلات الإنتاج.



مليار جنيه

حجم الاستثمارات في الثروة الداجنة
خلال الفترة من (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).





احتلت مصر المركز الأول إفريقياً
والسادس عالمياً في الاستزراع
السمكي، كما تحتل المركز الثالث
عالمياً في إنتاج أسماك البلطي.

الثروة السمكية في مصر

تمتلك الدولة المصرية بحيرات عملاقة تُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك، الأمر الذي حفّز الدولة على تشجيع مشروعات الاستزراع السمكي منذ عام ٢٠١٤، حيث قاربنا على الاكتفاء الذاتي من الأسماك بإنتاج بلغ ٢ مليون طن سنوياً.

وقد أسهمت المشروعات المُنفَّذة في هذا الصدد في توفير الآلاف من فرص العمل، وسدّ الفجوة الغذائية، فضلاً عن توفير أسماك بجودة عالية، والحدّ من الاستيراد وزيادة التصدير، حيث زادت الصادرات من الأسماك عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتسجل ٥٣,٩ مليون دولار، مقارنة بـ ٢٦,٩ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة زيادة ١٠٠,٤٪.

وفي ضوء ما سبق، تم إطلاق العديد من المشروعات الضخمة خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢) التي استهدفت تعزيز إنتاجية قطاع الأسماك في مصر، أبرزها: المشروع القومي لتنمية وتطوير البحيرات وزيادة إنتاجيتها، إنشاء وتطوير مفرخات (الأسماك والجمبري)، تخصيص مواقع لإنشاء الأقفاص السمكية البحرية، والمشروعات القومية للاستزراع السمكي والذي يُعد من أبرزها:

- ◆ مشروع المدينة السمكية الصناعية/ غليون: بطاقة إنتاجية ٧٠٠ طن سنوياً.
- ◆ مشروع الفيروز للاستزراع السمكي/ شرق التفريعة: بطاقة إنتاجية ٣٠٠ طن سنوياً.
- ◆ مشروع الدية للاستزراع السمكي/ غرب بورسعيد: بطاقة إنتاجية ٢٥٠ طن جمبري/ الدورة.
- ◆ مشروع قناة السويس للاستزراع السمكي: بطاقة إنتاجية ١٨٠ طن سنوياً.





◀ التكنولوجيا داعم رئيس لتحقيق الأمن الغذائي

شهد قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي تكريسًا واضحًا للتكنولوجيا، في سبيل تعزيز إنتاجيته، وتطوير أدائه، بما يتماشى مع أهداف الدولة التنموية؛ نظرًا لكون التكنولوجيا محورًا رئيسًا في التنمية، ومُحددًا محوريًا في القطاعات الاقتصادية الأساسية في الدولة.

استهدف **تطبيق الآليات الرقمية في قطاع الزراعة**، دعم المزارعين بالأساس، والحفاظ على مقدرات الدولة وكبح إهدارها، وإيصال الدعم للمستحقين، وأخيرًا مساعدة الدولة على صُنع القرار بناءً على معطيات سليمة، وفي إطار من الشفافية والإدارة الرشيدة.

وفي ضوء ما سبق يتسنى لنا عرض مشروعات كرسى استخدام التكنولوجيا لخدمة قطاع الزراعة خلال السنوات التسع الماضية بمجالاته المختلفة، والتي من أبرزها الآتي:

◆ مشروع إصدار باركود لجميع أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة، مصحوبة بلوحة، عليها «باركود» يحمل بيانات المشروع أو النشاط.

◆ إنشاء قاعدة لبيانات الثروة الحيوانية، تضمنت ترقيم وتسجيل الماشية؛ مما يساهم في توفير الأعلاف، واللقاحات، والأمصال اللازمة، وتسهيل مواجهة المشكلات بشكل عاجل، ووضع حلولها العلمية والعملية السليمة.

◆ إطلاق منظومة الحيازة الإلكترونية «كارت الفلاح»، وهي منظومة رقمية تسمح للدولة بالتعرف وتحديد الأرض وجمع الإنتاج، وتحدد من الإهدار بمنظومة الدعم الورقي للمزارعين وأصحاب الحيازات الورقية.

◆ تطبيق المساعد الذكي للفلاح «هدهد» يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعريف المزارعين بالتغيرات الخاصة بالأسعار والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، وخلق تواصل أكثر فاعلية مع المزارعين من خلال توفير محتوى إرشادي رقمي حول موضوعات تهم المزارع وأصحاب الحيازات الصغيرة.



٥

مليون حيازة مسجلة

بمنظومة كارت الفلاح الذكي
حتى عام ٢٠٢٢.

تم انتخاب مصر -في ديسمبر ٢٠٢١- رئيسًا للجنة الفنية المتخصصة لـ«الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة» بمفوضية الاتحاد الإفريقي في دورتها الرابعة، وذلك بناءً على ثقة المفوضية وجميع الدول الأعضاء الأفارقة في إمكانات مصر لإدارة هذا الملف.



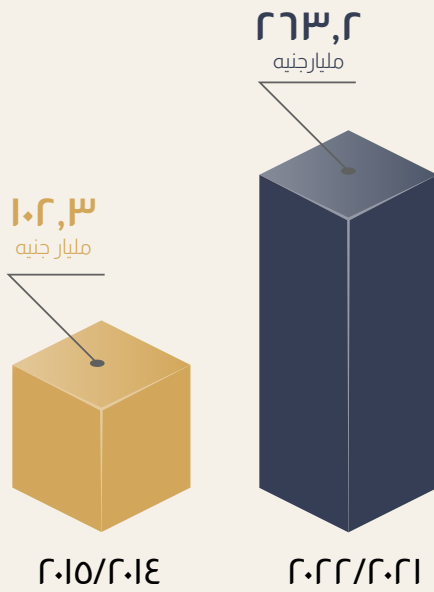
البترول والثروة المعدنية

تطوير الأداء داخل قطاع البترول والإصلاحات الشاملة التي نفذتها الدولة المصرية مكنت القطاع من مواجهة تحديات غير مسبوقة يمر بها العالم متمثلة في التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ ومن ثم الأزمة الروسية الأوكرانية.

النتائج والأداء لقطاع البترول والثروة المعدنية خلال التسع سنوات تدل على كفاءة التخطيط والتنفيذ للأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الدولة المصرية وانطلقت في تحقيقها من خلال رؤية متكاملة لتطوير وتحديث القطاع وبرنامج إصلاح اقتصادي وطني.

في سياق متصل، أصدرت الدولة مجموعة من القوانين والقرارات التي تُسهل عمل وزارة البترول والثروة المعدنية، وتتيح الفرصة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع وما به من مميزات وإمكانات.

تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنشاط تكرير البترول
خلال عامي (٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠٢٢/٢٠٢١)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



” ١.٢ تريليون جنيه قيمة الاستثمارات في مشروعات قطاع البترول والثروة المعدنية خلال الفترة (يوليو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢٣)، منها ٨٤٤.٢ مليار جنيه قيمة الاستثمارات في مشروعات تم تنفيذها، و٣٤٤ مليار جنيه قيمة الاستثمارات في مشروعات جاري تنفيذها، هذا بخلاف مشروعات جاري دراستها للبدء في التنفيذ بقيمة ١٣٨ مليار جنيه.

” بلغت مساهمة قطاع البترول والثروة المعدنية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل نحو ٤,٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنسبة ٢١,٢٪.

” ٨٦,٩٪ نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الاستخراجات بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بالمقارنة بعام ٢٠١٥/٢٠١٤.

أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج

تهدف الدولة المصرية إلى تنويع مصادر الطاقة، والعمل على تعديل مزيج الطاقة، فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات عن طريق تطوير نظم المزايدات في مجال البحث والاستكشاف، وتبسيط الإجراءات المتبعة، وتطوير نموذج الاتفاقيات، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات لتوفير مناخ استثماري جاذب. وفي ضوء حرص الدولة على توسيع رقعة الاستكشاف في مصر، فقد نجح قطاع البترول في دفع عجلة الاستثمار في البحث عن البترول والغاز وتحقيق اكتشافات جديدة، وتنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي أدت بدورها إلى حدوث طفرة كبيرة في مجال البحث عن البترول واستغلاله في مصر.

وقد أسهمت جهود البحث والاستكشاف والإنتاج في زيادة معدلات الإنتاج من الثروة البترولية زيادة مضطردة، حيث ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي لتصل القدرة الإنتاجية لقطاع الغاز إلى نحو ٧ مليارات قدم مكعب يومياً؛ مما مكّنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الغاز واستئناف التصدير. بالإضافة إلى تلبية احتياجات السوق المحلية بواقع ٦٥٢ مليون طن من المنتجات البترولية والغاز (٢٨٥ مليون طن منتجات بترولية، ٣٦٧ مليون طن غاز طبيعي).

بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج

تم إطلاق البوابة للتسويق والترويج لمناطق البحث والاستكشاف عالمياً، وتوفير البنية التحتية الرقمية والتطبيقات الإلكترونية المتقدمة للحفاظ على البيانات الجيولوجية والجيوفيزيكية وبيانات المشروعات والتسهيلات المتاحة في مناطق البحث والاستكشاف والتنمية ومناطق المزايدات من خلال بنك معلومات وطني للمساهمة في تشجيع وجذب استثمارات جديدة وترويج مناطق البحث والاستكشاف.

زيادة قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال عام ٢٠٢٢، بنسبة زيادة ١٥٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، لتحقيق ٩,٩ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣,٩ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢١؛ وذلك بسبب إعادة تشغيل مصنع إسالة الغاز بدمياط، واستئناف تصدير الغاز المسال منه بعد توقف دام ٨ سنوات.





أضافت احتياطات قدرها ٥١١,٢ مليون برميل زيت ومكثفات، بالإضافة إلى نحو ٤٠,٧ تريليون قدم مكعب غاز.

٤٤٨
كشفاً

عدد الاتفاقيات البترولية الصادرة بقوانين باستثمارات حدها الأدنى ٢٢.٣ مليار دولار لحفر حد أدنى من الآبار بلغ ٤٥٢ بئر خلال الفترة (يوليو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢٣).

١٢٠
اتفاقية

أكدت الدولة في رؤيتها للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ضمن أهدافها الاستراتيجية على ضرورة الاستثمار في قطاع البترول والثروة المعدنية وتحقيق الاستفادة المثلى منه بما يسهم في تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

عمليات التكرير والبتروكيماويات

أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بصناعة البتروكيماويات كونها من أهم الصناعات الاستراتيجية التي تُبنى عليها العديد من الصناعات التكميلية بالقطاعات الأخرى، وكذلك بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة من المنتجات البتروكيماوية في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على دعم الاقتصاد القومي.

وعليه، فقد أطلقت الدولة برنامج «تحسين أداء أنشطة التكرير وتوزيع المنتجات وصناعة البتروكيماويات وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة». ومن خلال هذا البرنامج، استطاعت الدولة تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال. حيث بلغ الناتج المحلي والأسعار الجارية لقطاع تكرير البترول ٢٦٣,٢ مليار جنيه ليمثل نسبة ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بزيادة تُقدر بـ ١٦٠,٩ مليار جنيه، بالمقارنة بعام ٢٠١٥/٢٠١٤، وبلغت الاستثمارات العامة في القطاع ١٠,٢ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

سجل عدد المشروعات في مجال التكرير والتصنيع ٨ مشروعات خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، بإجمالي استثمارات ٨٧ مليار جنيه، أضافت نحو ٥.٣ مليون طن للإنتاج. ومن أهم تلك المشروعات: توسعات الإسكندرية لتصنيع البترول، ومصفاة المصرية للتكرير، ومجمع إنتاج البنزين بأسسيوط. وتجدر الإشارة إلى أنه جاري تنفيذ مشروعات بقيمة ٢٣١ مليار جنيه، ومنها: توسعات مصفاة ميدور، ومجمع إنتاج السولار بأسسيوط، وتطوير بعض الوحدات القائمة.

وتأسيسًا على ذلك، فقد شهدت صناعة البتروكيماويات تقدمًا ملحوظًا خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، حيث تم تنفيذ عدد ٢ مشروع بقيمة استثمارات بلغت ٦٩ مليار جنيه، كما أنه جاري تنفيذ ٥ مشروعات بقيمة استثمارات ٦٥.٢ مليار جنيه. ومن أهم المشروعات الجارية تنفيذها: إنتاج الألواح الخشبية، مشتقات الميثانول، والإيثانول الحيوي، والصودا آش، والأمونيا الخضراء.

زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لنشاط تكرير البترول في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقارنة بعام ٢٠١٥/٢٠١٤.

١٦٠,٩
مليار جنيه

نسبة التراجع في استهلاك السولار عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، و٢٣٪ نسبة التراجع في استهلاك بنزين ٨٠ خلال الفترة نفسها.

١٤٪

إجمالي إنتاج الثروة البترولية خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠٢٢ بواقع ٢٥٩ مليون طن زيت خام ومنتجات، وحوالي ٣٦٦ مليون طن غاز طبيعي، و١٠ مليون طن بوتاجاز بخلاف البوتاجاز المنتج من مصافي التكرير والشركات المساهمة.

٢٥٩
مليون طن





مجمع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية

للمساهمة في تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية والبتروكيماوية وتصدير الفائض. ٧,٥ مليارات دولار أمريكي التكلفة الاستثمارية التقديرية للمجمع، ومن المخطط الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٢٤.

وعلى صعيد إنشاء عدد من مشروعات التكرير والتصنيع فقد وضعت الدولة **خطة متكاملة لتطوير ورفع كفاءة معامل التكرير الحالية** لمواجهة الزيادة المطردة والتغير المستمر في أنماط الاستهلاك المحلي، حيث تم تشغيل عدد ٨ مشروعات بتكلفة تبلغ ٨٧ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك، جاري تنفيذ عدد ٥ مشروعات بإجمالي تكلفة تبلغ نحو ٢٢١,٨ مليار جنيه.

الثروة المعدنية

تولي القيادة السياسية أهمية قصوى لقطاع التعدين؛ إدراكًا منها للدور المهم الذي يلعبه في الاقتصاد القومي، وتقدم الدعم الكامل لتطويره، هذا وقد قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بوضع خطة طموحة لتحديث قطاع التعدين من أجل وضع تلك الثروة في المكانة التي تليق بها، وزيادة مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد القومي والتنمية المجتمعية بما يتماشى مع إمكانياته الحقيقية وذلك في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. في سياق متصل، نفذت الوزارة العديد من المشروعات لتطوير وتحديث قطاع التعدين، بالاستعانة بكبرى الشركات العالمية ذات الخبرة المتخصصة في هذا المجال، ومن خلال وضع خطة عمل، وخريطة طريق للنهوض بالقطاع.

واستكمالاً لما سبق، وضعت الدولة حزمة من الإصلاحات التي تضمنها مشروع تطوير وتحديث قطاع التعدين موضع التنفيذ، اعتماداً على آليات عملية وسريعة تواكب المعمول بها عالمياً في كبرى الدول المعدنية؛ وتم إجراء تعديلات على بعض مواد قانون الثروة المعدنية؛ حيث صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤، وكذا صدور اللائحة التنفيذية في يناير ٢٠٢٠، بما يسمح بالاستغلال الأمثل لثروات مصر المعدنية، كما تم تعديل النظام المالي في عقود الاستثمار للعمل بنظام الإتاوة والضرائب بدلاً من نظام اقتسام الإنتاج، ووضع نظام واضح يتسم بالشفافية والسرعة لمنح تراخيص الاستكشاف

فيتش: «تتوقع أن يشهد قطاع تعدين الذهب في مصر نموًا قويًا، في ظل قيام المنتجين بزيادة الإنتاج ودعوة الحكومة عمال المناجم الدوليين للعمل في مصر، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو السنوي لإنتاج مصر من الذهب ٥,٠% خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٣١)، مع وصول الإنتاج إلى ١,٦٢ مليون أوقية بنهاية تلك الفترة.»



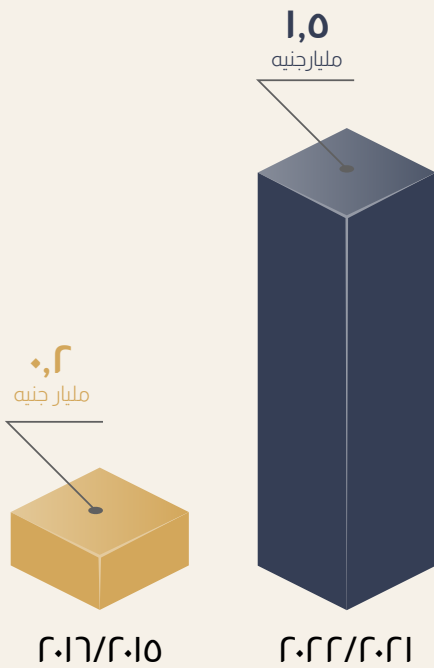
حصيلة بيع نحو ٤,٥ ملايين أوقية ذهب وفضة خلال الفترة (يوليو ٢٠١٤ - ديسمبر ٢٠٢٢)، وتبلغ قيمة الإتاوة المستحقة ٣% نحو ١٦٢,٣ مليون دولار، كما تم إنتاج نحو ٨٣ مليون طن من الخامات التعدينية خلال الفترة نفسها.

٥,٩

مليارات دولار



تطور عائدات الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية خلال عامي (٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠٢٢/٢٠٢١)



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

هذا حرصت وزارة البترول والثروة المعدنية على **إعداد وتنفيذ برنامج مختص بالتحوّل الرقمي**، ضمن مشروع تطوير وتحديث القطاع؛ بهدف تحسين دورات وأنظمة العمل، وإنشاء منظومة رقمية متكاملة لتحقيق الترابط بين أنشطة القطاع، وإتاحة البيانات لدعم وسرعة اتخاذ القرار والمساعدة في مواجهة الأزمات.

وفي إطار إعطاء وزارة البترول والثروة المعدنية الأولوية في استراتيجية عملها لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب، وتحويل التحديات إلى فرص استثمارية، أطلقت الوزارة **سبعة مشروعات للثروة المعدنية**، تمثل فرصًا للاستثمار التعديني، والتي تواصل النمو داخل قطاع البترول.

النقل والتوزيع والإمداد البترولي

تقوم استراتيجية الدولة في مجال نقل وتوزيع الخام والمنتجات البترولية بقطاع البترول على أساس تلبية احتياجات السوق المحلية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لطاقات تداول وتوزيع المواد الخام والمنتجات باستخدام الآليات الحديثة لتعزيز الرقابة والمتابعة الدورية على المنتجات.

هذا بالإضافة إلى العمل على تكامل وتجميع البيانات من أنظمة الكارت الذكي وأجهزة القياس الآلي بالمحطات (ATG)، ومنظومة تتبع شاحنات المواد البترولية (GPS)، وذلك للتحكم الكامل في منظومة تداول المنتجات البترولية وإحكام الرقابة عليها.

تأسيساً على ما سبق، **تعمل الدولة على رفع معدلات استلام الزيت الخام وتأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ضمان استمرارية توصيل تلك المنتجات إلى جميع محافظات الجمهورية، وتغذية محطات الكهرباء بالوقود اللازم،** لذا فقد تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل وإحلال وتجديد عدد من الخطوط لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بإجمالي أطوال تبلغ نحو ١,٥ ألف كم ، بتكلفة استثمارية إجمالية تقدر بنحو ٦,٦ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك جاري تنفيذ وإحلال وتجديد نحو ١,١٣ ألف كيلومتر بتكلفة إجمالية تبلغ نحو ١٢,٨ مليار جنيه.

في السياق ذاته، تم تنفيذ عدد من المشروعات الأخرى في مجال نقل وتوزيع المواد الخام والمنتجات البترولية، هذا كما قامت الحكومة بتطوير وزيادة منافذ تسويق المنتجات البترولية؛ حيث تمت زيادة أعداد محطات خدمة وتموين السيارات إلى ٣,٦ آلاف محطة بنهاية يونيو ٢٠١٨، وذلك بتشغيل عدد ١٠٨ محطات جديدة بنسبة زيادة قدرها ٣٪ عن عام ٢٠١٧.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة تبنت إعداد خطة متكاملة لتطوير ورفع كفاءة البنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي خاصة بعد الطفرة الهائلة في إنتاج الغاز الطبيعي بمصر، لتلبية الطلب المتزايد عليه؛ للمساهمة في تحقيق الخطط التنموية، وإحلاله محل العديد من المنتجات البترولية باعتباره منتجًا صديقًا للبيئة.

وعلى صعيد جهود الدولة لتوفير مخزون استراتيجي للمنتجات البترولية وزيادة الكفاية لتلبية احتياجات السوق المحلية وتجنب حدوث اختناقات، فقد سجلت الطاقات التخزينية المضافة خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) نحو ٥ مليون طن بنسبة زيادة بلغت ٦٠٪ وبإجمالي قيمة استثمارات سجلت ٢٣.١ مليار جنيه.

في سياق متصل، بذلت الدولة جهودًا عديدة ومتنوعة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين فيما يخص المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وسعت الدولة للوصول إلى جميع المستهلكين بسهولة ويسر.

لقد تنوعت جهود الدولة في هذا المجال ما بين الإسراع بتنفيذ التحول الرقمي في إدارة الأنشطة، بالإضافة إلى الجهود الخاصة بتوصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود لتموين السيارات.

٢٠

مليار جنيه

إجمالي الاستثمارات في شبكات نقل الغاز الرئيسة، بإجمالي أطوال مضافة بلغت ١٢٣٥ كم خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

٦

مليار جنيه

قيمة الاستثمارات في شبكات نقل النفط الخام والمنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) بإجمالي طاقات نقل مضافة بلغت ٢٠ مليون طن سنويًا، بنسبة زيادة بلغت ٤٠٪.

٣٣

خطا

تم إنشاؤها وإحلالها وتجديدها لنقل المواد الخام والمنتجات البترولية منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠.

٣٠٩٧

مستودعًا

عدد مستودعات البوتاجاز عام ٢٠٢١.

إطلاق أول تطبيق إلكتروني على الهاتف المحمول Mop stations عام ٢٠٢١ للتعريف بمواقع وأماكن محطات تموين السيارات بمختلف أنواع الوقود على جميع أجهزة الهواتف الذكية.

وفيما يخص **جهود الدولة في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل**، فقد قامت الدولة المصرية بتطوير هذه المنظومة جنباً إلى جنب مع التوسع في مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمدن والقرى، والتي أسهمت في تراجع استهلاك البوتاجاز، حيث يُقدَّر عدد أسطوانات البوتاجاز التي تم إحلال الغاز الطبيعي محلها خلال السنوات الماضية نحو ١٣٩ مليون أسطوانة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الدعم الموجه للبوتاجاز.

اتصالاً، فعلى صعيد **التوسع في استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود لتموين السيارات**، فقد انطلق هذا المسار في ظل النتائج الإيجابية التي حققها المشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل، حيث بلغ عدد السيارات المحولة لاستخدام الغاز الطبيعي نحو ٥٠٠ ألف سيارة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٢١٥ ألف سيارة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بإجمالي استثمارات منفذة بلغت ١,٨ مليار جنيه.

كما تم إنشاء وتشغيل عدد ٥٢٤ محطة تموين للسيارات بالغاز الطبيعي وجاري الإعداد والتجهيز لتشغيل عدد ٢٢١ محطة خلال الفترة المقبلة ليصبح إجمالي عدد المحطات ٧٤٥ محطة، بتكلفة إجمالية حوالي ١,٤ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن خطة الدولة بهذا الصدد تستهدف التوسع في إنشاء محطات الغاز للسيارات داخل محطات الوقود السائل، وإقامة محطات تموين جديدة، حيث زاد عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي المضغوط إلى ٩٢٧ محطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١٨٠ محطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة بلغت خمسة أضعاف، بإجمالي استثمارات بلغت ٩ مليار جنيه. بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على إنشاء محطات جديدة. هذا وتمضي الخطة في أهدافها مدعومة بتوافر الدعم الكامل من القيادة السياسية والحكومة وتوافر البنية والمقومات الداعمة من شبكة قومية للغاز الطبيعي تمتد في أنحاء مصر.

٤٩٣

منطقة جديدة

إجمالي عدد الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز الطبيعي بها، بإجمالي تكلفة ٣٩ مليار جنيه، الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، ليصل إجمالي عدد الوحدات السكنية المتصلة بالغاز الطبيعي إلى ١٤,٢ مليون وحدة سكنية حتى يونيو ٢٠٢٣.

٨

مليون
وحدة سكنية

يدخلها الغاز الطبيعي لأول مرة خلال (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)،
تخدم أكثر من ٦٠ مليون مواطن.

إجمالي عدد أسطوانات البوتاجاز التي تم إحلال الغاز الطبيعي محلها خلال السنوات الماضية (٢٠١٤ - ٢٠٢٢).

١٣٩

ملايين
أسطوانة

تدشين أول منظومة إلكترونية لإدارة ومتابعة عمليات تداول وتوزيع البوتاجاز محلياً في كافة مراحلها بغرض إحكام الرقابة على الكميات المنقولة، وذلك في إطار تنفيذ مشروعات التحول الرقمي في إدارة ومتابعة منظومة تداول البوتاجاز.



الشراكات الإقليمية والدولية

حققت الدولة على مدار السنوات التسع الماضية، العديد من النتائج والمؤشرات الإيجابية في قطاع البترول، والتي تأتي كنتيجة للجهود المستمرة والمتنوعة التي بذلتها الدولة على مختلف المستويات.

وكان التعاون الدولي وجذب الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة، أحد المسارات الرئيسة التي اتخذتها الدولة ومكنتها من إحراز تقدم كبير لدفع عجلة الاستثمار في البحث عن البترول والغاز في مصر، من أجل تنمية الثروات البترولية وتحقيق اكتشافات جديدة.

في هذا السياق، تمثلت أبرز جهود مصر على المستوى الدولي في المبادرة بفكرة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط عام ٢٠١٩ خلال قمة جزيرة كريت بين زعماء مصر وقبرص واليونان، وهي الفكرة التي لاقت استحساناً واسع النطاق من معظم دول المنطقة.

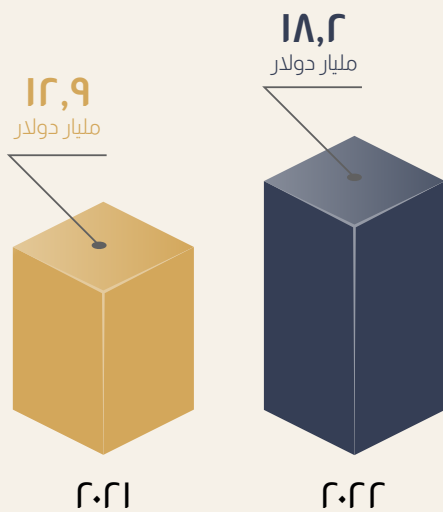
بالإضافة إلى مشاركة مصر الفعّالة في المحافل والمؤتمرات الدولية في صناعة الطاقة والترويج لما تملكه مصر من إمكانيات والفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاع، ومكانة مصر كواحدة من أهم منتجي الغاز في المنطقة ودولة محورية لتداول وتجارة الغاز والبترول.

اتصالاً، وفي ضوء التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لإعداد استراتيجية وطنية لإنتاج الهيدروجين.

وتم في هذا الصدد توقيع مذكرات تفاهم من جانب شركات قطاع البترول وعدد من الشركات العالمية المتخصصة في مجالات التحوّل في الطاقة وإزالة الكربون والهيدروجين.

صادرات قطاع البترول المصري

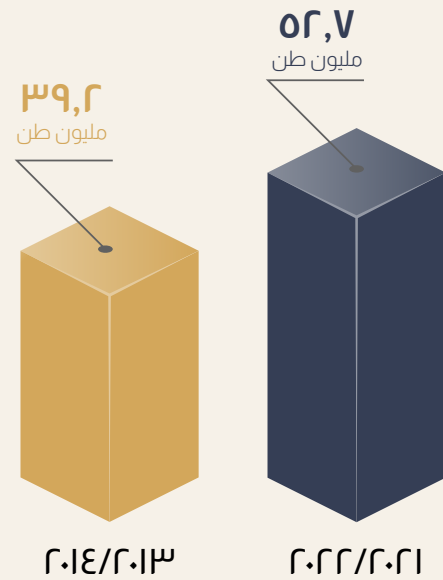
خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي

خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



الرئيس
عبد الفتاح السيسي

يفتح مؤتمر ومعرض
مصر الدولي
للبنترول إيجس ٢٠٢٣

حجم إنتاج البنترول
خلال عام ٢٠٢٢.

٢٩,٣
مليون طن

حجم الصادرات الصناعية
البنترولية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
٢٧٣٣ مليون دولار قيمة
الواردات الصناعية البنترولية
عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢١.

٥٧٧
مليون دولار

السياحة والآثار

يعد قطاع السياحة من أبرز قطاعات الدولة الشاهدة على العديد من النجاحات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث وضعت الدولة نصب أعينها الاهتمام بهذا القطاع الحيوي المهم، الذي يساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، والذي يعد أحد مصادر الدولة للنقد الأجنبي.

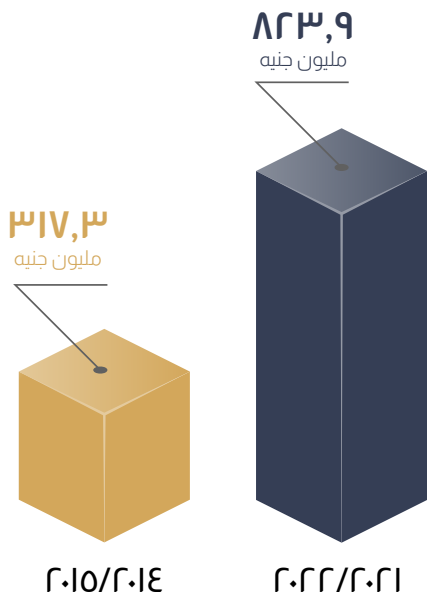
فعلى مدار ٩ سنوات شهد القطاع طفرة غير مسبوقة على مختلف الأصعدة، من تدريب العاملين، والبدء في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للقطاع، وفتح العديد من الأسواق الجديدة للسياحة المصرية، وابتكار العديد من الخطط الترويجية المبتكرة التي ساهمت بشكل كبير في استهداف فئات متنوعة من السائحين، فضلا عن تحسين جودة المنتج السياحي المصري ليكون قادرا على المنافسة مع الأسواق السياحية الأخرى على مستوى العالم.

هذا كما تبنت الدولة المصرية رؤية استراتيجية لتعزيز قيادة مصر كواحدة من أفضل الوجهات السياحية العالمية، نظرا لما تمتلكه من موارد ومقومات سياحية وطبيعية وبشرية وأثرية غنية ومتنوعة، وإرث حضاري فريد، وتنوع أنماطها ومقاصدها السياحية (التاريخية، والتراثية، والدينية، والشاطئية، والتعليم، والمؤتمرات، والمهرجانات، والسياحة الاستشفائية، وغيرها).

حجم الاستثمارات العامة المنفذة بقطاع السياحة
بالأسعار الجارية
خلال عامي (٢٠٢٢/٢٠٢١ - ٢٠١٥/٢٠١٤)

إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة
بقطاع السياحة (بالأسعار الجارية)
عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢١

٨٢٣,٩
مليون جنيه



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

إجمالي التكلفة الاستثمارية لقطاع
السياحة والآثار خلال التسع سنوات
الماضية.

٦٥,١٥
مليار دولار

حجم الإيرادات السياحية في مصر
في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١٠,٧
مليارات دولار

وتتمثل أهمية التخطيط السياحي في: (الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المختلفة، والمحافظة على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، والمساعدة في التعرف على الفرص والمخاطر التي من المتوقع حدوثها في المستقبل). علاوة على ذلك، فإن الدولة تسعى جاهدة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع السياحة المستدامة ومن أبرز الخطوات المنفذة في هذا الشأن: التعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي لتفعيل مشروع دمج إجراءات حفظ التنوع البيولوجي بقطاع السياحة، ودعم صورة مصر كواجهة عالمية للسياحة البيئية.

وفي إطار ذلك، فقد تم إطلاق مشروع تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء، ويتناول هذا المشروع تنفيذ حزمة من الأنشطة البيئية في مدينة شرم الشيخ، كاعتماد تطبيقات النقل المستدام وتطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة.

”
مصر الأولى إفريقيًا في مشروعات الفنادق
لـ ٤٢ مطورًا عقاريًا إفريقيًا خلال الربع الأول
من عام ٢٠٢٢.

African
BUSINESS



عدد المنشآت الفندقية
الحاصلة على شهادات
بيئة معتمدة تفيد تطبيق
الممارسات الخضراء خلال
عام ٢٠٢٢ مقابل ٨٨ منشأة
عام ٢٠٢١

٢٣٥
منشأة

”
حصلت مدينة شرم الشيخ على جائزة أفضل مدينة
تدعم السياحة المستدامة في الوطن العربي وذلك
ضمن تنظيم فعاليات مؤتمر المناخ COP27.

إحياء الحضارة المصرية

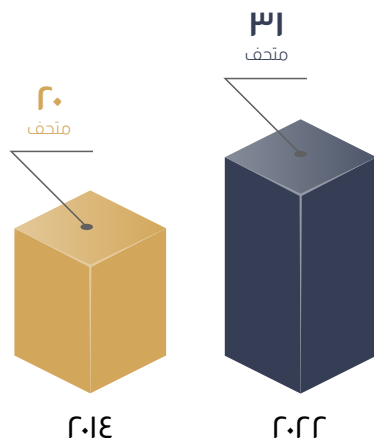
تنتشر على أرض مصر العديد من المناطق الأثرية الشاهدة على تعاقب حضارات عظيمة عبر مختلف العصور التاريخية، تمتد من الآثار المصرية القديمة، واليونانية، والرومانية، والقبطية، والإسلامية حتى آثار العصر الحديث، وعليه فقد قامت الدولة بتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى بقطاع الآثار ورفع كفاءة وتطوير وترميم الآثار المصرية لتسليط الضوء على عظمة الحضارة المصرية القديمة.

المتحف المصري الكبير

أكبر المتاحف في العالم مساحته حوالي ١١٧ فدان في موقع أُختير بعناية بالقرب من أهرامات الجيزة. وتُقدَّر تكلفته الإجمالية بنحو ١,٨ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يزور المتحف سنوياً نحو ٤ ملايين سائح بمعدل ١٥ ألف زائر يومياً. ويضم ساحة الدخول الرئيسة للمتحف، وميدان المسلة، وقاعة الملك «توت عنخ آمون»، بالإضافة إلى ١٢ قاعة عرض دائم، ومتحف الطفل، ومخازن الآثار، ومكتبات، وحدائق متخصصة فضلاً عن وجود قاعة عرض ثلاثي الأبعاد، ومحلات تجارية بعدد ٢٨ محلاً، و٧ معامل للترميم.

كما قامت الدولة على مدار السنوات التسع الماضية بترميم مجموعة من المتاحف، والمعابد، والكنائس الأثرية، للحفاظ على الآثار الموجودة في مختلف أنحاء الجمهورية، أبرزها تطوير المتحف المصري بالتحرير، ومشروع إحياء مسار العائلة المقدسة، وترميم متحف المجوهرات الملكية بالإسكندرية.

إجمالي عدد المتاحف المفتوحة للزيارة خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة السياحة والآثار.



متحف شرم الشيخ القومي

تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٠، على مساحة ١٩١ ألف متر مربع، ويُعتبر أول متحف للآثار المصرية بمحافظة جنوب سيناء. ويضم نحو ٥,٢ آلاف قطعة أثرية، بالإضافة إلى التراث الثقافي لأهل سيناء وقبائلها، ويشتمل على قاعات العرض المتحفي والخارجي، ومنطقة ترفيهية تضم عددًا من المطاعم والبازارات ومحال الحرف التراثية، ومسرح مكشوف وساحات لإقامة الاحتفالات والفعاليات ليكون مقصدًا سياحيًا وترفيهيًا يجعل من زيارته تجربة مميزة للسياحة المحلية والعالمية.



◀ الاكتشافات الأثرية

كما كان للاكتشافات الأثرية جانب كبير واهتمام أكبر من القيادة السياسية التي جعلت هناك اكتشاف أثري جديد في كل محافظة من محافظات مصر كل عدد من الأشهر، ويأتي على رأسها:

◀ اكتشاف أثري ضخم لتمثال ملكي نادر بمنطقة آثار ميت رهينة في ديسمبر ٢٠١٩؛ يعود هذا الكشف الأثري النادر لتمثال للملك «رمسيس الثاني» على هيئة «الكا» رمز القوة والحيوية والروح الكامنة للمصريين القدماء.

◀ الكشف عن مقبرة ملكية بمنطقة الوديان الغربية بالبر الغربي بالأقصر، يناير ٢٠٢٣.

◀ الكشف عن مقبرة رئيس الخزانة «بتاح-م-ويا» في عهد الملك رمسيس الثاني بمنطقة سقارة، أكتوبر ٢٠٢١.

◀ اكتشاف تمثال لأبو الهول وبقايا مقصورة كلاوديوس بجوار معبد دندرة بمحافظة قنا بالإضافة إلى الكشف عن بقايا مقصورة من الحجر الجيري ترجع إلى العصر الروماني.

◀ افتتاح مقبرة وادي المومياوات الذهبية بالوحدات البحرية، في نوفمبر ٢٠٢١، ضمن سلسلة الافتتاحات التي شهدتها مركز الوحدات البحرية.



” مصر ضمن قائمة أفضل خمس وجهات لقضاء العطلات في إفريقيا.

FT FINANCIAL TIMES

تم إعادة تأهيله وتطويره وافتتاحه بمختلف المحافظات خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢١).

٢٤

متحفًا

تم استردادها من الدول الأجنبية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢).

٢٩,٢

ألف قطعة

” في كل عام، يتم إحياء ذكرى رحلة العائلة المقدسة، من خلال مهرجانين يشارك فيهما المصريون بأعداد كبيرة، مسلمون ومسيحيون من جميع الأعمار والأجناس.



كما نجحت الدولة في استرداد ٢٩,٢ ألف قطعة أثرية من عدد من الدول الأجنبية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢)، وأبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، وفرنسا، وإسبانيا، وسويسرا، وبلجيكا، وإنجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، وكندا، قبرص، والكويت، ويتمثل أبرز تلك القطع في:

- ❑ استرداد تماثيل من التراكوتا «طين محروق» من العصور اليونانية والرومانية من إيطاليا.
- ❑ استرداد تماثيل أثريين من الحجر من بلجيكا.
- ❑ استرداد عدد من القطع الأثرية من الولايات المتحدة الأمريكية
- ❑ استرداد ٥٠ قطعة أثرية من إنجلترا عبارة عن ٤٩ قطعة من ورق البردي وقطعة حجرية من معبد حتشبسوت.



◀ محركات الجذب السياحي

أولت الدولة اهتمامًا واسعًا لتنشيط السياحة، والوقوف على أهم أسباب الجذب السياحي، واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق أفضل السبل للترويج والتنشيط السياحي محليًا ودوليًا لجذب أكبر عدد من السائحين من مختلف الأسواق، وتشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعي السياحي.

وتتمثل تلك الجهود في تطوير وتأهيل جميع المناطق السياحية وافتتاح العديد من المطاعم والاستراحات السياحية والارتقاء بالخدمات المقدمة للزائرين وإقامة العديد من الفعاليات الخاصة في أحضان الحضارة المصرية العظيمة.

وفي إطار حماية الآثار، وتأمين المناطق الأثرية والأفواج السياحية، قامت الدولة بتركيب منظومة كاميرات المراقبة بالمناطق الأثرية والسياحية.



احتلت مصر المركز التاسع من بين أكثر ١٧ مقصدًا سياحيًا شهرة وإقبالاً من المسافرين حول العالم خلال عام ٢٠٢٣.



موقع TRAVEL AWAITS

مصر المركز الثاني من حيث نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمشروعات السياحية في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

مصر الثانية على قائمة أفضل المقاصد السياحية المرشحة للزيارة في فصلي الربيع والصيف لعام ٢٠٢٢.

Daily Mail

صحيفة «ديلي ميل» البريطانية

مصر ضمن أفضل ٢٥ وجهة سياحية في العالم للسفر لعام ٢٠٢٣.



ناشيونال جيوغرافيك

المبادرات الداخلية والخارجية

في إطار جهود الدولة لتحفيز السياحة الخارجية الوافدة إلى مصر، قامت الحكومة بالتعاون مع الجهات المختصة بإطلاق العديد من المبادرات الداخلية والخارجية التي تهدف إلى جذب الوفود السياحية لزيارة مصر، والترويج للسياحة المصرية، ودعم السياحة الثقافية خلال المواسم السياحية المختلفة، أبرزها:

- ◆ مبادرة «شتي في مصر»، يناير ٢٠٢١، وتهدف إلى تنشيط حركة السياحة الداخلية، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الطيران الداخلي لربط المدن السياحية وتشجيع السياحة الداخلية.
- ◆ إطلاق الحملة الدعائية «الصيف في مصر حكاية» مايو ٢٠٢١، وتستهدف الترويج السياحي لمصر بالأسواق العربية، بهدف تحسين الصورة الذهنية لمصر بالخارج، وحققت المبادرة نتائج إيجابية مُنذ أن تم إطلاقها في الأسبوع الأول من مايو ٢٠٢١.
- ◆ إطلاق مبادرة «حكايتنا»، مايو ٢٠٢١، تهدف لتنمية الوعي السياحي والأثري لدى طلاب المدارس بجميع المراحل التعليمية.
- ◆ إطلاق مبادرة «صيف في الصعيد»، يونيو ٢٠٢٠، لدعم وتشجيع برامج السياحة الثقافية في صعيد مصر خلال فترة الصيف.
- ◆ حملة ترويجية في سبتمبر ٢٠٢٢، للاحتفال بمرور ٢٠٠ عام على فك رموز الكتابة المصرية القديمة ونشأة علم المصريات.
- ◆ حملة للترويج للسياحة المستدامة في مصر تحت شعار «حضارة من إلهام الطبيعة» على هامش استضافة مصر لمؤتمر قمة المناخ COP 27.
- ◆ إنتاج مجموعة من الأفلام الترويجية والتوثيقية عن الآثار المصرية لإبراز المقومات السياحية بكل محافظة من محافظات الجمهورية.

جاءت مصر في المركز الـ ٩ عالمياً من بين ١٣٨ وجهة في مؤشر السفر الإسلامي لعام ٢٠٢٣ متقدمة بذلك ثلاثة مراكز عن تقرير عام ٢٠٢٢.



تقدمتها مصر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة عام ٢٠٢١، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

٢٣
مركزاً

مصر تفوز بجائزة أفضل فيلم للترويج السياحي في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢١.

رشح موقع «فوريس» الشرق الأوسط «واحة سيوة» ضمن أهم ٥ وجهات للسياحة العلاجية في منطقة الشرق الأوسط.



التمية المجتمعية

٣

تُعد التمية المجتمعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، والتي تنطوي على الاستثمار في الشباب ورعايتهم فكرياً وبدنياً، وتوفير مظلة للحماية والضمان لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز المواطنة، وتوفير الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها.

٢٢
مليارات جنيه

التكلفة الإجمالية للطفرة
الإنشائية في البنية التحتية
الشبابية والرياضية خلال الفترة
(٢٠١٤ - ٢٠٢٣)

٣٢١
بطولة

إجمالي عدد البطولات القارية
والعالمية التي استضافتها
مصر خلال الفترة ٢٠١٨ حتى
يونيو ٢٠٢٣.

٣٦٣,٤
مليار جنيه

إجمالي المخصصات المالية
لبرامج الحماية الاجتماعية في
الموازنة العامة للدولة للعام
المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٩٥,٤
مليار جنيه

إجمالي ما تم تنفيذه وجاري
تنفيذه في قطاع التمويل
والتجارة الداخلية خلال السنوات
التسع الماضية.

١٢٧,٧
مليار جنيه

قيمة دعم الخبر والسلع
التمويلية في موازنة ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤
مقابل ٣١.٩ مليار جنيه قبل ٢٠١٤.

٣,٣
مليون مستفيد

إجمالي عدد المستفيدين من
دعم السلع التموينية بموازنة
العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٦
عالمياً

ترتيب مصر في مؤشر القانون
والنظام العالمي عام ٢٠٢٢، حيث
تحسن ترتيب مصر ٢٩ مركزاً،
وسجلت ٩٢ نقطة.

٥١٧
مكتب توثيق

ممكن للشهر العقاري
والتوثيق على مستوى
الجمهورية حتى فبراير ٢٠٢٣.

١٤٨٦٢
مسجد

إجمالي عدد المساجد التي تم
فرشها خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)
بتكلفة مالية تقدر بـ ٧,٦٥ مليون
جنيه .

المستشار/
بولس فهمي

أول رئيس مسيحي للمحكمة
الدستورية العليا في تاريخ
مصر، وشغل المنصب عام
٢٠٢٢.

رعاية الشباب والرياضة

أدركت القيادة السياسية منذ عام ٢٠١٤ أن الشباب هم عماد الدولة المصرية وأساس قوتها، وطريقها نحو النهوض والتقدم، لذلك فقد حرصت على دعمهم بشتى السبل، والعمل على مشاركتهم في جميع مجالات التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. وتمكينهم سياسيًا، واقتصاديًا، ومجتمعيًا، بما يُحقق العدالة الاجتماعية ويضمن مشاركتهم في تنمية المجتمع.

الواقع أن هذا الاهتمام غير المسبوق، جاء تطبيقًا لمبادئ الدستور المصري لعام ٢٠١٤، وتحديدًا المادة ٨٢ والتي تنص على أن «الدولة تكفل رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية، والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة».

في سياق متصل، جاءت «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، التي تم إطلاقها في سبتمبر عام ٢٠٢١، لتؤكد على التزام الدولة برعاية الشباب والنشء، وتستهدف زيادة تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وزيادة نسب التشغيل بين الشباب وتطوير قدراتهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، فضلًا عن تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية.

انطلاقًا مما سبق، حرصت الدولة على نشر ثقافة ممارسة الرياضة داخل المجتمع بين الشباب والمواطنين؛ حيث تُعدُّ الرياضة أحد المحاور الرئيسة لتحقيق أهداف استراتيجية الدولة من خلال التنمية الرياضية للمجتمع.

متوسط فرص مشاركة النشء والشباب والرياضيين سنويًا، حيث وفرت مصر نحو ٥٧٤٨ برنامج ونشاط، وبالتالي تم إتاحة ١٣٧,٧ مليون فرصة استفادة منها النشء والشباب والرياضيين خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٤)

١٥,٣
مليون فرصة

التكلفة الإجمالية للطفرة الإنشائية في البنية التحتية الشبابية والرياضية خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٤)

٢٢
مليارات جنيه

إجمالي عدد مراكز الشباب على مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٢٢.

٤٥٠٣
مراكز

عدد البرامج والأنشطة الشبابية والرياضية التي تم تنفيذها خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٤)

٥٧٤٨
ألف برنامج



التمكين السياسي للشباب

بذلت الدولة جهودًا حثيثة لتمكين الشباب ودمجهم في العمل السياسي عبر العديد من البرامج، والمبادرات، والقرارات السياسية، والتي جاء في مقدمتها إسناد المناصب القيادية لهم؛ تنفيذًا لتوجيهات الدولة بضرورة أن يكون بداخل الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات «طاقة مناسبة من الشباب القادر على العطاء والعمل».

في هذا الصدد، صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٠١٤ بتفويض الوزراء في اختيار معاونيهم، وبالفعل بدأت العديد من الوزارات في تطبيق القرار.

وعقب ذلك دشنت الدولة البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، والذي تم إطلاقه في سبتمبر ٢٠١٥؛ بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولي المسؤوليات السياسية، والمجتمعية، والإدارية في الدولة.

وفي إطار اهتمام الدولة بإعداد الكوادر الشابة القادرة على تحمل المسؤوليات الوطنية، تم إنشاء «الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب» عام ٢٠١٧، والتي من خلالها أصبح الشباب يشاركون في صياغة خطط التنمية وتنفيذها.

هذا، كما أطلقت الدولة المصرية «اتحاد شباب الجمهورية الجديدة» عام ٢٠٢١، وذلك بهدف توحيد العمل المجتمعي والتنموي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وسياسات الدولة المصرية لبناء الجمهورية الجديدة.

وإيمانًا من القيادة السياسية بأهمية تمكين الكوادر الشبابية بالانضمام للمجالس الشعبية المحلية، فقد أطلقت الدولة في عام ٢٠٢١، البرنامج القومي لتأهيل الشباب للمحليات والمشاركة السياسية تحت عنوان «قادة المحليات ورؤية مصر ٢٠٣٠».

استكمالاً لتلك الجهود، أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات لتدريب الشباب وتأهيلهم للعمل السياسي، جاء في مقدمة ذلك، «مبادرة مستقبلنا في أيدينا»، التي انطلقت في الفترة من أبريل ٢٠١٥ حتى يناير ٢٠١٧.

وحرصًا من الحكومة المصرية على مد جسور التواصل بين الدولة والشباب، ووجودهم كأطراف فاعلة في الدولة الجديدة والانتقال بهم من مقعد المشاهد إلى المشاركة في صنع الحدث، فقد أطلقت الدولة العديد من المؤتمرات الوطنية للشباب منذ عام ٢٠١٦، ثم توسع الأمر بناءً على رغبة القادة السياسية في أن تتحول تلك المؤتمرات الوطنية إلى أيقونة عالمية بالإعلان عن منتدى شباب العالم الأول عام ٢٠١٧ بمدينة شرم الشيخ، بهدف خلق تواصل حقيقي وفعال بين شباب العالم من مختلف الدول في إطار تطبيق فعلى لمفهوم تواصل الحضارات.

عدد المستفيدين من البرنامج القومي لتأهيل الشباب للمحليات والمشاركة السياسية بمراحله الأولى والثانية والثالثة حتى ٢٠٢٢.

٤٥٠

شبابًا وفتاة

عدد المدربين المتخرجين من مبادرة «مستقبلنا في أيدينا» لتنفيذ برامج إعداد الكوادر الشبابية.

٢٢٥
مدرباً

تم تدريبهم ليصبحوا مؤهلين للمدليات والاشتراك في الحياة العامة.

٣٠+
ألف كادر شباب

ساهمت في تنفيذ البرنامج واكتساب القدرة اللازمة لأداء البرامج الخاصة بتمكين الشباب.

٨٠
جمعية
ومؤسسة أهلية

”
أشاد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يوليو ٢٠١٩، بالتجربة المصرية لتمكين الشباب كإسهام مصري عالمي يفتح مجال الحوار بين الشباب حول العالم، كما صدر قرار من المجلس في دورته الحادية والأربعين بعنوان «الشباب وحقوق الإنسان»، والذي يُعدُّ أول قرار أممي تتم فيه الإشارة إلى المساهمات التي قدمها منتدى شباب العالم في نسخته الأولى والثانية، وللتين عُقدتا في مدينة شرم الشيخ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، باعتباره محفلاً دولياً لمناقشة القضايا العالمية من منظور الشباب.

منتدى شباب العالم الأول



◆ ٢٢٢ متحدثاً شاركوا في المؤتمر من ٦٤ دولة خلال ٤٦ جلسة.

◆ تم مناقشة العديد من الموضوعات: قضايا الهجرة واللاجئين، والديمقراطية وحقوق الإنسان، واستقرار وتنمية إفريقيا، وقضايا العولمة والهوية الثقافية، والتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على السكان.



التمكين الاقتصادي للشباب

تسعى الدولة المصرية لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، حيث تم إطلاق عدة مبادرات لتوفير فرص العمل للشباب، يأتي في مقدمتها المبادرة التي أطلقها رئيس الجمهورية في مطلع عام ٢٠١٦، تضمنت تكليف البنك المركزي بتوفير ٢٠ مليار جنيه لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة لا تتعدى ٥٪.

ومن بين تلك المشروعات يأتي مشروع «رواد ٢٠٣٠»، والذي تم إطلاقه عام ٢٠١٧؛ والذي يهدف إلى تحفيز وإثراء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مصر من خلال وضع منظومة متكاملة للابتكار. كما يسهم المشروع في توفير مجموعة من الخدمات مثل المنح التعليمية والماجستير لدراسة ريادة الأعمال بشكل أعمق وعلى نطاق أوسع، ودعم وتأسيس حاضنات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكارًا جديدة في سوق العمل.



حصل مشروع رواد ٢٠٣٠ في سبتمبر ٢٠٢٢ على جائزة امتياز للتكنولوجيا وخدمة المجتمع فئة الجهات الرسمية، من المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية «ACSR» التابع لجامعة الدول العربية، لمجهوداته الكبيرة في مجال ريادة الأعمال.

واستكمالاً للجهود فقد قامت الدولة بإطلاق العديد من الحملات التي تستهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال وإعداد رواد أعمال مؤهلين وقادرين على الإبداع والابتكار، والتخطيط الاستراتيجي للشركات الناشئة. وعلى رأس هذه الحملات حملة "ابدأ مستقبلك" و"مبادرة مليون ريادي"، عام ٢٠٢١.

يعد «التمكين» مكونًا بنائيًا في عملية الحكم الجيد؛ لذا اقتضى الواقع اعتبار مشاركة الشباب هدفًا رئيسيًا في استراتيجيات وسياسات الإصلاح، وطنيًا وعالميًا.

مبادرة مليون ريادي

- ◆ مليون رائد أعمال من الشباب مستهدف إعدادهم بحلول عام ٢٠٣٠.
- ◆ ٥٠ ألف شركة ناشئة سيتم المساهمة في إنشائها بحلول عام ٢٠٣٠.
- ◆ ٥٠ ألف شاب متدرب سجلوا في الحملة حتى يونيو ٢٠٢٣.
- ◆ استخدام لغة الإشارة بهدف دعم وتمكين الشباب من الصم والبكم ودمجهم في المجتمع، وتأهيلهم لسوق العمل.





”



تقدمت مصر **١٥ مرتبة** في المؤشر العالمي لتنمية الشباب الصادر عن منظمة «الكومنولث» في عام ٢٠٢٠، بحصولها على المركز ١٢٣ من بين ١٨١ دولة مقارنةً بالإصدار السابق للمؤشر عام ٢٠١٦ الذي حصلت فيه مصر على المركز ١٣٨ من ١٨٣ دولة.

وفي إطار جهود الدولة لتنفيذ مشروعات لتشغيل الشباب، وتوفير فرص عمل، فقد أطلقت الدولة العديد من المشروعات منها، مشروع توفير ١٠٠ تاكسي، في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٥، ومشروع توزيع سيارات النقل المبرد، وقد نجح المشروع في توفير فرص عمل لنحو ٢٢٥٠ شابًا، وغيرهما من مشروعات لتشغيل الشباب.

هذا كما تم إطلاق العديد من المبادرات والتي تستهدف تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، ومن هذه المبادرات: مبادرة "مهنتك مستقبلك"، ومبادرة "تعالى حقق حلمك"، ومبادرة "صناعية مصر".

وفي ضوء جهود الدولة المصرية لإكساب الشباب المهارات اللازمة لإعدادهم لمهن العمل الحر، جاءت منحة تمكين الشباب للعمل المهني الحر بهدف تدريب ٢٠ ألف شاب وفتاة على مهارات العمل الحر عبر المنصات الإلكترونية، وذلك من خلال المراكز المجتمعية المتكاملة الدامجة التي تم تطويرها تكنولوجياً.

وفي إطار تشجيع الدولة لشباب الصعيد، تم منح أراض بالمجان لمحافظات الصعيد من محافظة بني سويف حتى أسوان. ووضعت الدولة خطة مستقبلية لتنمية ما تملكه كل محافظة من مقومات وموارد وفرص استثمارية لخلق فرص عمل للشباب.

التمكين الاجتماعي والثقافي للشباب

عملت الدولة المصرية جاهدة على توفير الرعاية الاجتماعية والثقافية لشبابها؛ بهدف الحفاظ على قدراتهم، والعمل على صقل مهاراتهم، وتنمية الوعي لديهم بالقضايا الاجتماعية المختلفة. وهو ما يؤكد على أهمية دور الشباب في المجتمع وضرورة مشاركتهم في جميع مجالات التنمية الشاملة التي تشهدها مصر.

وانطلاقاً من إيمان الدولة بأهمية المشاركة المدنية للشباب ومشاركتهم في عملية صنع السياسات، دشنت الحكومة مهرجان إبداع مراكز الشباب، الذي يهدف إلى الترويج للمواهب الحقيقية التي تمتلك مقومات ومهارات مميزة في مختلف المجالات.

هذا إلى جانب العديد من الندوات وورش العمل لتنمية كل من المهارات الإبداعية والوعي الثقافي والعلمي لدى الشباب، فضلاً عن سلسلة من المحاضرات القيمة لتوعية ودعم رواد الأعمال الشباب، ودعم الأفكار والخطط الابتكارية للعديد من المشكلات التي تواجههم.

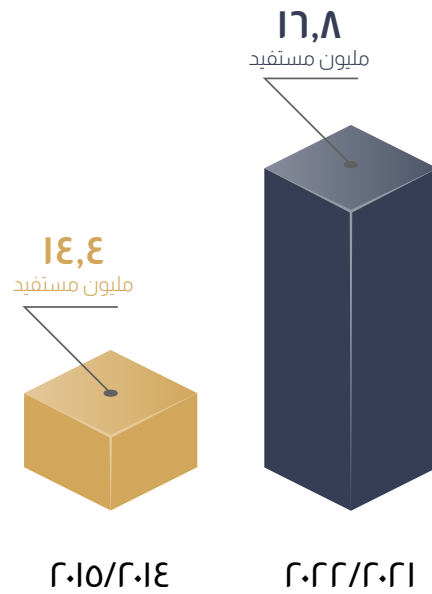
اتصالاً، فقد تم إطلاق "وحدة الشبكة الوطنية للبرامج الدولية - خريجي مصر"، كمنصة رقمية تجمع الشباب الذين سبق لهم تمثيل مصر في الخارج سواء في منح دراسية أو برامج دولية وخريجي الجامعات المصرية لتبادل الخبرات، ويشمل ذلك البرامج الثقافية والمؤتمرات الشبابية إلى جانب كل من المنتديات والندوات المعنية بعمل الشباب.

هذا كما أطلقت الدولة العديد من المبادرات الداعمة لتعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب، منها: مسابقة "بداية حلم" ومشروع "مشواري" الذي يمثل شراكة طويلة الأجل بين منظمة "اليونيسف" والحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٨. ومبادرة "تصدوا معنا" والتي تهدف إلى إعداد جيل من الشباب قادر على مواجهة الشائعات.

وتكليلاً لجهود الدولة في الاهتمام بالشباب، فقد احتلت مصر المركز ٩٣ من بين ١٥٠ دولة في مؤشر تقدم الشباب خلال عام ٢٠٢١.

وفي إطار خطة الدولة الاستراتيجية للمشاركة في بناء الإنسان المصري ضمن محاور عمل المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" للريف المصري فقد أطلقت عددًا من المكتبات المتنقلة في ست محافظات.

عدد المستفيدين من الشباب والنشء من البرامج والأنشطة الشبابية والرياضية عامي ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

يتكون مشروع مشواري من مكونات مختلفة منها المكون الرئيس وهو تنمية المهارات، وينفذ من خلال مراكز الشباب، والمكون الآخر يرتبط بالمشورة المهنية. ونحن سعداء أن هناك شركات كبرى اهتمت بالاستفادة من شباب مشواري، كشركة كارفور وفندق الميريديان، حيث تم توفير تدريب مميز للشباب.

سلمى وهبة

مسؤول برامج النشء والشباب بمنظمة اليونيسف

البنية التحتية الشبابية والرياضية

شهدت الهيئات الرياضية والشبابية الوطنية تطويرًا واضحًا، شمل التوسع في تطوير وإنشاء عدد كبير من مراكز الشباب والملاعب المختلفة، وتطوير بيوت الشباب لاستقبالهم في جميع المحافل، ورفع كفاءة المدن الشبابية. حيث قامت الحكومة المصرية بالعديد من المشروعات الإنشائية للبنية التحتية الشبابية والرياضية خلال التسع سنوات الماضية، ومن أبرز تلك المشروعات: إنشاء "المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة"، والتي تُعدّ من أهم المشروعات في مجال الدعم الرياضي؛ حيث تم تنفيذها على مساحة ٩٢ فدانًا، بتكلفة قدرها نحو ٢,٨ مليار جنيه، وذلك في الفترة من يوليو ٢٠١٨ حتى مايو ٢٠٢١.

بالإضافة إلى إنشاء وتطوير العديد من المدن الرياضية والشبابية بالعديد من محافظات الجمهورية منها: المدينة الرياضية ببورسعيد، والمدينة الشبابية والرياضية بالأسمرة بمحافظة القاهرة كما تم الانتهاء من تطوير المدينة الشبابية بالخرقة.

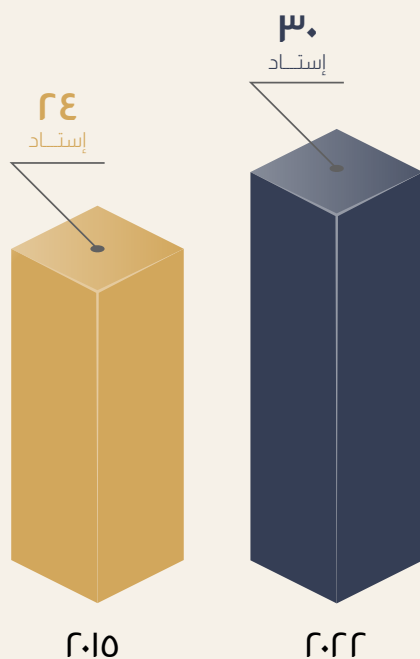
في السياق ذاته، تم إنشاء وتطوير العديد من الصالات المغطاة مثل إنشاء الصالة المغطاة بإستاد الجيش ببرج العرب بالإسكندرية، وتطوير الصالة المغطاة بإستاد القاهرة الدولي. بالإضافة إلى تطوير العديد من الصالات المغطاة بالأندية الرياضية.

”

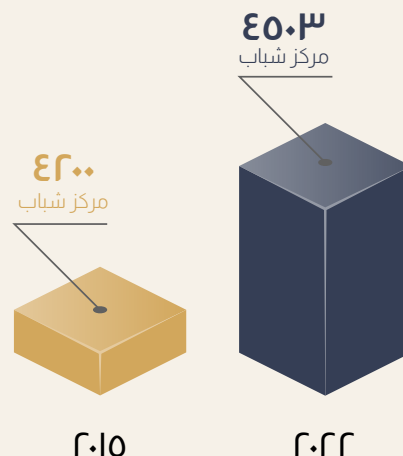
الانتهاء من المشروع القومي لتطوير الملاعب بمراكز الشباب والأندية الرياضية في يونيو ٢٠٢١، بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢,٦ مليار جنيه؛ حيث تم إنشاء وتطوير عدد ٤٢٩٥ ملعب خماسي وقانوني ومتعدد.



عدد الإستادات الرياضية
خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢



عدد مراكز الشباب
خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

وفي إطار حرص الدولة على الوصول إلى جميع مراكز الشباب في مختلف المحافظات فقد تم تطوير وإنشاء العديد من مراكز الشباب لاستيعاب طاقات الشباب، وتقديم مختلف الأنشطة الاجتماعية، والثقافية، والفنية، والرياضية.

هذا بالإضافة إلى إنشاء ورفع كفاءة العديد من الأندية الجديدة لدعم وتطوير الرياضة وتحسين الحياة المعيشية في مختلف المحافظات

تكلفة تطوير وإنشاء ٢٨ مركزًا
للشباب بمحافظة القاهرة.

١٤٤,٤
مليون جنيه

عدد مكاتب مراكز الشباب
لعام ٢٠٢٢ مقابل ٢٦٢٧ مكتبة
عام ٢٠١٥.

٤٣٧٠
مكاتب

عدد الميداليات المتنوعة (ذهب -
فضة - برونز) التي حصدها أبطال
مصر بالبطولات والدورات الدولية
والعالمية والقارية والعربية خلال
الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)

٢٨٠٠
ميدالية

عدد الميداليات المتنوعة (ذهب -
فضة - برونز) التي حصل عليها عدد
٣٥٠ بطل بارالمبي مصري خلال
الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)

٥٨٤
ميدالية

”
إنشاء الصالة المغطاة
بالمجمع الرياضي بالعاصمة
الإدارية الجديدة في
نوفمبر ٢٠٢٠، على مساحة ١٠ آلاف
متر مربع، وتوسع نحو ٧٥٠٠ متفرج،
بتكلفة إجمالية نحو ١,٤ مليار جنيه.



التضامن الاجتماعي

تبنّت الدولة المصرية حزمة من السياسات الاجتماعية الشاملة لدعم وحماية الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، إلى جانب التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات رئاسية لرفع مستوى المعيشة في القرى المصرية.

في سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا من الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق التضامن الاجتماعي، في مقدمتها «استراتيجية التضامن الاجتماعي لخدمة المجتمع المصري»، والتي تسعى الدولة بموجبها إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي للمواطن؛ من خلال دعم الأسر الفقيرة وحمايتها، ورعاية محدودي الدخل، ورفع مستوى معيشتهم، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدّم لهم.

أيضًا، تبنّت الدولة الكثير من الجهود التنموية، التي استهدفت بها قطاعات بعينها من المجتمع المصري، وأولتها اهتمامًا بالغًا، في مقدمتها: الأطفال، وأصحاب الهمم، والعمالة غير المنتظمة.

اتساقًا مع ما سبق لم تغفل الدولة في برامج الحماية الاجتماعية عن تقديم التعويضات وقت الأزمات، فقد قامت الدولة بتقديم ٥,٤ مليار جنيه دعم نقدي وغذائي وعلاجي للأسر المتضررة من فيروس كورونا، وذلك على مدار عامين بدءًا من مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٢، وقد استفاد من ذلك الدعم نحو ٢١ مليون فرد.

مستفيدة من معاشات الطفل
والمساعدات الضمانية، بتكلفة
تقدر بنحو أكثر من ٢ مليار جنيه
عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣٩٣,٢

ألف أسرة

إجمالي المخصصات المالية لبرامج
الحماية الاجتماعية في الموازنة
العامة للدولة للعام المالي
٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٣٦٣,٤

مليار جنيه

عدد المستفيدين من برامج
الدعم النقدي خلال عام ٢٠٢٢

٥,٢

ملايين أسرة

وفي السياق ذاته، يأتي تحقيق العدالة الاجتماعية وسد الفجوات التنموية الجغرافية والعمل على توفير الموارد في الريف والحضر على حدّ سواء، وتعزيز الشمول المالي. وعليه فقد دأبت الدولة المصرية على مدار تسع سنوات على توطين التنمية لتقليل التفاوتات الجغرافية في المجالات كافة، فمنذ عام ٢٠١٨ تم إقرار تقديم مشهود في تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

هذا، ويتجلى نجاح جهود الدولة المصرية في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث انخفضت معدلات الفقر في المناطق الريفية بدرجة أكبر مما كانت عليه في المناطق الحضرية؛ حيث انخفضت من ٣٨,٤٪ في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٣٤,٧٨٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنةً بانخفاض ١,٦٪ في المناطق الحضرية. ويعني ذلك تقليص الفرق بين الفقر في المناطق الريفية مقابل الحضرية من ١٣,٨٪ إلى ١١,٨٪.

”
تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار جنيه مصري «نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي» عام ٢٠٢١ لتطوير ٤٥٠ قرية في جميع أنحاء البلاد على مدى ٣ سنوات؛ لسد الفجوة الحضرية الريفية، وتقليل الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة بحثاً عن الفرص والحياة الأفضل.

”
تهدف وزارة التضامن المصرية إلى ترسيخ مفاهيم الأبوة والأمومة الإيجابية ضمن التدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبرامج تنمية الطفولة المبكرة، ويعكس هذا البرنامج الأهداف التي تسعى مبادرة حياة كريمة لتحقيقها في القرى والمحافظات.

unicef 



◀ مبادرة حياة كريمة

لاشك أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة المشروع القومي لتنمية الريف المصري"، التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في ١٥ يوليو ٢٠٢١، جاءت تجسيدًا لذلك المنطق على الواقع المصري. تم إطلاق المرحلة التمهيدية من مبادرة حياة كريمة في يناير ٢٠١٩ والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن المصري، في إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر. كما تهدف هذه المبادرة إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، التي تشمل شتى الجوانب الصحية والاجتماعية والمعيشية.

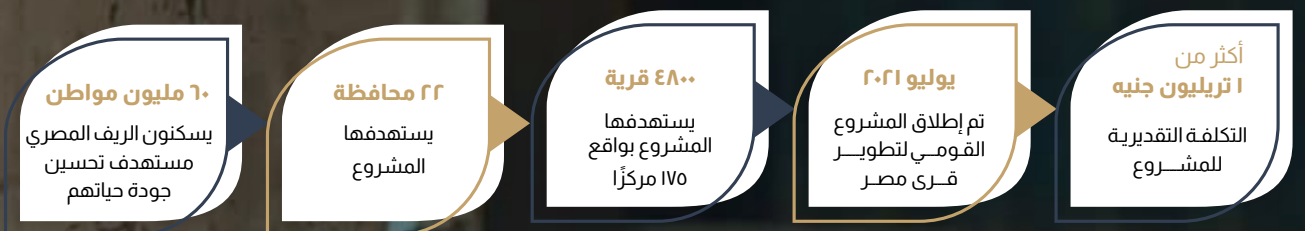
المرحلة التمهيدية:

تستهدف تطوير القرى الأكثر فقرًا

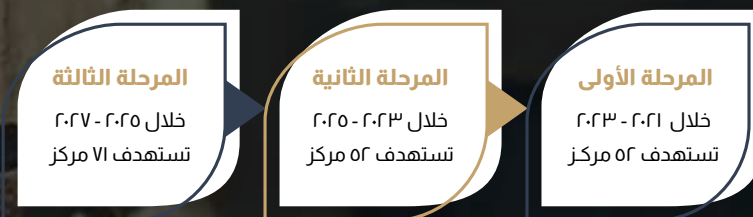


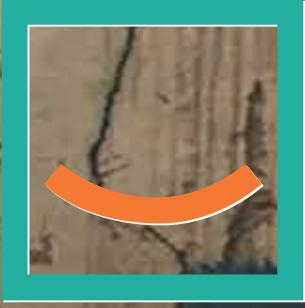
الهدف الاستراتيجي :

تستهدف تطوير شامل للريف المصري



٣ مراحل يتم من خلالها تنفيذ المشروع





حياة كريمة

لكل مصري .. لكل مصرية

لأول مرة .. "المواطن" يختار
مشاريعه ضمن "تطوير القرى"
لأجل "حياة كريمة".



الدعم النقدي

في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز الحماية المجتمعية، جاءت "الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠" لحماية الفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع، وتوفير الرعاية الصحية، وفرص العمل للفقراء ومحدودي الدخل، هذا بالإضافة إلى حماية أصحاب الهمم كما سبقت الإشارة. الأمر الذي ينطوي على ثلاثة مسارات رئيسة، وهي كالتالي:

- ◆ تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسي في هيئة دعم نقدي.
- ◆ تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- ◆ الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل، وإتاحة فرص توليد الدخل.

في سبيل توفير حد أدنى من الدخل الأساسي، فقد تبنت الدولة جهودًا حثيثة خلال الفترة الماضية، يأتي في مقدمتها برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، الذي تم إطلاقه في مارس ٢٠١٥، ليغطي جميع أنحاء الجمهورية. يستهدف برنامج "تكافل وكرامة" في الأساس فئتين، هما:

الفئة الأولى: أسر لديها أطفال بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، وهي فئة برنامج (تكافل).

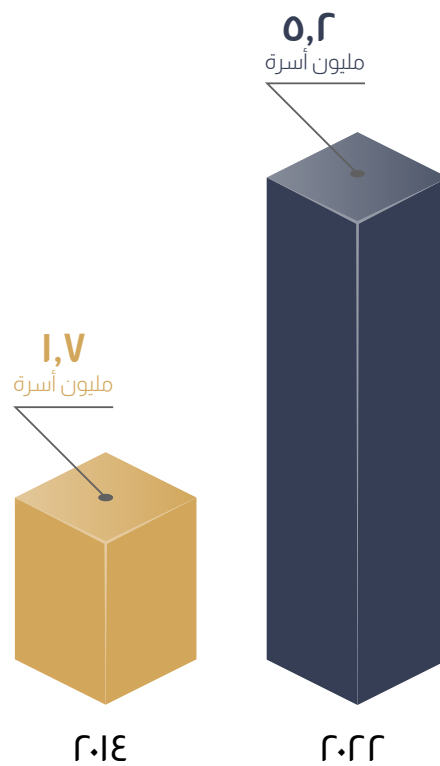
الفئة الثانية: كبار السن ٦٥ عامًا فأكثر، وغير القادرين على العمل، ومن ليس لهم مصدر دخل ثابت، أو أصحاب الهمم ممن تمنعهم الإعاقة عن العمل والكسب، وأيضًا لا يملكون دخلًا ثابتًا، وهي فئة برنامج (كرامة).

يُذكر أن البرنامج يُموَّل بالكامل من الموازنة العامة للدولة، وتتابعه بعض الجهات الدولية مثل البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى إثر ذلك، تم تحديد قيمة التحويلات النقدية للأسرة في البداية بمبلغ ٣٢٥ جنيهًا مصريًا شهريًا، مع زيادة تعتمد على عدد الأطفال ومستوى تعليمهم. ثم في المرحلة التالية، حُدِّد مبلغ لكل طفل شهريًا وفقًا للمرحلة التعليمية التي يوجد بها، وتبلغ قيمة التحويلات كالتالي:

- ◆ ١٤٠ جنيهًا لمن هم في المرحلة الثانوية.
- ◆ ١٠٠ جنيه لمن هم في المرحلة الإعدادية.
- ◆ ٨٠ جنيهًا لمن هم في المرحلة الابتدائية.
- ◆ ٦٠ جنيهًا للأطفال من سن خمس إلى سن ست سنوات.



أعداد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

إدراج برنامج "تكافل وكرامة" على منصة أهداف التنمية المستدامة، التي دشنتها هيئة الأمم المتحدة لعرض قصص نجاح أهم المبادرات القُطرية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٣٠، للاستفادة منها دوليًا.

◀ بناء الطفل المصري

اهتمت الدولة بتنمية الأطفال؛ حيث أطلقت الدولة "البرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة" عام ٢٠١٨، وجاء هذا البرنامج في إطار رؤية شاملة للتعامل مع حقوق واحتياجات الطفل تحت سن ٦ سنوات أي فترة ما قبل الالتحاق بالتعليم الأساسي.

كما تبنت الدولة العديد من المبادرات المعنية بالطفل، ويأتي في مقدمتها ما يلي، الكشف المبكر عن ضعف السمع بين المواليد. ومبادرة "نور حياة"، وكذلك برنامج حماية "الأطفال بلا مأوى". كما تم إطلاق برنامج الألف يوم الأولى من حياة الطفل. ويعد هذا البرنامج بمثابة آلية لتحسين الوضع التغذوي للسيدات الحوامل والمرضعات والأطفال الرضع وحمايتهم من آثار سوء التغذية

على صعيد آخر، اهتمت الدولة أيضًا بتوفير أسر بديلة كافلة للأطفال الذين حالت ظروفهم دون النشأة في أسرهم الطبيعية، وعلى الأخص مجهولي النسب، والمُتخلى عنهم؛ الأمر الذي يُخول لهم أوجه الرعاية المتكاملة الاجتماعية، والنفسية، والصحية، والمهنية.

ويتمثل الهدف الأسمى لهذا التوجُّه في **دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع، حتى تُصبح مصر خالية من دور الأيتام.**

وفي سبيل إطلاق مواهب الأطفال وإبداعاتهم، تم إطلاق "جائزة الدولة للمبدع الصغير"، المُوجهة للأطفال من سن ٥ سنوات إلى سن ١٨ سنة، والتي تهدف إلى الاكتشاف المبكر للمواهب الصغيرة وتحفيز طاقاتهم الإبداعية في مجالات الثقافة، الآداب، الفنون، والابتكار.



عدد الأسر البديلة و الأطفال المكفولين حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١



منهم تحت سن ١٨ عامًا



١١٢ أسرة بديلة لـ ١٢٣ طفلًا خارج الجمهورية

بناء وتطوير ١٠٠٠ حضانة طفولة مبكرة من خلال البرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى ٢١ مركزًا للأسرة والطفل يستفيد منها ٧١ ألف طفل تحت سن ٤ سنوات بتكلفة بلغت ٢٥٠ مليون جنيه، وتدريب ٢٥٠٠ ميسرة بالحضانات، وذلك حتى مارس ٢٠٢٣.

◀ رعاية وتأهيل وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة

وصف عام ٢٠١٨ باعتباره عام مُتحدّي الإعاقة، في خطوة استباقية لتأكيد مدى اهتمام الدولة بجميع مؤسساتها بهم. حيث صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يهدف إلى حماية حقوقهم، وكفالة تمتعهم تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، وتعزيز كرامتهم، ودمجهم في المجتمع، وتأمين الحياة الكريمة لهم، بما في ذلك حقهم في الضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي لائق.

أعقب ذلك صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٩ بشأن تأسيس "المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة"، ليحل محل "المجلس القومي لشؤون الإعاقة"، والذي يتمتع بالاستقلالية وبالشخصية الاعتبارية.

وفي سياق متصل، قامت الدولة أيضًا بتوفير "مكاتب التأهيل في المحافظات"، والتي وصل عددها إلى ٢٢٣ مكتبًا موزعة على جميع أنحاء الجمهورية حتى نهاية عام ٢٠٢١. كما تم الإعلان عن تأسيس "صندوق عطاء لدعم ذوي الإعاقة"، وهو أول صندوق استثماري خيري مفتوح، يعمل وفق أحكام قانون سوق المال.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد شهدت السنوات الماضية دمج ذوي الهمم في جميع المراحل التعليمية، وقبولهم بالجامعات الحكومية المصرية وتوفير دعم مالي لهم.

إجمالي الدعم النقدي لنحو ١,١ مليون شخص من ذوي
الاحتياجات الخاصة

٥
مليارات جنية

”

إن تلبية احتياجاتكم وتحقيق تطلعاتكم وطموحاتكم ووضعها
في مقدمة أجندة العمل الوطني تمثل الركيزة الأساسية وأحد
أهم مقومات بناء الدولة في مختلف المجتمعات

الرئيس عبد الفتاح السيسي

٢٤ ديسمبر ٢٠١٩، مؤتمر قادرون باختلاف

وتأسيسًا على "الحق في الإتاحة والتيسير" فقد أطلقت الحكومة المصرية "بطاقة الخدمات المتكاملة" لأصحاب الهمم، التي تتيح لهم ١٥ ميزة. وللتيسير عليهم، وإطلاق موقع إلكتروني خاص بهم لتسجيل طلبات الحصول عليها، مع تطوير آلية مميكنة للكشف الطبي على الراغبين في الحصول عليها.

وعلى مستوى المشاركة في الحياة السياسية، شهدت الفترة الماضية أول تمثيل نيابي بالبرلمان لأصحاب الهمم؛ حيث ضم مجلس النواب ولأول مرة في تاريخ مصر نوابًا من ذوي الاحتياجات الخاصة بواقع ٩ نواب.

كما تم إطلاق المبادرة الرئاسية "دمج - تمكين - مشاركة" عام ٢٠١٦؛ لدعم وتمكين أصحاب الهمم، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة؛ وفي هذا الإطار تم تأسيس الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة في يوليو ٢٠١٨ لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تطوير مهاراتهم واستغلال قدراتهم الاستثنائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

عدد مراكز التأهيل الشامل عام ٢٠٢١ مقابل ٢٥ مركزًا عام ٢٠١٤.	٣٠ مركزًا	عدد مؤسسات رعاية وتأهيل متعددي الإعاقة عام ٢٠٢١ مقابل ٢٩ مؤسسة عام ٢٠١٤.	٥٩ مؤسسة
عدد جمعيات للصم وضعاف السمع عام ٢٠٢١ مقابل ٦ جمعيات عام ٢٠١٤.	٩ جمعيات	عدد دور حضانات الأطفال ذوي الإعاقة عام ٢٠٢١ مقابل ١٢٣ دارًا عام ٢٠١٤.	٢٣٥ دار حضانة

المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين متحدي الإعاقة

- ◆ ٣٠ ألف معلم تم تدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والتكنولوجيا لخدمة ٦٠ ألف طالب.
- ◆ دعم ٨١٠ مدارس من مدارس الطلاب ذوي الهمم بالأجهزة والتكنولوجيا المساعدة.
- ◆ ٥٠ مدرسة مجتمعية مدعمة بالأجهزة والبرمجيات اللازمة لتوصيل التعليم للطلاب في المناطق الفقيرة والنائية.

اختيار مصر من ضمن العشر دول الأكثر ابتكارًا في مجال سياسات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لتفوز بجائزة (Zero Project) العالمية، في فبراير ٢٠١٧، والتي تُمنح للمشروعات التي من شأنها إزالة الحواجز والعوائق المجتمعية من خلال حلول مبتكرة.



◀ رعاية كبار السن والتوعية الأسرية

تعمل الحكومة المصرية على توفير سبل الرعاية الاجتماعية لكبار السن. وفي هذا السياق، وافقت الدولة في سبتمبر ٢٠٢١ على مشروع قانون حقوق المُسنين.

وفي هذا الإطار تم إطلاق خدمة «رفيق المسن» عام ٢٠١٩، التي تهدف إلى تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسنين، ومساعدتهم في أداء وظائفهم، ومهاراتهم الحياتية داخل منازلهم أو في الأماكن التي يتواجدون بها.

كما تبنت العديد من الجهود، في مقدمتها توفير سكن كريم لكبار السن؛ حيث طوّرت الدولة العديد من دور الرعاية للمسنين، وخصصت مبلغ ٢٣ مليون جنيه لتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية (دور الرعاية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية بالإضافة إلى دور رعاية المسنين) ورفع كفاءة العاملين بها.

اتصالاً، تم إطلاق «مبادرة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية» التي تصبو إلى تطوير ورفع كفاءة بنية العديد من دور الرعاية، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها.

وعلى صعيد المبادرات والبرامج الداعمة للمسنين، تم إطلاق مبادرة «بينا» لرفع وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن إجمالي المعاشات المنصرفة سنوياً زاد من ٨٦,٥ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٩٤.٣ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، كما ارتفع عدد أصحاب المعاشات والمستحقين من ٨,٧ مليون ليصبح ١٠,٧ مليون عن ذات الفترة.

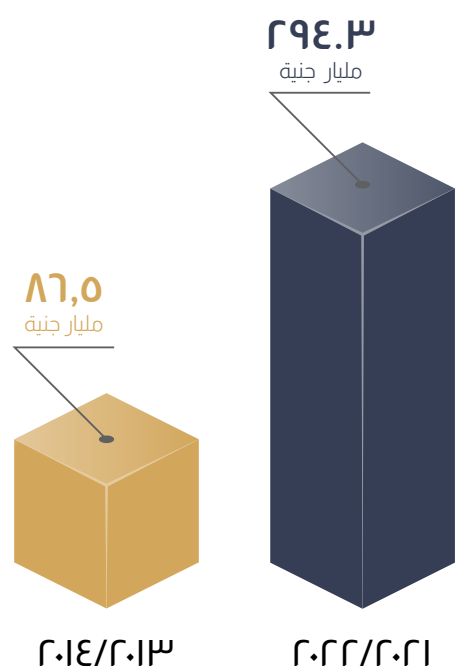
وفي إطار حرص الحكومة المصرية على تماسك الأسرة واستقرارها، وتماسكها، فقد قامت الدولة بإطلاق عدد من البرامج والمبادرات، أبرزها إطلاق برنامج التوعية الأسرية والمجتمعية عام ٢٠١٨، بغرض نشر الوعي، والتوعية الأسرية والمجتمعية، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وزيادة تماسكه.

في السياق ذاته، تم إطلاق «برنامج مودة» عام ٢٠١٩، وفي مطلع عام ٢٠٢٠، تم إطلاق برنامج «وعي للتنمية المجتمعية» والذي يهدف إلى نشر وتعزيز الممارسات الإيجابية.

”
تم إطلاق «برنامج مودة» عام ٢٠١٩، والذي يهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة المصرية ودعم الشباب المُقبل على الزواج بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة، ويستهدف البرنامج ٨٠٠ ألف شخص سنوياً، من الشباب في سن الزواج (١٨ إلى ٢٥ عامًا)، وبنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ عدد المستفيدين من منصة مودة الرقمية ٢٥,٢ مليون شخص.



قيمة المنصرف من المعاشات
خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

مساندة العمالة غير المنتظمة

طلقت أول منظومة للتأمين الاجتماعي والصحي للعمالة غير المنتظمة في مصر في الأول من يوليو ٢٠٢١؛ وذلك في إطار سعي الدولة إلى توفير الحماية التأمينية للعمالة غير المنتظمة.

ومنذ سنوات أولت الدولة اهتمامًا بالغًا بفئة العمالة غير المنتظمة، ويأتي في مقدمة تلك الجهود تشكيل لجنة مركزية لمتابعة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة، وتختص هذه اللجنة برسم سياسات الدولة لتشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة، ومتابعة تنفيذها، وبحث مشكلاتهم، ووضع اقتراحات الحلول المناسبة.

وفي سبيل تخفيف تداعيات جائحة «كوفيد-١٩» على العمالة غير المنتظمة، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٣ لسنة ٢٠٢٠، بتشكيل لجنة وزارية تُعنى بدعم العمالة المتضررة من تداعيات «كوفيد-١٩»، والعمل على إعداد استراتيجية وطنية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة.

وفي سبيل تحديد المستفيدين من هذا الدعم، تم تأسيس قاعدة بيانات موحدة للمتضررين المتقدمين للحصول على منحة «كوفيد-١٩».

هذا، وقد قامت وزارة المالية بتحويل أكثر من ٥,٣ مليارات جنيه لصرف المنحة الاستثنائية للعمالة غير المنتظمة، وتم صرف منحة قدرها ١٥٠٠ جنيه على ٣ شهور بواقع ٥٠٠ جنيه لكل شهر منذ بداية الجائحة وحتى فبراير ٢٠٢١.

كما قامت وزارة القوى العاملة في الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ حتى ٢٨ مارس ٢٠٢١، بتسليم نحو ١٨٤,٧ ألف وثيقة للتأمين التكافلي ضد الحوادث الشخصية.

وفي سياق متصل، قامت الدولة بعدة مبادرات لتحسين أوضاع العمالة غير المنتظمة، ومن أهمها: المبادرة الرئاسية «بر أمان» لحماية ودعم صغار الصيادين، ومبادرة «تتلف في حرير» التي تستهدف تقديم الدعم الفني لتطوير التصميمات المستخدمة في صناعة السجاد اليدوي، ومبادرة «طريقك أمان» لحماية العاملين في مجال خدمات التوصيل.

هذا كما أطلقت الدولة مبادرة التمكين الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة، والتي تستهدف توفير فرص عمل لإجمالي ٣٠ ألف مستفيد في ١٦ محافظة الأكثر عددًا في العمالة غير المنتظمة.

وفي إطار مشروع التدريب المهني «برنامج طفرة» فقد تم تدريب عدد ٣٠٠٠ عامل وعاملة في ٨ محافظات، كمرحلة أولى.

٥,٣

مليارات
جنيه

إجمالي المنحة الاستثنائية المقدمة من قبل
وزارة المالية للعمالة غير المنتظمة منذ
بداية جائحة كوفيد-١٩ حتى فبراير ٢٠٢١.

المبادرة الرئاسية برأمان

◆ ٤٢ ألف صياد من صغار الصيادين
تم دعمهم بتكلفة ٥٢ مليون جنيه.

◆ ٥,٩ ملايين جنيه قيمة المنصرف
كتعويضات لعدد ٢٤٥٠ صيادًا
و٩٤٨ صاحب مركب من العاملين
في بحيرة السد العالي وبحيرة قارون
بمحافظة الفيوم خلال فترة توقف
الصيد.

◆ ٦٨٠ مركب صيد لصغار الصيادين
تم إحلالها وتجديدها ضمن المرحلة
الثانية بتكلفة ٢,٢ مليون جنيه.



التموين والتجارة الداخلية

تسعى الدولة المصرية إلى تعزيز الأمن الغذائي باعتباره أحد الأبعاد الرئيسة للأمن الإنساني، وتبذل جهودًا حثيثة لتلبية احتياجات المواطنين من مختلف أنواع السلع، وخاصة الاستراتيجية منها.

هذا، وتُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا لتوفير السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتعتمد في هذا على البطاقات التموينية، التي تُعدُّ إحدى أهم أنواع الدعم الحكومي المُقدم إلى المواطنين.

هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتصحيح منظومة الدعم العيني للسلع الغذائية الأساسية التموينية، من خلال عدد من السياسات بما يسهم في تحسين توزيع الدعم والحد من توجيهه إلى غير مُستحققيه.

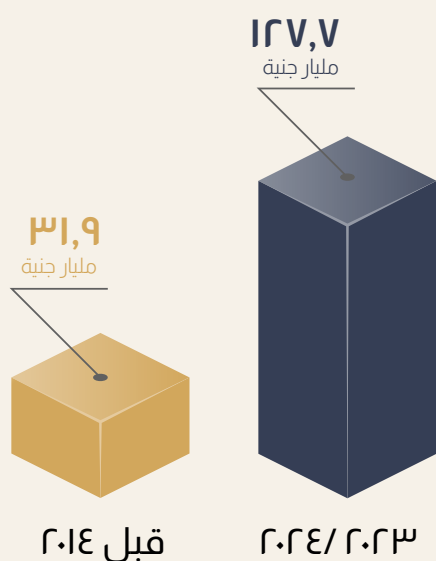
يأتي في مقدمة تلك السياسات، إيقاف العمل بنظام الدعم العيني وتحويله إلى نظام دعم نقدي مباشر، أو نظام للدعم عن طريق كوبونات الغذاء، واتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم، وهو ما تم بالفعل من خلال منظومة التموين الجديدة المطبقة في عام ٢٠١٩.

هذا إلى جانب موافقة مجلس النواب في يناير ٢٠١٧ على قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وفي عام ٢٠١٨، أقر مجلس النواب قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، والذي يوفر الحماية للمواطنين والاندضباط للسوق المحلية.

وحرصًا من الحكومة على رفع وعي وحماية المستهلك ضد الممارسات الضارة وتحقيق ضبط الأسواق فقد تم إنشاء أفرع لحماية المستهلك في محافظات الجمهورية كافة.

في السياق ذاته، تعمل الدولة على وضع مجموعة من البرامج الاقتصادية؛ والتي تهدف إلى سد الفجوة بين الطلب على السلع والمعروض بما يحقق الاكتفاء الذاتي؛ حيث وضعت خطة استراتيجية تتضمّن خمسة برامج أساسية لدعم قطاع التموين والتجارة الداخلية تتمثل في: توفير الأمن الغذائي، والتوسع في المناطق اللوجستية وسلاسل الإمداد، وتطوير ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية، ودعم السلع الأساسية، وضبط الأسواق وحماية المستهلك.

تطور قيمة دعم الخبز ودعم السلع التموينية
قبل ٢٠١٤ و ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤



المصدر: وزارة المالية.



١٥٩,٨

مليار جنيه

إجمالي قيمة المزايا الاجتماعية التي تتحملها
الدولة بالموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتمويل
برامج الحماية الاجتماعية مقابل ٤١ مليار
جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

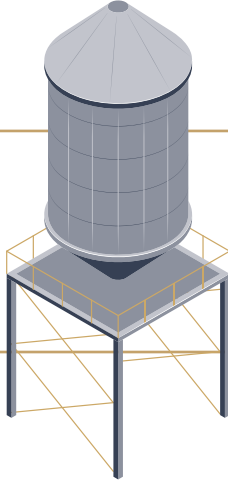


الأمّن الغذائي

بذلت الدولة على مدار التسع سنوات الماضية، جهودًا كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي، فوضعت استراتيجية لضمان الأمن الغذائي و لتلبية احتياجات السوق المحلية.

وتأسيسًا على ما تقدم، نفذت الدولة العديد من المشروعات التنموية لتعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح، من خلال التوسع في بناء الصوامع الجديدة، وزيادة القدرات للصوامع الموجودة.

وفي إطار الحد من الفقد والتلف للحبوب المُخزنة فقد وضعت الحكومة المصرية خطة لتغطية محافظات الجمهورية بصوامع الغلال اللازمة، وفي مقدمتها المشروع القومي للصوامع بمنطقة عرب العليقات التابعة لمدينة الخانكة، ويهدف هذا المشروع إلى إنهاء أزمة نقص الصوامع، والمساهمة في إنهاء استيراد القمح من الخارج، والسيطرة على المخازن البلدية.



إجمالي عدد الصوامع في مصر حتى عام ٢٠٢٣.

٨٣
صومعة



"نحن فخورون بكوننا شريكًا قويًا للحكومة المصرية في تنفيذ البرامج التي تتماشى مع رؤية البلاد لعام ٢٠٣٠؛ نتيجة لهذا التعاون القوي، نحن قادرون على توسيع نطاق نماذج التنمية المتكاملة الناجحة لمساعدة المزيد من المجتمعات المحتاجة، لا سيما في مثل هذه الأوقات الصعبة الناتجة عن جائحة «كوفيد-١٩»، حيث أصبح المزيد من الشعوب عُرضة للخطر."

منجستاب هايلى

المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في مصر

واتساقًا مع ما سبق، فقد قامت الدولة بالعمل على بناء وتطوير الصوامع؛ مما أسهم ذلك في زيادة السعة التخزينية للأقماع والغلال.

وحرصًا من الحكومة المصرية على زيادة المخزون السلعي الغذائي واحتفاظ البلاد برصيد استراتيجي آمن من القمح يغطي الاستهلاك المحلي، فقد قامت بإطلاق المركز الإقليمي لتكنولوجيا تخزين وتداول الحبوب بصومعة برقاش بمركز ومدينة منشأة القناطر مارس ٢٠٢١.

هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة وإعادة تأهيل شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية لتأمين الحد الأدنى من السلع الاستراتيجية والأساسية واستمرار تدفق الإمدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية.

ولضمان سلامة المنتجات ووصولها إلى المستهلك بجودة عالية، فقد تم افتتاح العديد من المناطق اللوجستية في مختلف محافظات الجمهورية.

تمكنت الحكومة المصرية من مواجهة تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية وما اثمرت عنه من نقص المعروض من السلع وارتفاع الأسعار حيث اتخذت حزمة من التدابير الحمائية تستهدف التخفيف من آثارها السلبية على المواطن وتأمين الغذاء وضمان عدم نقص أية سلعة. ومن أبرز هذه التدابير، اعتماد حافز استثنائي لتوريد القمح ونقله لتشجيع المزارعين على زيادة الكميات الموردة، توفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية لمدة لا تقل عن ٤ أشهر، والتوسع في حجم الصوامع الموجودة بما يؤمن سعة تخزينية لمحصول القمح والسلع الرئيسية .

اتصالا تخطط الحكومة لزيادة المساحة المزروعة من القمح لتوفير كميات أكبر من القمح المحلي خلال السنوات القادمة، بنحو ٢٠ ألف فدان، كما تم التوسع في زراعة القمح حيث بلغت المساحة المزروعة عام ٢٠٢٢ نحو ٣,٦٥ ملايين فدان بزيادة ٢٥٠ ألف فدان عن عام ٢٠٢١.

وفي إطار توجيهات القيادة السياسية بضرورة العمل على تأمين مخزون استراتيجي من السلع الأساسية والمنتجات الغذائية على مدار العام، فقد تم وضع أول حجر أساس لمخزن استراتيجي بمحافظة السويس على مساحة ١٠ أفدنة وبحجم استثمارات يقترب من ١,٥ مليار جنيه.

عدد المناطق اللوجستية المستهدف إنشاؤها على مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٣٠، مُقسمة إلى ٨ مناطق لوجستية محورية.

٦٠
منطقة

حجم الطاقات التخزينية داخل الصوامع عام ٢٠٢٣ مقابل ١,٢ مليون طن عام ٢٠١٤، بنسبة ارتفاع تصل إلى ١٩١,٧٪.

٣,٥
ملايين طن

عدد المطاحن التموينية عام ٢٠٢٢.

١٥٩
مطحناً

تكلفة إنشاء ثلاث صوامع (مريوط - الصباحية - العامرية) بمحافظة الإسكندرية.

١١٢,٣
ملايين جنيه

◀ تطوير منظومة الدعم

برز الاهتمام بدعم السلع الغذائية خلال التسع سنوات الماضية، في تحسين منظومة التموين القائمة منذ فترات طويلة. حيث جاء **إصلاح منظومة دعم السلع التموينية** كجزء من حزمة سياسات متكاملة في سبيل زيادة حجم السلع المقدمة للمواطنين وضمان وصوله لمستحقه، واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة.

وعليه، فقد ارتفع دعم الخبز ودعم السلع التموينية بشكل مستمر من حوالي ٣١,٩ مليار جنيه قبل ٢٠١٤ ليصل إلى ١٢٧,٧ مليار جنيه بالموازنة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وفي ظل تطبيق تلك المنظومة الجديدة للسلع التموينية، فقد زاد الدعم الموجه للمواطن بنسبة ٣٥٠٪، وأصبح المواطن يشتري السلع شهرياً وفقاً لاحتياجاته.

وعلى صعيد دعم منظومة الخبز، فقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة في هذا المجال وذلك من خلال „منظومة دعم الخبز“، حيث بدأ انطلاق المنظومة من خلال البطاقات الذكية في أغسطس عام ٢٠١٤، لتطبق في جميع محافظات الجمهورية. ونجحت منظومة دعم الخبز في القضاء على الطواير اليومية أمام المخابز، والقضاء على ظاهرة تسرّب الدقيق المُدعم.

كما تم تسهيل عملية استخراج بطاقة صرف خبز دون قيد أو شرط للمواطن الذي ليس لديه بطاقة تموينية. وقد ترتب على ذلك تقليل كمية الدقيق المُهدرة سنوياً والتي تتراوح قيمتها ما بين ١١ إلى ١٢ مليار جنيه كانت تذهب لغير المستحقين. وانخفاض كمية القمح المُستهلك بنحو ١,٩ مليون طن قمح عن عام ٢٠١٣

” أشاد البنك الدولي عام ٢٠١٦ بالتجربة المصرية في منظومتي دعم الخبز والسلع التموينية ونجاحهما كخطوة في سبيل تحقيق استراتيجية «التنمية المستدامة ٢٠٣٠»، وفي رفع وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري.”

إجمالي عدد المستفيدين
من منظومة دعم الخبز
بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢

٧١
مليون مستفيد

إجمالي عدد المستفيدين
من دعم السلع التموينية
بموازنة العام المالي
٢٠٢٣/٢٠٢٢

٦٣,٣
مليون مستفيد



نصيب دعم الخبز من إجمالي الدعم السلعي بالموازنة المُعدلة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

إجمالي عدد المخازن البلدية المدعمة عام ٢٠٢٢.

٣١ ألف مخبز

إجمالي قيمة دعم رغيف الخبز بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

٩١,٦ مليار جنيه

◀ تطوير المجمعات الاستهلاكية والبقالات التموينية

عملت الدولة خلال التسع سنوات الماضية على زيادة أعداد المجمعات الاستهلاكية والمنافذ التموينية في محافظات الجمهورية، وتطوير ما هو قائم منها وذلك لتوفير السلع والمنتجات الغذائية وطرحها للمواطنين بأسعار تنافسية للعمل على زيادة إقبال المواطنين على المجمعات.

وفي إطار جهودها لتطوير المجمعات الاستهلاكية، تم تطوير ورفع كفاءة ٥٧٤ فرعًا خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)، التي تعمل على توفير كافة السلع الغذائية بأسعار مناسبة، وقد بلغ إجمالي تكلفة مشروع تطوير المجمعات الاستهلاكية ٣٣٥,٤ مليون جنيه.

مشروع تطوير المكاتب التموينية

- ◆ يهدف المشروع إلى تطوير مكاتب التموين لتصبح مراكز خدمة مطورة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٤.
- ◆ ٥٩٣,٧ مليون جنيه التكلفة الاجمالية للمشروع حتى ٢٠٢٣
- ◆ ٣٧٨ مكتب تموين تم تطويرها وتحويلها إلى مراكز خدمة مطورة عام ٢٠٢٣.
- ◆ ٧ : ١٥ يومًا إضافة زمن استخراج البطاقات.



وفيما يخص المنافذ التموينية، فقد عملت الدولة على زيادة عدد المنافذ التموينية الثابتة والمتنقلة، على مستوى المحافظات، خاصة بالمناطق الأكثر احتياجًا؛ وذلك لتلبية احتياجات المواطنين من جميع السلع الغذائية بأسعار مناسبة.

مشروع جمعيتي



- ◆ مشروع أطلقته الدولة عام ٢٠١٦، بهدف زيادة شبكة التوزيع أو المنافذ الثابتة، وإتاحة السلع التموينية والحرّة لكل المواطنين.
- ◆ ٨٠٦٥ عدد المنافذ التابعة له حتى ٢٠٢٣.
- ◆ ١,٢ مليار جنيه التكلفة الاجمالية للمشروع حتى ٢٠٢٣.

◀ تعزيز الأسواق الداخلية والمنافذ التجارية

نجحت الدولة بالفعل في تحقيق العديد من الإنجازات في مجال تعزيز المنافذ التجارية، والأسواق الداخلية، وذلك من خلال إنشاء أسواق تجارية كبرى، وتطوير مكاتب السجل التجاري، وتحويلها إلى مكاتب نموذجية مُميزة، ودعم عملية التحوّل الرقمي في تقديم الخدمات التجارية، وذلك في إطار خطة الدولة لإعداد بنية تحتية قوية لمنظومة التجارة وتداول السلع.

بدأت الدولة في أكتوبر ٢٠١٨ بتنفيذ أول بورصة سلعية في الشرق الأوسط. بلغت تكلفة إنشاء البورصة السلعية حتى نهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٩١ مليون جنيه.

وفي سياق متصل، افتتحت الدولة عددًا من الأسواق المركزية الضخمة التي تزيد من توافر مختلف أنواع السلع وتغطي احتياجات السكان من الاحتياجات الغذائية اليومية. أبرزها: سوق الصالحية الدولي لتجارة الخضر والفاكهة، وبورسعيد الجديد للخضراوات والفاكهة، وسوق الأسماك الجديد بمحافظة بورسعيد.

وفي إطار توفير إطار عام لكل بيانات المنشآت الاقتصادية، مما يسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، فقد تم إطلاق مشروع الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية عام ٢٠١٨.

وعلى صعيد جهود الدولة في مجال التحوّل الرقمي وتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية، بما يسهم في خفض تكلفة الاستيراد والتصدير، وتقليل أسعار السلع والخدمات بالأسواق المحلية، فقد أطلقت الدولة في عام ٢٠١٩ منصة «النافذة الواحدة للتجارة القومية». اتصالاً، ولتنفيذ توجيهات الدولة نحو التحوّل الرقمي من أجل مستقبل أفضل للاقتصاد، وفي إطار تيسير الحصول على خدمات تجارية مميكنة ومتميزة فقد قامت الدولة بافتتاح العديد من المكاتب النموذجية بمختلف المحافظات.

وحرصًا من الحكومة المصرية في رفع كفاءة مستوى الخدمات المقدمة لأصحاب الأعمال والمنشآت التجارية، وتيسير عملية دمج القطاع غير الرسمي بتسجيل المنشآت التجارية كافة، وربط جميع مكاتب السجل مع البنوك؛ لتحقيق الشمول المالي المستهدف فقد تم تطوير مكاتب السجل التجاري، على مستوى الجمهورية، حيث تم تطوير ٥٧ مكتبا حتى ٢٠٢٣.

◀ الارتقاء بأداء الشركات الحكومية الغذائية

تسعى الدولة إلى الارتقاء بأداء الشركات الحكومية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وإعادة تطويرها وهيكلتها، لتصبح أحد أهم الفاعلين الرئيسيين في سوق الصناعات الغذائية، بما يؤدي إلى تعظيم الدور التنافسي لهذه الشركات بالأسواق المحلية والخارجية، ولتنفيذ تلك الأهداف، وضعت الدولة خطة عاجلة لإنقاذ هذه الشركات، وإعادة هيكلتها، باعتبارها ثروة قومية لمصر، وبما يضمن إيقاف الخسائر الذي تتعرض لها تلك الشركات منذ سنوات طويلة.

تأسيسًا على ذلك، بدأت الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتطوير شركاتها التابعة؛ لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة بالأسواق المحلية، وزيادة الفرص التصديرية لها، وتعزيز قيمة المنتجات الوطنية في السوق المحلية والعربية والدولية.

هذا كما عملت الدولة المصرية على زيادة المخزون السلعي الغذائي ليغطي الاستهلاك المحلي من ثماني أشهر إلى تسعة أشهر من خلال إنشاء المستودعات الاستراتيجية الإقليمية للسلع الأساسية عام ٢٠٢١، حيث جار إنشاء عدد ٧ مستودعات استراتيجية بتكلفة إجمالية ١٤ مليار جنيه. ومن المستهدف زيادة المساحات التخزينية لما يقارب مليون وثلاثمائة ألف متر مربع باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية.

في سياق مُتصلٍ، أطلقت الدولة المصرية خطتها لميكنة قواعد بيانات الشركات القابضة للصناعات الغذائية وشركات السلع مما يسهم في زيادة القدرة التفاوضية لعمليات شراء السلع، وتحسين عمليات التخطيط، ورفع كفاءة عمليات تداول السلع، وإدارة المخزون بفعالية.

هذا وقد تم الانتهاء من الإجراءات التنفيذية لمشروع تطوير الشركات وميكنة وربط نظم المعلومات للشركة القابضة والشركات التابعة في مجال تجارة السلع الغذائية عام ٢٠٢٣ بتكلفة إجمالية ٧٥٠ مليون جنيه بإجمالي ١٤٠ موقعًا (٨٨١ مجمعًا و عدد ٥١٥ مخزنًا و ٥ إدارات)

وإيمانًا من القيادة السياسية بأهمية الحد من الممارسات الضارة وإحكام السيطرة على سوق المشغولات الذهبية، والمعادن النفيسة، وزيادة القدرة التصديرية، ورفع ثقة المتعاملين فيها، وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية فقد تم تدشين مشروع التكويد والدمغ بالليزر للمشغولات الذهبية والمعادن الثمينة في عام ٢٠٢٣ بتكلفة بلغت حوالي ٥٠ مليون جنيه.

وفي إطار سعي الدولة إلى عقد الاتفاقات والشراكات الاستراتيجية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي، تم الإعلان عن تأسيس أول شركة مساهمة مصرية سودانية: "الشركة المصرية السودانية للتنمية والاستثمارات المتعددة".



الأمن والعدالة

جاء التوجُّه الاستراتيجي للدولة مُتسقًا مع ذلك التوجُّه العالمي؛ لتعزيز الأمن والعدالة من خلال تحقيق التنمية، وتضمنين حقوق الإنسان في مختلف أبعادها، والتأكيد على وجود نظام قضائي وقانوني قوي يعزِّز من النفاذ إلى العدالة.

وبناءً عليه، أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا لإرساء الأمن والعدالة في مصر؛ بدءًا من تأطير المبادئ الحاكمة لذلك في مواد الدستور المصري لعام ٢٠١٤، وحتى الاستراتيجيات والمبادرات والسياسات التي يُنَاط بها تحسين منظومة الأمن والعدالة على مستوى الدولة ككل، تأكيدًا على حقوق المواطن المصري.

ولترجمة ذلك على أرض الواقع، وضعت الدولة استراتيجيات عديدة تُمكنها من إرساء الأمن الوطني على مختلف المستويات، وجاء في مقدمتها استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، بحيث لا يقتصر الأمر على المُواجهة الأمنية فحسب، وإنما يمتد ليشمل كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنمية، مع إيلاء البُعد الفكري والأيدولوجي الأولوية اللازمة باعتباره المُحفز الرئيس لارتكاب الأعمال الإرهابية.

وقد انطلقت تلك الاستراتيجية من ضرورة الحفاظ على مقومات الدولة الوطنية ومؤسساتها، واحترام مبدأ المسؤولية الرئيسة للدولة، ومركزية دور مؤسساتها الوطنية المعنية بإنفاذ القانون في سياق جهود مُكافحة الإرهاب والتطرف، وضرورة احترام ما يتصل بمبدأ سيادة الدول في هذا الشأن.

هذا كما تعمل الدولة على تعزيز الأمن بجميع أشكاله وأبعاده، وعليه، فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٦ - ٢٠٢١)؛ في إطار حرص الدولة المصرية على الاستفادة القصوى من أوجه التعاون الدولي المتاحة بمقتضى المواثيق الدولية النافذة، إضافة إلى التنسيق الكامل بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية؛ لمعرفة الأسباب التي تؤدي لتلك الجريمة ووضع العقوبات لها.

هذا كما أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في سبتمبر ٢٠٢٢ المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر للفترة من (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦).

واستمراراً لجهود الدولة المصرية المنطلق من إيمانها العميق بأهمية حقوق الملكية الفكرية، فقد تم "إعلان القاهرة لحماية حقوق الملكية الفكرية" في مايو ٢٠٢٣، والذي يقدم رؤية متكاملة لخلق بيئة معززة لحقوق الملكية الفكرية تغطي مختلف الجوانب التشريعية والقضائية والآليات المحفزة والأدوات المعاونة لدعم وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووضع أطر التنسيق والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

إجمالي عدد المحاكم في مصر
عام ٢٠٢٢.

٣٨٠
محكمة

نسبة التراجع في معدل الجريمة في
مصر عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١.

١٣,٦٪

إجمالي ما تم توريده لخزانة الدولة
عام ٢٠٢٢ من قضايا التهريب الجمركي
والضريبي المتصالح فيها.

٣١٩
مليون جنيه

إجمالي ما تم إنفاقه على مشروعات
تم تنفيذها وأخرى جاري تنفيذها وتتبع
وزارة العدل، خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٤).

١٣,٤٥
مليار جنيه



◀ نحو مزيد من الجهود لتعزيز الأمن العام

أدركت الدولة أنه من الأهمية إدراك مسؤولي الأمن أن أولوية مهمتهم تكمن في أمن المواطن وأن أمنه لا يقف عند كفالة الحرية الشخصية وصونها، لذا بُذلت جهود مضنية في تقليص العمليات الإرهابية بالسير في اتجاهين أساسيين؛ الأول اتجاه أمني ويتمثل في قطع الإمدادات عن الجماعات الإرهابية وملاحقتها، والثاني اتجاه تنموي من خلال إطلاق المشروعات التنموية في المناطق الأكثر عرضة لوجود تلك الجماعات، فضلاً عن إطلاق المبادرات والحملات التوعوية.

وفي خضم التطرق لمكافحة الإرهاب تأتي خطة العملية الشاملة «سيناء ٢٠١٨» لاستئصال جذور الإرهاب، والتي أسفرت عن عدد من النجاحات المتتالية خلال عام ٢٠١٨؛ من أبرزها: إنشاء وحدة مكافحة الإرهاب بقطاع الأمن المركزي بوزارة الداخلية، وتم في هذا الإطار كشف غموض ٥٢٠٨ جنایات شديدة الخطورة، وضبط مرتكبي ٢٠ جريمة خطف، وكذا ضبط ٢٧٣٢ تشكيلةً عصابةً، وضبط ٩٠٥٥ قضية سلاح ناري غير مرخص، وضبط ١٦٣ قضية ورشة لتصنيع الأسلحة.

هذا الى جانب تأمين المناطق الحدودية على جميع الاتجاهات الاستراتيجية وإحكام السيطرة على المنافذ الخارجية للدولة ومجابهة عمليات التسلل والتهرب للأسلحة التي تهدد أمن واستقرار الجبهة الداخلية.

وفي السياق ذاته، قامت القوات البحرية بعمليات التأمين البحري وحماية الأهداف الاستراتيجية وقطع خطوط إمداد العناصر الإرهابية عن طريق البحر وتأمين الأهداف الاقتصادية في المسرح البحري.

وبالإضافة إلى جهود الدولة لحفظ الأمن على المستوى الفردي والجماعي، فإنها سعت أيضاً إلى حفظ الأمن على المستوى القومي، وذلك من خلال توسيع اختصاصات وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

حيث قامت الدولة بإقرار عدد من القوانين في هذا الشأن والخاصة بمكافحة الإرهاب وتنظيم قوائم الكيانات الإرهابية وتنظيم إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية.

وتتويجاً لهذه الجهود في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني فقد تمكنت وزارة الداخلية من القبض على ١١٦ بؤرة إرهابية، فضلاً عن ضبط العديد من الكيانات التجارية المتورطة في تقديم الدعم لتنظيم الإخوان المسلمين خلال عام ٢٠٢٢.



POLICE



◀ البنية التحتية الشرطية

وتنفيذًا لمحاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان المُنطلقة في عام ٢٠٢١، وتنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتحديدًا الهدف السادس منها والخاص بحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع عبر الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية.

وعليه، قامت الدولة بتطوير عدد من أقسام الشرطة بمحافظات الجمهورية حيث تم الانتهاء من تطوير أقسام الشرطة في عدد من المحافظات منها: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وجنوب سيناء. شملت أعمال التطوير: تطوير مكاتب حقوق الإنسان بالأقسام، والاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة وميكنة إجراءات العمل.

هذا كما شملت عمليات التطوير تطوير عدد من مقرات الإدارات الأمنية ونحو ١٠٢ سجل مدنيّ على مستوى الجمهورية في يونيو ٢٠٢٠،

في سياق متصل، امتدت جهود الدولة بهذا المجال لتشمل افتتاح عدد من المقرات الأمنية الجديدة، وتزويدها بأحدث الأجهزة المتطورة، والتي تُسهم في تقديم جميع الخدمات الأمنية للمواطنين بسهولة ويسر.

استمرارًا لحرص الدولة على مواكبة أوجه التطوير والتحديث بهدف التيسير على المواطنين في تقديم الخدمات الجماهيرية والتوسع في مجال تقديم تلك الخدمات على مستوى الجمهورية فقد تم تدشين وحدات متنقلة لتقديم خدمات تجديد ترخيص السيارات وفحصها فنيًا على مدار الأسبوع في بعض المحافظات كمرحلة أولى، وكذا الدفع بخدمة سيارات متنقلة لتقديم خدمة الملصق الإلكتروني.

وتفاعلا مع المبادرة الرئاسية (حياة كريمة)، تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢٣١ نقطة شرطة، والتي تمثل المستهدف من المرحلة الأولى للمبادرة.

وإنفاذًا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فقد استمرت الدولة المصرية في تنفيذ خطتها الرامية لغلق السجون العمومية القديمة واستبدالها بمراكز إصلاح وتأهيل عصرية متطورة حيث تم إنشاء ٣ مراكز جديدة للإصلاح والتأهيل خارج الكتل السكنية خلال عام ٢٠٢٢ في العاشر من رمضان، ١٥ مايو، أخميم الجديدة.



وزارة الداخلية

٣٣٠

قسمًا

عدد الأقسام ومراكز الشرطة التي تم تطويرها على مستوى الجمهورية.

٣١

مركزًا

عدد مراكز الأحوال المدنية التي تم إنشاؤها بمراكز التسوق التجارية عام ٢٠٢٢.

٤٤٨

مقرًا

عدد مقار الأحوال المدنية التي تم تطويرها على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٢٢.

٢٨

وحدة مرور

عدد وحدات المرور التي تم تطويرها في عام ٢٠٢٢

٧

مديريات أمن

عدد مديريات الأمن التي تم إنشاؤها بالمدن الجديدة في محافظات: الدقهلية، بني سويف، المنيا، أسيوط، الأقصر، أسوان، دمياط، إضافة إلى مديرية أمن مدينة العلمين الجديدة.





الكوادر البشرية الشرطية..

تطوير وتدريب مستمر

تعمل الدولة المصرية جاهدة على تحسين منظومة الأمن، وتطبيق مبادئ العدالة تحت مظلة تعزيز حقوق الإنسان ولن يتحقق هذا إلا من خلال تنمية القدرات والمهارات للعنصر البشري لديها؛ حتى يتسنى تنفيذ الرؤى، وتطبيق الاستراتيجيات التي تُطلقها الحكومة.

وفي هذا السياق قامت الدولة متمثلة في وزارة الداخلية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٢ بعقد العديد من اللقاءات التوعوية والتثقيفية للعاملين لديها. استهدفت تلك اللقاءات في جانب منها تطوير المعاملة العقابية للمسجونين.

وعلى صعيد دور المؤسسات الفرعية التابعة لوزارة الداخلية في تنمية الموارد البشرية وصقل مهاراتها؛ تولي أكاديمية الشرطة اهتمامًا كبيرًا لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لدى ضباط الشرطة؛ لتمكينهم من حماية حقوق الإنسان، وصون حرياته الأساسية في مُختلف مراحل وإجراءات العمل الأمني، خاصةً تلك التي تخص تعامل المواطن مع الأجهزة الشرطية لتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، ودعم جهود المشاركة الشعبية في مكافحة الجريمة والوقاية منها

كذلك اهتمت أكاديمية الشرطة في إطار المأموريات الخارجية بإيفاد عدد من ضباط الأكاديمية في بعثات دراسية وتدريبية؛ للوقوف على أحدث الرؤى حول تفعيل حماية حقوق الإنسان؛ كما يهتم مركز «بحوث الشرطة» التابع للأكاديمية الشرطة بالأنشطة العلمية المتعلقة بموضوعات العدالة الجنائية بأبعادها ومجالاتها المتعددة، كما يطلق المركز آليات لتحسين معاملة الجمهور بمشاركة أجهزة الوزارة المعنية لتنمية الوعي الأمني لدى رجال الشرطة، هذا إلى جانب حرص المركز على تنظيم ندوات في مجال حماية حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية؛ كما يصدر مركز البحوث سنوياً كتيب «دليل الخدمات الشرطية» الذي يتضمن الخدمات التي تقدمها الشرطة للمواطنين.

واستكمالاً لما سبق فقد تم عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل للكوادر الشرطة ولغيرها من العاملين بقطاعات الدولة فضلاً عن الكوادر الأمنية والشرطية في الدول العربية والأجنبية وطلبة الجامعات.



عدد النزلاء بالسجون الذين تم
استكمال تعليمهم بالمراحل العلمية
المختلفة.

٥٠٤,١
آلاف

عدد النزلاء بالسجون الذين تم إجراء
كشف طبي لهم.

٢+
مليون

عدد النزلاء الذين تم إجراء عمليات
جراحية لهم.

٥,٥
آلاف

عدد حالات الالتماس الاجتماعي التي
تم تنفيذها.

٤٤٧,٣
ألف

عدد ورش العمل والدورات التدريبية
التي تم تنظيمها للكوادر الشرطية
ولغيرها من العاملين بقطاعات الدولة
فضلاً عن الكوادر الأمنية والشرطية
في الدول العربية والأجنبية وطلبة
الجامعات خلال عام ٢٠٢٢.

٦٠١
ورشة عمل
ودورة تدريبية

مؤسسات قضائية فعّالة

وتتخذ الجمهورية الجديدة من العدالة الناجزة ركناً أساسياً لها، وذلك باعتبارها حقاً من الحقوق الأساسية للمواطن، وتستهدف العدالة الناجزة في فلسفتها تحقيق العدالة بسرعة ودون تأخير مع الحرص في الوقت ذاته على أن تكون الأحكام عادلة ودقيقة.

وفي هذا السياق أولت الدولة المصرية كثيراً من الاهتمام والرعاية للمؤسسات العدلية المصرية بكافة أشكالها وتخصصاتها، فضلاً عن بذل قصارى الجهد لتيسير الخدمات على المواطن، واعتمدت الدولة في هذا الإطار على أدوات التكنولوجيا الحديثة، لرقمنه منظومة العدالة في مصر، كما أولت الرعاية اللازمة لمنظومة القوانين والتشريعات التي تمس حياة المواطن بصورة مباشرة.

وفي السياق ذاته، فقد قامت الدولة المصرية على مدار السنوات التسع الماضية بتطوير المنظومة القضائية من خلال تطوير الهيكل القضائي، عبر إنشاء جهات جديدة، وتفعيل وتطوير الجهات القائمة، واستحداث أدوار جديدة لها تتناسب مع التغيرات الحاصلة في المجتمع المصري، فضلاً عن إدخال كوادر بشرية جديدة، وانتقاء المتميزين، وفقاً لمعايير الكفاءة، لتولي المناصب القيادية.

وفي سبيل الارتقاء والتطوير المستمر في الهيكل القضائي المصري، فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية، برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة ومحكمة استئناف القاهرة والنائب العام.

هذا كما عملت الدولة المصرية بمزيد من العناية ووفق الأساليب العلمية المتبعة في تحديد أعداد من يتم ترقيتهم سنوياً بالهيئات والجهات القضائية بما يراعي حاجة العمل ويكفل المساواة النسبية.

واتصالاً، فقد أقرت الدولة منظومة فرض وإنفاذ القانون من خلال إنشاء وتفعيل النظام القضائي الموحد؛ لتوفير بيئة متكامل فيها جهود المؤسسات القضائية المختلفة من خلال بناء نظام قضائي مُمكن وموحد يجمع الأطراف المسؤولة عن تحقيق العدالة كوزارة الداخلية، والنيابة العامة، والمحاكم باختلاف درجاتها.

النظام القضائي الموحد

◆ يعمل هذا النظام على تقديم جميع خدمات المتقاضين في أسرع وقت وبأقل جهد.

◆ تتضمن المرحلة الأولى تفعيل النظام في "٤٧" محكمة تشمل: "٥" محاكم استئناف في محافظات: الإسماعيلية وبورسعيد والسويس و مطروح، و"٢" محكمة اقتصادية في محافظتي الإسكندرية والإسماعيلية، و"٧" محاكم ابتدائية؛ أبرزها: محكمة القاهرة الجديدة الابتدائية، بالإضافة إلى "٣٣" مأمورية ابتدائية ومحاكم جزئية بالقاهرة ومحافظات الوجه البحري وغرب الجمهورية.

◆ بلغت التكلفة الإجمالية نحو ٢٦٢ مليون جنيه.



وعلى صعيد تعديل صلاحيات العديد من الجهات القضائية، وخاصة المحاكم الاقتصادية. فقد وافق مجلس النواب في يوليو 2021، على تعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون 146 لسنة 2019. كما تم تعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا في أغسطس 2021، بموجب القانون رقم 137 لسنة 2021، والمتعلق بإضافة اختصاصات جديدة من شأنها توسيع سلطات المحكمة الدستورية العليا،

وعلى مستوى تحسين أداء مؤسسات السلطة القضائية وزيادة خدماتها، أطلقت الدولة استراتيجيات عديدة تمكنها من إرساء العدالة، وجاء في مقدمتها؛ وضع مجلس إدارة نادي القضاة "استراتيجية تطوير القضاء 2019 - 2023"، والتي تتضمن رؤية ومحاور واضحة لتطوير منظومة القضاء المصري، بما يتوافق مع خطط الدولة المصرية للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".

وفي إطار الخطة الوطنية لرفع كفاءة المحاكم على مستوى الجمهورية وإعداد مقار لائقة للمحاكم لخدمة المتقاضين، وتقريب العدالة للمواطنين، وذلك من خلال إنشاء أبنية متطورة حديثة وتزويدها بأحدث الأجهزة الخاصة بتسجيل الدعاوى وحفظ المستندات. وقد تم افتتاح عدد من مجمعات المحاكم بمحافظة الجمهورية.

وبجانب المجمعات، تم تطوير وافتتاح عدد من المحاكم، تنفيذًا لتوجيهات الدولة بتطوير ورفع كفاءة دور العدالة، وتوفير بيئة عمل مناسبة للقضاة والمتقاضين.

وفي إطار جهود الدولة لتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين، تم تطوير مكاتب الشهر العقاري بالمحافظات؛ حيث كانت تعاني من التكديس الكبير؛ مما يتسبب بطول انتظار المواطنين، وصعوبة الحصول على الخدمات. وحرصًا من القيادة السياسية بالعمل على تطوير العمل القضائي والإداري، وتقديم الخدمات ذات الصلة باستخدام الوسائل التكنولوجية؛ لتقدم وجهًا عصريًا للعدالة في مصر يتماشى مع الجمهورية الجديدة، فقد تم التوجيه بإنشاء مدينة العدالة في العاصمة الإدارية.

٣٣٣

مكتبًا

عدد مكاتب الشهر العقاري التي تم تطويرها ورفع كفاءتها وجارٍ العمل على تطوير «٣٠» مكتب شهر عقاري في الوقت الحالي.

٨

محاكم

عدد المحاكم الاقتصادية في مصر، وهي: محكمة القاهرة، ومحكمة الإسكندرية، ومحكمة طنطا، ومحكمة المنصورة، ومحكمة الإسماعيلية، ومحكمة بني سويف، ومحكمة أسيوط، ومحكمة قنا.



٥١٧

مكتب توثيق

عدد مكاتب التوثيق المميكنة
في ٢٠٢٣.

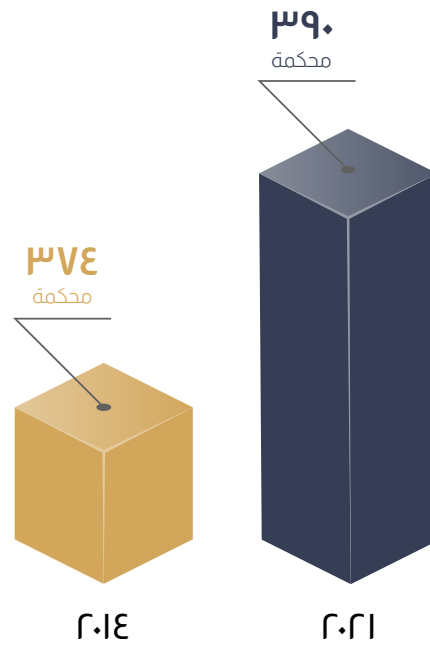


٣٢٩

محكمة

عدد المحاكم التي تم رفع كفاءتها.

إجمالي عدد المحاكم في مصر خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤



المصدر: وزارة العدل.

* البيان لا يشمل محاكم الأسرة (٢٥٥ محكمة)، ومحاكم الطفل (٣ محاكم)، ومحاكم مأمورية استئناف (٣٥ محكمة).

وفي إطار حرص الدولة المصرية على تحسين بيئة الأعمال وإيجاد آلية جديدة لسرعة الفصل في المنازعات التجارية والاستثمارية، بما يوفر الوقت والجهد، بما يضمن تحقيق جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. فقد تم تعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ كخطوة تشريعية جديدة، نحو أعمال مبدأ التخصص القضائي، الذي يحقق جودة العملية القضائية، من حيث الإنجاز المتقن والسريع للدعوى.



عدد الدعاوى التحكيمية (استثمارية وتجارية) وعدد ١٨ نزاعاً (استثمارياً وتجاريّاً) تم تسويتها وديّاً خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٠).

دعوى

في هذا السياق، وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصري، على مشروع قانون لتنظيم إجراءات الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية في ديسمبر ٢٠١٩، كآلية جديدة لتسوية النزاعات المدنية والتجارية، بدلاً عن التقاضي وعن ساحات المحاكم. وذلك للتغلب إشكاليات بيئة الاستثمار في مصر على مستوى النزاعات المدنية والتجارية، وخلق بيئة إيجابية للاستثمار في مصر.

اتصالاً، تم تشكيل "اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار" عام ٢٠١٩، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وتتولى اللجنة بحث الخلافات الناشئة بين أطراف عقود الاستثمار ودراساتها، ويكون لها في سبيل ذلك وبرضا أطراف التعاقد إجراء التسوية اللازمة لمعالجة اختلال توازن تلك العقود، ومد الآجال أو المدد أو المهل المنصوص عليها فيها.

وتتويجاً لما سبق، نصت المادة ٩١ من القانون أيضاً على إنشاء مركز مستقل للتحكيم والوساطة يُسمى "المركز المصري للتحكيم والوساطة"، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتولى المركز تسوية منازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين المستثمرين، أو بينهم وبين الدولة، وذلك في ظل أحكام القوانين المصرية المنظمة للتحكيم وتسوية المنازعات.

جدير بالذكر أنّ الدولة لم تكتفِ بتطبيق آليات لتسوية المنازعات على المستوى الداخلي، بل امتدت تلك الجهود على المستوى الدولي، ففي عام ٢٠١٥، تم تأسيس إدارة التحكيم والمنازعات الدولية والتي تختص بمتابعة المنازعات التحكيمية، ودراسة الموقف التحكيمي للقضايا والمنازعات الدولية المرفوعة من الدولة أو عليها والجهات أو الهيئات التابعة لها.

◀ رقمنة خدمات العدالة والأمن

سباق مع الزمن تشهده مؤسسات الأمن والعدالة في مصر، تنفيذًا لتكليفات القيادة السياسية، للانتهاء من خطة تطوير منظومتي الأمن والقضاء والالتحاق بركاب الثورة التكنولوجية، لمواكبة العصر والتحول الرقمي وميكنة عمل تلك المؤسسات.

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة المصرية عن الانتهاء من ٩ خدمات تكنولوجية ضمن مشروع «عدالة مصر الرقمية»، والذي يهدف إلى تطوير المنظومة القضائية، وتحقيق العدالة الناجزة باستخدام التكنولوجيات الحديثة من خلال إنشاء منظومة قضائية تكنولوجية موحدة تسهم في تطوير آليات التقاضي أمام المحاكم. تضمن مشروع عدالة مصر الرقمية مشروع إنفاذ القانون، الذي يسمح للمحامين بإقامة الدعوى عن بعد من خلال موقع مصر الرقمية، وسداد الرسوم إلكترونياً بدلاً من التوجه إلى المحكمة، وهذا ويتم تحريك الدعوى عن بعد.

هذا وقد تم تطبيق «مشروع إنفاذ القانون» في عدد ١٠ دائرة محكمة، كما تم إطلاق خدمة تحريك الدعوى عن بعد في عدد ١٤ محكمة ابتدائية.

أما عن مشروع التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية، فقد بدأت الحكومة من خلال رؤيتها الخاصة بالتحول الرقمي لإجراءات التقاضي، في العمل على تفعيل التعديل الذي تم إدخاله على قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، والخاص بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بعد أمام المحاكم الاقتصادية.

وسعيًا من الدولة نحو حفظ ملفات القضايا الورقية إلكترونياً وإتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية، فقد تم إطلاق خدمة الأرشفة الإلكترونية، حيث تم الانتهاء من حفظ ١٥٠ ألف قضية، بواقع ١٠ ملايين ورقة، كما تم الانتهاء من أرشفة قضايا العديد من المحاكم.

أما عن خدمة السجل العيني الإلكتروني، فهو يعد من المشروعات الرقمية المهمة حيث يعمل على ربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية، وعمل رقم قومي لكل عقار في مصر، وذلك بهدف إيجاد نظام معلوماتي يمكن من خلاله خلق هوية رقمية لكل عقار في نطاق الجمهورية.

لم تتوقف مشروعات التحول الرقمي عند المحاكم، ومكاتب الشهر العقاري فحسب، بل امتدت كذلك إلى النيابة العامة، حيث تم إطلاق استراتيجية النيابة العامة للتحول الرقمي في أكتوبر ٢٠٢١؛ بهدف تيسير الإجراءات على المواطنين، وتحسين تقديم الخدمات إليهم، وتحقيق العدالة الناجزة، والارتقاء بأداء النيابة العامة ودعم اتخاذ القرار بها.

”
تم تشغيل منظومة «فرض وإنفاذ القانون»
في محاكم الجرح والجرح المسألفة
(المرحلةن الأولى والثانية) في ٧ محافظات
هي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، مطروح،
بورسعيد، السويس، الإسماعيلية.



التسامح والتعايش الديني

تسارعت وتيرة جهود الدولة على كافة الأصعدة: سياسيا، واجتماعيا، وتشريعيا، لبناء دولة تعلي وترسخ قيم المواطنة والانتماء والعيش المشترك وعدم التمييز والمساواة بين مختلف طوائف الشعب في الحقوق والواجبات، فضلا عن توفير حياة كريمة لجميع المواطنين لا تميز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر.

هذا، وقد جاءت العديد من التشريعات المصرية خلال السنوات التسع الماضية؛ لتعزيز قيم التسامح في المجتمع المصري؛ ومنها:

القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨، والخاص بإنشاء «المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف»، لمكافحة التطرف والإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وقد وضع هذا القانون نُصب أعينه الحقوق الأساسية للإنسان التي لا يجوز التعدي عليها حتى في أحوال مكافحة الإرهاب.

القانون رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية.

القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٩ لتعديل بعض أحكام قانون المنظمات النقابية العمالية رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧، ليمنح العمال الحق في تكوين النقابات التي تضمن حقوقهم دون تمييز ضدهم، ونص على حظر حلها أو حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي.

القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو القانون الذي يُجرّم جميع أشكال تهريب المهاجرين ويقرّر حقهم في العودة الطوعية، ويلزم الدولة بتوفير التدابير المناسبة لحماية حقوقهم.

القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ لتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز استقلاله من حيث طريقة تشكيله، واستقلال موازنته.

القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٦ الخاص بتنظيم بناء وترميم الكنائس، والذي تضمّن ولأول مرة تحديداً منضبطاً للقواعد والإجراءات التي يتعين اتباعها للحصول على ترخيص بأي عمل من أعمال البناء المتعلقة بالكنيسة.

واستكمالاً لتحركات الدولة، أطلقت الدولة في ١١ سبتمبر ٢٠٢١ «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، وهي الاستراتيجية الأولى من نوعها في مصر، وتعمل محاورها الرئيسة على ترسيخ التسامح بالمجتمع واحترام الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.



التقاء الأديان

في خضم الحديث عن التقاء الأديان، تستمر جهود الأزهر الشريف والكنائس المصرية في العمل معًا تحت مظلة مبادرة «بيت العائلة المصرية»، للتأكيد على قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، وتدريب الوعاظ، والقساوسة على الخطاب الديني الوسطي.

هذا، وقد أطلقت الدولة مبادرة «الأزهر يجمعنا» بالتعاون مع الأزهر الشريف في مراكز الشباب لنبذ العنف، والتعصب الديني، والأفكار المتطرفة والتكفيرية بين الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف بتنظيم «منتدى السمحة والوسطية» من أجل نشر ثقافة الحوار، وترسيخ التسامح، ونبذ آفات التعصب والإرهاب والكرهية الدينية.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أطلقت الكنائس المصرية مبادرات وأنشطة متنوعة هدفت إلى نشر الفكر المستنير، وتأكيد القيم الإنسانية المشتركة التي تدعو إليها جميع الأديان.

”واعلموا أيها الشباب أن الناس ينبذون الأديان ويكفرون بها حين يثبّع فيها الغلو والتطرف“

الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف



”قرار تعيين مسيحي لأول مرة كرئيس للمحكمة الدستورية العليا في مصر هو قرار تاريخي اتخذته الرئيس السيسي“

AL-MONITOR

”الرئيس السيسي هو أول رئيس مصري يحضر قداس عيد الميلاد بالكاتدرائية“

The Washington Post

إجمالي عدد المساجد التي تم فرشها خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣) بتكلفة مالية تقدر بـ ٧,٦٥ مليون جنيه.

١٤٨٦٢
مسجد

عدد الكنائس والمباني التي تم تقييدها وتوفيق أوضاعها بالجمهورية حتى مايو ٢٠٢٣.

٢٩٧٣
كنيسة ومبنى تابعًا



اتصالاً، تم تشكيل اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس في يناير 2017، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 6 وزراء، وممثلين عن الطائفة المعنية وعن جهات سيادية، لدراسة الطلبات بشأن تنظيم وبناء وترميم الكنائس.

اتصالاً، نفذت الدولة خطة بقيمة 70 مليون دولار أمريكي من أجل ترميم بعض الآثار المصرية، والتي من بينها المعابد اليهودية، فضلاً عن قيام الدولة بترميم بعض الآثار الدينية الواقعة في مسار رحلة العائلة المقدسة، وتم افتتاح 7 مواقع من إجمالي 14 موقعاً.

وتتويجاً لجهود الدولة المصرية في مجال التقاء الأديان، فقد تم افتتاح مسجد الفتاح العليم وكاتدرائية ميلاد المسيح في العاصمة الإدارية الجديدة تحقيقاً لمبادئ المواطنة الكاملة للمصريين جميعاً، والعمل على تعزيز العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد.

وعلاوة على ما سبق فقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء وتطوير العديد من دور العبادة بمختلف المحافظات تأكيداً على تعزيز قيم ومبادئ التسامح والتعايش.

وفي إطار اهتمام القيادة السياسية بالعلم والثقافة، ونشر صحيح الدين، ونبذ الإرهاب والتطرف فقد تم افتتاح مركز مصر الثقافي الإسلامي، بالعاصمة الإدارية الجديدة والذي يعد بمثابة منارة للتوير ومواجهة الأفكار المتطرفة.

◀ دور الدولة في إثراء التسامح والتعايش

عملت الدولة على مدار السنوات التسع الماضية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣، على ترسيخ قيم التعايش والتسامح داخل مصر، وعلى المستوى العالمي.

وكانت لجهود الحكومة بهذا المجال أصداءً مميزة خاصة على المستوى الدولي؛ حيث تنوعت هذه الجهود بين تنظيم المؤتمرات الدولية التي تحت على نشر التسامح والتعايش، والمشاركة في الفعاليات الدولية التي أطلقتها دول العالم الأخرى بهذا المجال، إلى جانب إطلاق العديد من المؤسسات والمبادرات التي تستهدف مختلف دول العالم، بما يُسهم في ترسيخ مبادئ التسامح.

كما، استحدثت الدولة مجموعة من البرامج من بينها برنامج «قوافل السلام الدولية»، بهدف تعزيز السلم في المجتمعات، ونشر ثقافة التسامح والتعايش المشترك، وبناء جسور الحوار والتعايش بين أبناء الحضارات والثقافات المختلفة. وقد استهدفت هذه القوافل عددًا كبيرًا من البلدان.

أما بشأن جهود الدولة لإنشاء عدد من المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تُمكنها من نشر ثقافة التسامح والتعايش، فكان من أبرز تلك المراكز، «مركز حوار الأديان بالأزهر»، بهدف نشر ثقافة الحوار بين الأديان وتعزيز ثقافة قبول الآخر، والتأكيد على القيم الدينية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية المختلفة في هذا المجال في مصر.

وفي إطار العمل على دعم القارة السمراء عبر قوافل دعوية لنشر ثقافة التعايش السلمي وقوافل طبية لمساعدة المحتاجين وعلاج غير القادرين، فقد تم افتتاح المقر الإقليمي لاتحاد جامعات شمال إفريقيا بجامعة الأزهر، وتشكيل لجنة مختصة بالشؤون الإفريقية بالأزهر الشريف منوطة بذلك.

كذلك شارك مرصد الأزهر منذ نشأته ثلاث مرات في اجتماعات «لجنة مكافحة الإرهاب» في «مجلس الأمن الدولي»، وركزت الخطابات خلال هذه الاجتماعات حول مكافحة التطرف، وتعزيز قيم التسامح والسلام، واحترام التعددية والاختلاف.

وتتويجاً للجهود المصرية، تم اختيار مصر في أبريل ٢٠٢٢ كرئيس مشارك - مع الاتحاد الأوروبي - للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وذلك للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥، الذي يعتبر من أهم الآليات الدولية المعنية بتطوير المنظومة القيمية لمكافحة الإرهاب والتطرف.

وفي مايو ٢٠٢٣ ترأست مصر والاتحاد الأوروبي الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التنسيقية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وقدمت مصر والاتحاد الأوروبي رؤيتهما بشأن التوجه الاستراتيجي للمنتدى وأهدافه خلال فترة ولايتهما ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

وفي إطار دور وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج في التواصل مع أبنائها بالخارج وتعميق قيم الولاء والانتماء لديهم، فقد قامت بتنظيم فعاليات ملتقى لوجوس الثالث للشباب الأقباط بالخارج، وشارك فيه ما يقرب من ٢٠ شاب وفتاة من ٣٠ دولة تمثل كافة دول العالم، وذلك لتعريف الشباب القبطي المهاجر بوطنهم الأم وبحضارتهم وتاريخهم، والتأكيد على انتمائهم وولائهم للوطن.



MINISTRY OF ENDOWMENT



وزارة الأوقاف

MINISTRY OF
ENDOWMENT



وزارة الأوقاف

إيرادات هيئة الأوقاف
المصرية خلال عام ٢٠٢٢.

٢,٠
مليار جنيه



◀ نشر المعرفة والثقافة السمحة

أطلقت الدولة العديد من البرامج والفعاليات التي هدفت من خلالها إلى نشر الثقافة السمحة وتعزيز القيم المجتمعية الأصلية بالمجتمع المصري، ونشر قيم التسامح وتقبل الآخر والتعايش بين طوائف الشعب المصري باختلاف ثقافتهم ومعتقداتهم، وبث قيم المواطنة والمشاركة والاحترام وقبول الاختلاف، فضلاً عن تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين الشباب المصري.

هذا كما عملت الدولة المصرية على تنفيذ العديد من البرامج وعقد لقاءات حوارية مع النشء والشباب بمختلف محافظات مصر.

وفي سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا آخر من البرامج التي عملت من خلالها على بناء قدرات الشباب حول موضوعات المواطنة، وقبول الآخر، والعيش المشترك، كما تبنت الدولة عددًا من المشروعات والمبادرات التنموية والبحثية الهادفة إلى دمج مكون قيم وثقافة المواطنة وقبول التنوع الديني والثقافي في البرامج التنموية الاقتصادية والبيئية والثقافية المختلفة في المناطق الأكثر فقرًا وتعرضًا لخطر التطرف والأحداث الطائفية والإرهاب.

ومن أجل تدريب وتكوين كوادر من رجال الدين الإسلامي والمسيحي؛ لنشر الوعي المجتمعي، وتوحيد الرسائل الاجتماعية، والثقافية، والدينية، فقد تم إطلاق مبادرة تكوين الكوادر الدينية الإسلامية والمسيحية لنشر الوعي المجتمعي وثقافة المواطنة واحترام التنوع في الريف المصري عام ٢٠٢١ على مدار ٣٦ أسبوعًا.

تم إطلاق عدد من الحملات التوعوية المكتوبة، بلغة بسيطة تسهل قراءتها وفهمها، وهي موجهة للشباب بهدف توعيتهم بأهم القضايا المعاصرة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تروج لها الجماعات

المتطرفة، بالإضافة إلى حملات تهدف إلى إحياء القيم المجتمعية والأخلاقية، كما يتم ترجمتها ونشرها على صفحات التواصل الاجتماعي، وعلى بوابة الأزهر الإلكترونية. ومن أبرز تلك الحملات:

◆ حملة "يدعون ونصح": تم إطلاقها عام ٢٠١٦ بـ ٩ لغات؛ لتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتفنيد ما تستند إليه جماعات التطرف والإرهاب من تفسيرات خاطئة لبعض النصوص الدينية.

◆ حملة "كيف لدين؟!": تم تدشين الحملة في نوفمبر ٢٠١٧، واستهدفت مخاطبة العقل وتنمية مهارة التفكير النقدي لدى الشباب، كما اشتملت على تساؤلات إنكارية لتوضيح التناقض بين ادعاءات المتطرفين وتعاليم الإسلام الحقيقية؛ استنادًا إلى آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

◆ حملة "شركاء الوطن": تم إطلاقها في ديسمبر ٢٠١٧، تزامنًا مع بدء الاحتفالات بالأعياد القبطية؛ بهدف ترسيخ مبادئ المواطنة والعيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد.

◆ حملة "أبجديات": تم إطلاقها عام ٢٠١٨، بهدف التوعية بقيم الإنسانية وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتحذير الشباب من خطورة التكفير، وشددت رسائل الحملة على حرمة الاعتداء على دور العبادة وسلطت الضوء على ضرورة الدراسة المنضبطة وفق المنهجية.

◆ حملة "تعايش وتسامح": تم إطلاقها بالتزامن مع المؤتمر الدولي «هنا نجلي معًا» الذي انعقد بمدينة سانت كاترين في أكتوبر ٢٠١٩، وتأتي الحملة تأكيدًا على سماحة الأديان ووقوفها في وجه العنف والعدوان.

◆ حملة "خلقكم من نفس واحدة": أُطلقت بالتزامن مع اليوم العالمي للأخوة الإنسانية، والذي يتزامن مع الذكرى الثانية لوثيقة الأخوة الإنسانية، وذلك بهدف توعية الشعب بقيم المواطنة والعيش المشترك، والعمل معًا من أجل رفعة الوطن، وإعلاء قيم الإنسانية والتراحم فيما بينهم.

◆ حملة "فتبينوا": تتكون من ٣٠ رسالة تم إطلاقها بـ ١٢ لغة، واستهدفت الحملة محاربة الشائعات وإبراز خطورتها على جميع المجتمعات.

٣١

وحدة تضامن اجتماعي

عدد وحدات التضامن الاجتماعي التي تم إنشاؤها داخل الجامعات الحكومية على مستوى الجمهورية، وذلك بهدف توعية الطلاب بقضايا المواطنة وقبول الآخر.

١٧٥٣

نشاطًا

عدد الأنشطة التي نفذتها وحدات التضامن الاجتماعي خلال الفترة من يونيو ٢٠٢١ وحتى أبريل ٢٠٢٣ بإجمالي مستفيدين ١٦٩,٦ ألف من الطلاب والعاملين.

٣٠

رسالة

عدد الرسائل تم إطلاقها بـ ١٢ لغة ضمن حملة «فتبينوا» لمحاربة الشائعات وإبراز خطورتها على جميع المجتمعات.

◀ تجديد الخطاب الديني

تم إنشاء العديد من الهيئات والقطاعات الجديدة، المعنية بتطوير نمط الفكر الإسلامي وقضايا المعاصرة، والإسهام في تجديد الخطاب الديني، ونشر الفهم الوسطي للإسلام، والقيام بحملات دعوية وتوعوية وتثقيفية تُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي؛ للحد من فوضى الفتاوى ونشر صحيح الدين ومن أبرز هذه الكيانات، **مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ومركز الأزهر العالمي لـ "الفتوى الإلكترونية"**، كما تم إنشاء «وحدة بيان» التابعة لمركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية؛ لتفكيك الأفكار المشوّهة لتعاليم الإسلام، ومجابهةً للفكر اللاديني.

في سياق متصل، حرصت الدولة خلال **المؤتمرات التي نظمتها -سواء المحلية أو الدولية-** على تجديد الفكر والخطاب الديني من خلال تصحيح المفاهيم المغلوطة، ونشر الوسطية، والحدّ من أفكار التطرف، وإدانة الإرهاب، ومن أبرزها **مؤتمر الأزهر العالمي للتجديد**، والذي صدرت عنه وثيقة "التجديد في الفكر والعلوم الإسلامية".

اتصالاً، لم يقتصر دور الدولة في تجديد الخطاب الديني على الأزهر الشريف فقط، وإنما اهتمت بذلك عبر كيانات أخرى، وتأتي في مقدمة تلك الكيانات وزارة الأوقاف المصرية، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية؛ حيث قامت الدولة من خلال الأولى بجهودٍ كبير لتجديد الخطاب الديني في العالم بأسره، من خلال حركة **الترجمة الواسعة إلى مختلف لغات العالم**، فضلاً عن إعداد أئمتها على مستوى عالٍ من الثقافة، من خلال تطويرها المستمر لأكاديمية الأوقاف المصرية.

هذا بالإضافة إلى تدريب **الأئمة والواعظات**؛ لكونهم عنصراً رئيساً في عملية تجديد الخطاب الديني ونشر مفاهيمه ومظاهر صحته. وفي ذات السياق، نفذت وزارة الأوقاف عدد ٢٢٠ برنامجاً تدريبياً تأهلياً ومتخصصاً لأكثر من ٢٣ ألف إمام وواعظة وإداري في عام ٢٠٢٢ وحده.

وفيما يخص الجهود التي قامت بها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية؛ لنشر الفكر المُستنير، وتأكيد القيم والأخلاقيات التي تدعو إليها الأديان السماوية، فقد دأبت الهيئة على تجديد الخطاب الديني، والتركيز على نبذ الكراهية ومناهضة العنف بجميع أشكاله، من خلال **إطلاق حزمة من البرامج التي من شأنها تعزيز مفهوم المواطنة، وقبول الآخر؛** من بينها تبني مجموعة من القضايا المحورية، في إطار تجديد الخطاب الديني، ونبذ الكراهية، جنباً إلى جنبٍ مع الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف.

واستمراراً لتلك الجهود، تمت صياغة مشروع قانون لمواجهة خطاب الكراهية وتبني المجلس القومي لحقوق الإنسان هذا المشروع لعرضه في دورته التشريعية لاعتماده في ذات الشأن.

جهود مكافحة التمييز

بذلت الدولة جهودًا رامية في مكافحة التمييز بين مواطنيها على الأصعدة الدينية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية كافة، وجاء ذلك اتساقًا مع الدعوات والتوجيهات الدائمة لرئيس الجمهورية في مختلف المناسبات والمحافل لنشر قيم التسامح، وتعزيز التعاون لنبذ التعصب والتصدي لخطاب الكراهية، ونبذ جميع مظاهر العنف والتطرف التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء وسلبتهم حقهم في الحياة.

وعليه، قامت الدولة على صعيد الجهود الميدانية، بمكافحة التمييز القائم على أساس ديني من أسفل لأعلى؛ حيث بدأت بتنشئة الشباب من خلال مؤسستي التعليم والشباب والرياضة على احترام التنوع، من خلال غرس منظومة القيم المصرية في نفوس الناشئة.

وفي إطار سعي الجمهورية الجديدة لبناء الوعي لمواجهة أي تعصب ديني أو فكري أو رياضي تم تنفيذ عدد من القوافل التعليمية تحت شعار «الجمهورية الجديدة والطريق إلى المستقبل» متضمنة الحديث عن التسامح الديني والمجتمعي، وذلك من خلال التعاون بين وزارة الأوقاف ووزارة الشباب والرياضة.

هذا، ونفذت الدولة خلال السنوات الأخيرة، ٣٣ مبادرة، استفاد منها أكثر من ١٠ آلاف من الشباب والأطفال والسيدات في ٧ محافظات؛ حيث تم تدريبهم على مفاهيم المواطنة، وقبول الآخر، والعيش المشترك.

وعلى صعيد التربية والتعليم، وتأكيدًا لأهمية القيم الأخلاقية في المجتمع، ودور التعليم في ترسيخ وتعزيز تلك القيم بين الناشئة، فقد تم إعداد كتاب القيم واحترام الآخر؛ ويتضمن محتواه تعزيز قيم التسامح ونبذ التعصب والعنف بين فئات المجتمع، والتأكيد على السلوك القويم وتقبل الآخر.

اتصالاً، تم اعتماد حقيبة تدريبية للمعلمين تستهدف دعم الحريات الدينية، ونشر ثقافة التسامح، ونبذ التمييز؛ فضلاً عن تشكيل اللجنة المسؤولة عن تنفيذ التدريب.

عدد القوافل الدعوية التي تم إطلاقها في إطار مبادرة «القوافل الدينية» خلال عام ٢٠٢٢ للمناطق النائية والحدودية.

٢٩٨
قافلة





أبرز مبادرات التسامح الديني والمجتمعي

- ◆ مبادرة **"كلنا مصريين"**: انطلقت بمحافظة الأقصر، وهدفت إلى تنمية الوعي بالمواطنة القائمة على الهوية المصرية، شارك فيها ٢٢٠ فردًا من الأطفال والشباب.
- ◆ مبادرة **جيل جديد.. حلم كبير**: نفذ هذه المبادرة مجموعة من الشباب الأكاديميين بالمنيا بالشراكة مع جامعة المنيا، وشارك في المبادرة ١٥٠ طفلًا، وتضمنت ورش حكي وألعابًا جماعية عن قبول الآخر، والتسامح، وعدم التمييز.
- ◆ مبادرة **الكل واحد**: نظمتها مجموعة من القادة الدينيين بمحافظة المنيا، وشارك فيها ٢٠٠ شاب في الفئة العمرية (١٦ - ٢٥) سنة من المسلمين والمسيحيين.
- ◆ مبادرة **طلاب بلا تمييز**: نفذتها لجنة من شباب الأكاديميين بأسوان بالشراكة مع جامعة أسوان وجمعية المستقبل للتنمية، وشارك فيها ٦٠ طالب.

▲ احتواء اللاجئين

تضامنت الدولة مع اللاجئين والتزمت بتقديم الحماية وتوفير الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء، وتوفير سبل المعيشة الكريمة لهم بما يسهم في تعزيز التعايش في المجتمع المصري، في العديد من المجالات والقطاعات وفي مقدمتها قطاع الصحة؛ حيث يتمتع اللاجئون وطالبي اللجوء في مصر بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المجتمع المصري.

جاء ذلك القرار وفقاً لمذكرة تفاهم وقعتها وزارة الصحة والسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٦، والتي تُتيح للاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات إمكانية الحصول على الخدمات الوطنية، بما في ذلك رعاية الإحالة الأولية والثانوية وحالات الطوارئ.

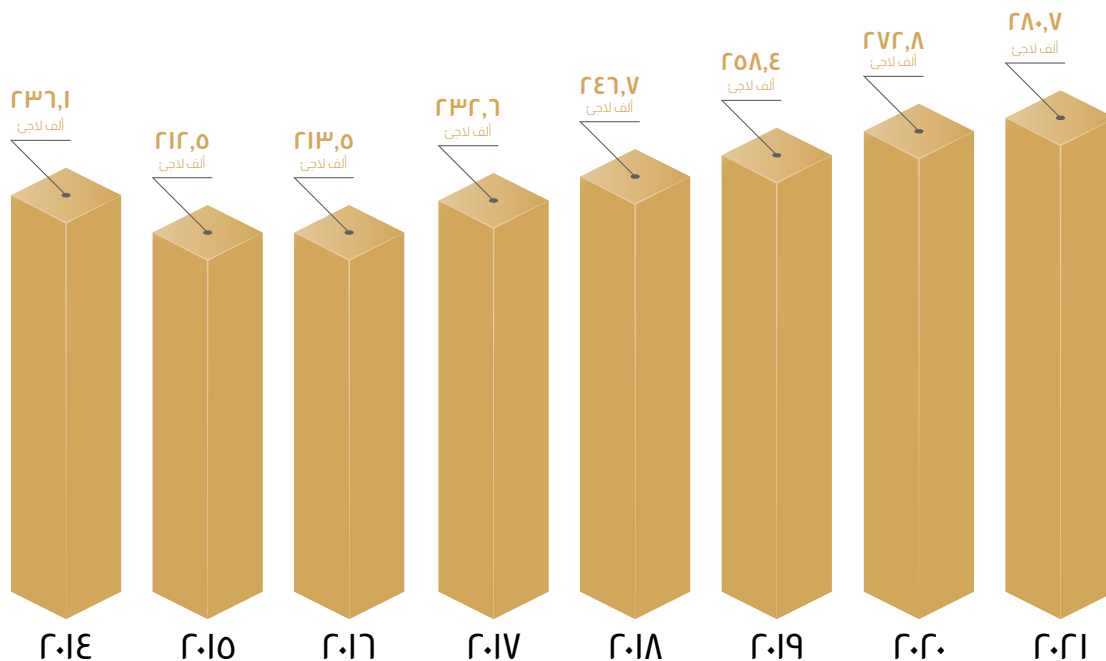
وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت مصر القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٨ بشأن إصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، وتشمل هذه اللائحة أحكاماً تنص على أنه يمكن للاجئين التمتع بخدمات التأمين الصحي الشامل في إطار خطط التأمين المُصممة خصيصاً (الفصل ٤، المادة ٦٨ من اللائحة).

وفي مارس ٢٠١٨، أُدرج اللاجئون من جميع الجنسيات في المبادرة الرئاسية الوطنية «١٠٠ مليون صحة»؛ للكشف عن التهاب الكبد الوبائي «سي»، وعلاجه، والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٢٣.

تم إدراج الأطفال اللاجئين في الحملة الوطنية لمكافحة شلل الأطفال، والتي تم تنفيذها عام ٢٠٢١؛ حيث تمكنت الدولة من تطعيم ١٦,٥ مليون طفل من المصريين وغير المصريين المقيمين بمصر، فضلاً عن إدراج أطفال اللاجئين بحملات القضاء على الديدان المعوية لطلاب المدارس، والتي تم تنفيذها مؤخراً، ومبادرة الرئيس للكشف المبكر عن أمراض «السمنة والأنيميا والتقرم» لطلاب المرحلة الابتدائية.

تطور أعداد اللاجئين في مصر

خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)



المصدر: البنك الدولي.

التمية المكانية

ع

لم تكثف مصر بالاستثمار في البشر فحسب، بل استثمرت في الحجر، فقد شهدت التنمية العمرانية خلال السنوات التسع الماضية طفرة كبرى غير مسبوقة.

٢٠٥٠
مليار جنيه

قيمة التكلفة الإجمالية
لمشروعات الإسكان خلال
٩ سنوات.

٤٨
مدينة جديدة

إجمالي عدد المدن الجديدة على
مستوى الجمهورية حتى عام
٢٠٢٢ / ٢٠٢٣. كما تم تنفيذ نحو ١٦,٥
ألف مصنع منتج بالمدن الجديدة
حتى عام ٢٠٢١.

٣٤٢
منطقة

إجمالي المناطق غير الآمنة
التي تم تطويرها خلال الفترة
(٢٠١٤ - ٢٠٢٢).

٦٧,٨
مليار جنيه

إجمالي تكلفة المشروعات
لتطوير المناطق غير الآمنة خلال
الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).

١٣,٥
مليار جنيه

تكلفة ما تم تنفيذه وجاري تنفيذه
من مشروعات بقطاع الموارد
المائية والري خلال السنوات
التسع الماضية.

٨٠
مليار جنيه

إجمالي المبالغ المعتمدة
لتأهيل وتبطين الترع بأطوال ٢٠
ألف كيلومتر بحلول عام ٢٠٢٤.

١,٧٩
تريليون جنيه

إجمالي تكلفة مشروعات
الكهرباء و الطاقة المتجددة
خلال ٩ سنوات

١٩,٥
مليار جنيه

إجمالي تكلفة مشروعات البيئة
خلال ٩ سنوات.

١٥٠
مليون يورو

تمويل مشروعات برنامج
التحكم في التلوث الصناعي لدعم
التوافق بين البيئة والصناعة
المصرية وتعزيز القيمة
التنافسية عام ٢٠٢٢.

١٢٠
محطة

عدد محطات رصد ملوثات
الهواء عام ٢٠٢٢.

الإسكان والمجتمعات العمرانية

شهد قطاع الإسكان معدلات تنمية غير مسبقة خلال التسع سنوات الماضية، في مختلف المجالات حيث بذلت الدولة المصرية قصارى جهدها في تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة، وذلك في إطار عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد.

وتعمل الحكومة على توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان، لمواجهة الطلب المتزايد على السكن في الريف والحضر، وللحد من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط، وتوفير المسكن الملائم لكل مواطن، مع إعطاء الأولوية للشباب وذوي الدخل المحدودة، وتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المتوسطة، وكذا إتاحة الوحدات الفاخرة لذوي الدخل الأعلى، بما يلبي طلبات جميع شرائح المجتمع.

كما تبنت الدولة خطة طموحة لدفع عملية التطوير والتنمية العمرانية، ومضاعفة الرقعة المعمورة من خلال التوسع في إنشاء المدن العمرانية الجديدة والمدن الذكية بمعايير تكنولوجية عالمية.

ويأتي على رأس المدن الجديدة والتي تم تنفيذ المرحلة الأولى منها، العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، وتوشكى، وشرق بورسعيد، والشيخ زايد الجديدة، والمنصورة الجديدة، وحدائق أكتوبر، وواحة أكتوبر، وناصر بغرب أسيوط، وغرب قنا، وملوي الجديدة، وغرب بني سويف.

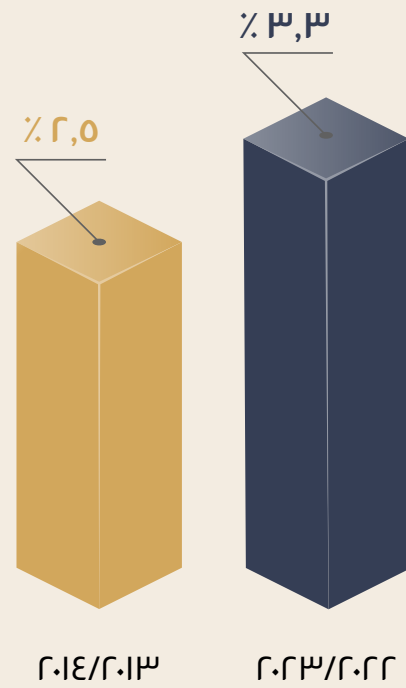
تُعَدُّ مصر من أوائل الدول التي سعت نحو دمج الرؤى العالمية في الأطر التنموية الوطنية، ووضعت الأهداف التنموية العالمية نصب أعينها عند صياغة تلك الأهداف.

كما أطلقت الدولة «استراتيجية الإسكان في مصر» في أكتوبر ٢٠٢٠؛ تزامناً مع اليوم العالمي للموئل -يحتفل العالم باليوم العالمي للإسكان في شهر أكتوبر من كل عام- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وعلاوة على ما سبق، فقد انتهجت الدولة مجموعة من الإصلاحات التشريعية، والتي على رأسها قانون التمويل العقاري، وقانون الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ والمُعَدَّل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ والخاص بالتصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها.

وفي إطار تعزيز التمويل العقاري للمواطنين فقد أطلقت الدولة العديد من المبادرات الحكومية؛ أبرزها: مبادرة التمويل العقاري، ومبادرة حصر الثروة العقارية وإدارتها، ومبادرة سكن لكل المصريين.

الإنفاق الحكومي على قطاع الإسكان والمرافق
المجتمعية في مصر كنسبة من إجمالي الإنفاق
الحكومي خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٣/٢٠٢٢



المصدر: وزارة المالية.

إجمالي تكلفة وحدات الإسكان
الاجتماعي حتى عام ٢٠٢٣. تم تنفيذ
٦٣,٥ ألف وحدة وجاري تنفيذ
٢٢٩,٨ ألف وحدة

١٩٣
مليون جنيه

إجمالي تكلفة وحدات الإسكان
المتوسط (دار مصر / سكن مصر)
المنفذة حتى عام ٢٠٢٣. تم تنفيذ ١٠٨,٧
ألف وحدة وجاري تنفيذ ٢٩,٢ ألف وحدة.

٤١,٦
مليار جنيه



مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية

أحد المشروعات القومية لإعادة إحياء القاهرة التاريخية والتي تعد ممتلك تراث عالمي مسجل باليونسكو لذا اعتمد المشروع على إعادة هذه المناطق لسابق عهدها من عشرات السنين والقضاء على الإهمال الذي لحق بها، من خال الحفاظ على المباني الأثرية وذات القيمة بالترميم وإعادة الاستخدام، مع الحفاظ وإحياء النسيج العمراني التاريخي للمناطق، وإجراء حصر للأنشطة غير الملائمة لطبيعة المنطقة التاريخية وتخصيص أماكن بديلة لها.

وتتضمن المرحلة العاجلة مناطق: باب زويلة / حارة الروم / مسجد الحاكم / درب اللبانة/ مسجد الحسين والتي عانت من العشوائية منذ فترات سابقة. وذلك من خال إعادة تأهيل وتطوير واجهات المباني ذات الحالة الانشائية الجيدة، والبناء وإعادة الإنشاء الأراضي الخربة والفضاء بنفس الطابع الإسلامي التاريخي، إلى جانب تنفيذ شبكات المرافق بها، وذلك للوصول بها إلى أن تصبح هذه المناطق منطقة تراث عالمي.

كما يتم تنفيذ منطقة حرفية على مساحة ٦٠ فدان بمنطقة شمال الحرفيين على محور جيهان السادات لتكون كمطقة بديلة عن الأنشطة غير المتوافقة مع اشتراطات القاهرة التاريخية تتكون من أكثر من ٩٥٠ ورشة بمساحات مختلفة بالإضافة إلى منطقة اسواق ومباني خدمات ومسجد وكنيسة ودار مناسبات ومدرسة مهنية وبريد ووحدة صحية وإسعاف ومطافي وشرطة وسجل مدني ومركز شباب ومنطقة مواقف بالإضافة إلى ١٥ عمارات سكنية بعدد ٦٠ وحدة سكنية بالإضافة إلى ٣ عمارات مرآة معيلة بعدد ٦٠ وحدة سكنية بإجمالي تكلفة مالية وقدرها حوالي ٧ مليار جنيه للمشروع.



مشروع تلال الفسطاط

جاري تنفيذ أحد أكبر المشروعات القومية - بمنطقة تلال الفسطاط - وتعتبر أحد أكبر الحدائق من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتقام على مساحة ٥٠٠ فدان في موقع مركزي بقلب القاهرة التاريخية، لتحتضن متحف الحضارة وبحيرة عين الصيرة ومجمع الأديان وجامع عمرو بن العاص كأ أكبر متنفس أخضر في قلب القاهرة

يتضمن المشروع عددا من الأنشطة التي تعتمد على إحياء التراث المصري عبر مختلف العصور الفرعونية والقبطية والإسلامية والحديثة، فضلا عن مجموعة من الأنشطة الثقافية والتجارية والخدمات الفندقية والمسارح المكشوفة، بالإضافة إلى منطقة آثار وحفريات قديمة ومنطقة حدائق تراثية كما تتوسطها هضبة كبيرة تتيح التواصل البصري الفريد مع أهرامات الجيزة وقلعة صلاح الدين ومآذن القاهرة .

ويضم المشروع ٨ مناطق منها المنطقة الثقافية والمنطقة الاستثمارية ومنطقة المغامرات ومنطقة التلال ومنطقة الأسواق والأرينة والنادي الرياضي والساحة بالإضافة إلى حوالي ١٤ بوابة للحديقة ومعظمها مناطق خضراء .

مشروع تلال الفسطاط رزیدنس

جاري تنفيذ المشروع علي مساحه ٣٠ فدان كمشروع استثماري مكون من مجموعة من الأبراج ذات الطابع المعماري المميز تحتوي على حوالي ٤١٦ وحدة سكنية و٥٨٤ وحدة تجارية بتكلفة تتعدى ٢,٥ مليار جنيه.



الإسكان الاجتماعي

حظيت مشروعات الإسكان الاجتماعي خلال السنوات الماضية باهتمام كبير من الدولة المصرية، وذلك لدعم أصحاب الدخل المنخفض والمتوسطة، وتوفير المسكن اللائق لهم، ضمن برنامج الإسكان الاجتماعي، وإنشاء الوحدات السكنية التي تناسب مختلف الطبقات والفئات.

والجدير بالذكر أن برنامج الإسكان الاجتماعي نجح في توفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في مناطق المجتمعات العمرانية التي تقوم ببنائها الدولة، وتتراوح مساحتها من ٧٥ إلى ٩٠ مترًا مربعًا، كما تُقدّم هذه الوحدات بسعر التكلفة فقط بدعم مباشر يتراوح من ٥ آلاف إلى ٢٥ ألف جنيه، ويستطيع المستفيد من هذه الوحدة سداد ثمنها على مدى زمني يصل إلى ٢٠ عامًا.

مشروع الإسكان الاجتماعي الذي تنفذه مصر، يعد الأكبر على مستوى العالم، وساهم بشكل كبير في حل الأزمة السكنية التي تعاني منها فئة محدودي الدخل، بنسبة تصل إلى ٦٠٪.



THE WORLD BANK

توزيع عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة في مصر على مستوى المحافظات
حتى عام ٢٠٢٢



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.



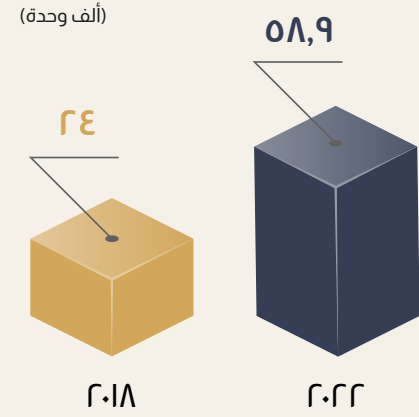
الإسكان المتوسط والفاخر

بجانب مشروعات الإسكان الاجتماعي التي نفذتها الدولة، عمدت الدولة إلى تنفيذ العديد من المشروعات الأخرى الاستثمارية، والتي تهدف إلى توفير وحدات سكنية لائقة بأسعار منافسة لمثيلاتها المقدمة من القطاع الخاص، مع طرح ميزة السداد بنظام التمويل العقاري، وتنقسم تلك المشروعات إلى إسكان متوسط، وفاخر، ومتميز.



إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بمشروع

إسكان دار مصر خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢^(٣)



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
(*) البيان تراكمي.

”

اهتمت الدولة بمشروعات «الإسكان المتميز» والتي تُعدّ ضمن مشروعات الإسكان الفاخر، حيث قامت بتنفيذ عدد ٧ آلاف وحدة سكنية بتكلفة ٤,٧ مليارات جنيه، وجار تنفيذ نحو ٧٧,٧ ألف وحدة بتكلفة تبلغ ١٩٨ مليار جنيه. ويُعدّ مشروع الفيلات بالعاصمة الإدارية الجديدة من أبرز المشروعات المنفذة في هذا السياق.

تطور إجمالي الاستثمارات المستخدمة في إنشاء الوحدات السكنية خلال الفترة (٢٠١٨ / ٢٠١٩ - ٢٠٢١ / ٢٠٢٢)

(مليار جنيه)



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

إجمالي تكلفة وحدات الإسكان الفاخر (جئة) حتى عام ٢٠٢٣. تم تنفيذ ٢٧,٩ ألف وحدة وجارى تنفيذ ١٧,٧ ألف وحدة.

٢٥
مليار جنيه

إجمالي تكلفة وحدات الإسكان المتميز حتى عام ٢٠٢٣. تم تنفيذ ١٧,٢ ألف وحدة وجارى تنفيذ ٦٩,٢ ألف وحدة.

٣,٣
مليار جنيه

عدد الوحدات السكنية المنفذة في مشروع الإسكان المتوسط «سكن مصر»، بإجمالي استثمارات بلغت ٤٦,٣ مليار جنيه، حتى عام ٢٠٢٢.

٥٠,٨
ألف وحدة



المدن الجديدة ومدن الجيل الرابع

حرصت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية على بناء مدن ووحدات سكنية جديدة؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المصريين على أن تكون تلك المدن مخططة بشكل مبتكر ومقسّم من البداية.

وعليه فقد عوّدت الدولة إلى بناء مدن الجيل الرابع ذات الطبيعة الأكثر استدامة والميسرة لنمو مجتمعات متكاملة بخدمات متميزة ومتنوعة.

وقد جاء عام ٢٠١٨ ليصبح عام تدشين مدن الجيل الرابع في مصر، والتي تعد من أهم المشروعات القومية التي تنفذها الدولة، وتضم نحو ٣١ مدينة جديدة لمضاعفة المسطح المعمور في مصر، وتتوزع هذه المدن في جميع أنحاء الجمهورية.

وتأتي العاصمة الإدارية الجديدة في مقدمة مدن الجيل الرابع المنفذة في مصر، من أجل تحويل القاهرة إلى مركز سياسي، وثقافي، واقتصادي رائد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هذا، ويبلغ عدد السكان المستهدفين خلال المرحلة الأولى نحو ٥٠٠ ألف نسمة، فضلاً عن (٤٠ - ٥٠) ألف موظف حكومي يتم نقلهم بالمقرات الجديدة، مع التخطيط لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى ١٠٠ ألف موظف بعد الأعوام الثلاثة الأولى، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ١٧٠ ألف فدان، وعدد السكان عند اكتمال نمو المدينة يبلغ نحو ٦,٥ ملايين نسمة، وفرص العمل المتولدة تبلغ ٢ مليون فرصة عمل.

وتضم العاصمة الإدارية الجديدة عدد من الأحياء المتخصصة أبرزها: الحي الحكومي، وحي المال والأعمال، كما تضم المدينة مدينة كاملة يطلق عليها "مدينة المعرفة".

والجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من إنشاء ٧,١ آلاف وحدة سكنية وفيللا بالحي السكني الثالث، وجارٍ تنفيذ نحو ٤٠,٢ ألف وحدة إسكان مميز بالحيين الثالث والخامس، بالإضافة إلى حي المال والأعمال بعدد ١٨ برجاً سكنياً وإدارياً، وجارٍ تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة المرحلة الأولى (٤٠ ألف فدان).

سياسات الإنفاق الحكومي الداعمة للبنية التحتية ستكون محركات رئيسة لنمو القطاع خلال السنوات المقبلة، مع توقع استمرار مشروعات البنية التحتية في تلقي التمويل.



٨

مدن جديدة

عدد المدن الجديدة بمحافظة القاهرة، حتى عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣
إجمالي ٧٦,٧ ألف وحدة سكنية تم تنفيذها بواسطة هيئة المجتمعات العمرانية والقطاع الخاص.

٦

مدن جديدة

عدد المدن الجديدة بمحافظة الجيزة، حتى عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

٤٨

مدينة جديدة

إجمالي عدد المدن الجديدة على مستوى الجمهورية حتى عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣. كما تم تنفيذ نحو ١٦,٥ ألف مصنع منتج بالمدن الجديدة حتى عام ٢٠٢١.



هذا، وقد تم إنشاء «مدينة حدائق العاصمة الجديدة»، حيث يمنح الموقع الجغرافي لها ميزة نسبية؛ حيث تقع بالقرب من العاصمة الإدارية الجديدة، وشرق مدينة بدر، وقد تم إنشاؤها على مساحة إجمالية تبلغ ٣٣,٨ ألف فدان، ويبلغ حجم السكان المستهدف ٢,٦ مليون نسمة، فيما تبلغ مساحة المرحلة العاجلة من المدينة ٢,٣ ألف فدان، لإقامة عدد ٧٧,٥ ألف وحدة سكنية.

وفي سياق متصل، تم إنشاء مدينة السادس من أكتوبر الجديدة، وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ بضم بعض المساحات لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كتوسعات لمدينة ٦ أكتوبر ومدينة الشيخ زايد.

وفي إطار اهتمام القيادة السياسية لتحويل محافظات وجه قبلي لمناطق جاذبة للاستثمار والقطاع الخاص، فقد تم تصميم مدن الجيل الرابع في الصعيد لتكون بمثابة فرصة حقيقية للتنمية، وتساهم في توفير فرص العمل وسبل الحياة الكريمة للمواطنين.

ومن أبرزها مدينة «ناصر الجديدة» بمنطقة هضبة أسيوط الغربية، وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة ناصر نحو ٦ آلاف فدان، ومن المستهدف أن تستوعب المدينة نحو ٣٤٥ ألف نسمة.

هذا، وقد تم إنشاء مدينة «توشكا الجديدة» والتي تقع شمال شرق منخفض توشكى جنوب الطريق الإقليمي «أسوان / أبو سمبل»، وتبلغ مساحتها ٣ آلاف فدان؛ لاستيعاب ٨٠ ألف نسمة، وتوفير حوالي ٤٤ ألف فرصة عمل.

كما تم إنشاء «مدينة غرب قنا الجديدة»، والتي تقع غرب النيل بمحافظة قنا، وتجاوز حجم الاستثمارات بالمدينة الـ ٣ مليارات جنيه، وتأتي الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية على رأس هذه الاستثمارات، وذلك في إطار حرص الدولة على تنفيذ المشروعات المختلفة.

واستكمالاً لما سبق، فقد سعت الدولة لبناء جيل جديد من المدن الجديدة والمراكز الحضرية الإقليمية على ساحل البحر المتوسط، حيث بدأت بالإعلان عن إنشاء مدينة العلمين الجديدة في مارس ٢٠١٨، والتي تعد أحد النماذج الحضرية، ومقصداً سياحياً وثقافياً عالمياً. وتهدف المدينة إلى استيعاب ما يقرب من مليون مواطن، بهدف تخفيف الضغط على المحافظات المكتظة بالسكان.

”
تسعى مصر جاهدة لتحرير سواحل الدولة من خلال بناء مدن الجيل الرابع في تلك السواحل، وذلك بهدف كسر مركزية القاهرة، عن طريق إقامة مدن جديدة تستوعب طاقات بشرية وهيئات حكومية وخاصة، وهو ما يمكن اعتباره إعادة لتشكيل الخارطة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، بما يخدم الطموح المصري لبناء الجمهورية الجديدة.



عدد السكان المستهدف أن
تستوعبه مدينة ملوي الجديدة.

٨٥٠
ألف نسمة

إجمالي حجم الاستثمارات بمدينة
«ناصر الجديدة»، بالإضافة إلى
مبلغ ملياري جنيه دعمًا للمرافق،
والمشروعات الخدمية بالمدينة.

٣,٥
مليارات جنيه

تطوير العشوائيات



شهدت الدولة المصرية على مدار السنوات التسع الماضية طفرة ونهضة عمرانية متكاملة، في ظل إنشاء مدن ومجتمعات جديدة، أيضًا كان هناك تطوير للمناطق العشوائية والبنية التحتية، ضمن خطط الدولة للتنمية العمرانية ومساعدتها المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وكل ذلك يأتي في إطار توفير حياة كريمة تليق بالمواطن المصري.

وفي إطار ذلك، فقد أفردت رؤية مصر ٢٠٣٠ محورًا كاملاً يتناول التنمية العمرانية، وخصّصت فيه برنامجًا مستقلًا لمكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة من خلال وضع إطار متكامل لتنمية المناطق العشوائية وتوفير فرص العمل لسكانها، مع الوضع في الاعتبار تأهيل قدرات السكان الثقافية والاجتماعية والارتقاء بها، للتكثيف مع المناطق المطوّرة والمحافظة عليها، بالإضافة إلى العمل على تعزيز تنفيذ قوانين منع ظهور العشوائيات مرة أخرى.

هذا بالإضافة إلى إصدار قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء صندوق التنمية الحضرية ليحل محل صندوق تطوير المناطق العشوائية وليختص بتنفيذ مشروعات التطوير بالمناطق المستهدفة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ووحدات الإدارة المحلية وكذلك التنسيق مع الجهات المختصة بوضع المخططات العمرانية لمناطق التطوير العمراني المستهدفة بما يتوافق مع أحكام القوانين المنظمة للبناء والقوانين ذات الصلة.

هذا، وقد حرصت الدولة على التنوع الجغرافي في إقامة المشروعات القومية؛ حيث يتم تنفيذ المشروعات في مختلف أنحاء الجمهورية، وعدم اقتصرها على المدن الكبرى، وكان لذلك بالغ الأثر في الحد من الهجرة الداخلية.

"إن الفخر قد بلغ بي مبلغه، ونحن نشهد اليوم معًا تلك الإنجازات تتحقق، والحلم الكبير لوطننا قد بدأت ملامحه تشكّل واقعًا ملموسًا على الأرض، وقد كانت هذه الإنجازات ممتدة جغرافيًا ومتكاملة قطاعيًا وبتخطيط مُحكم ومصنوعة بسواعد مصرية قوية وقادرة على إحالة الحلم لحقيقة وصناعة الأمل بالعمل، وقد ازداد فخري ونحن نشهد معًا ملاحم البناء تمتد لكل ربوع الوطن".

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

خلال افتتاح عدد من المشروعات التنموية بمحافظة

سوهاج ١ يناير ٢٠٢٣





في الصدد ذاته، لم تهتم الدولة بتنمية الشكل الحضاري والصورة الجمالية للعشوائيات فقط، بل أولت اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الخدمات وكفاءة البنية التحتية، وتطوير العنصر البشري في تلك المناطق حيث أطلقت شركات ومبادرات من أجل التطوير، للحفاظ على عملية التنمية ودفعها، وحصول المواطنين على جميع الخدمات الأساسية والترفيهية.

”

تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤



١٧,٨

مليار جنيه

إجمالي تكلفة المشروعات لتطوير المناطق غير الآمنة خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠١٤)



١٥

منطقة

إجمالي المناطق غير الآمنة الجاري تطويرها.



٣٤٢

منطقة

إجمالي المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢).

القضاء على المناطق غير الآمنة

من المستهدف إنشاء
٧,٥ ملايين وحدة سكنية
بنهاية ٢٠٣٠ يتم تنفيذها
من خلال القطاع الحكومي
والخاص والتعاوني، وحل
مشكلة العشوائيات
بحلول عام ٢٠٣٠.

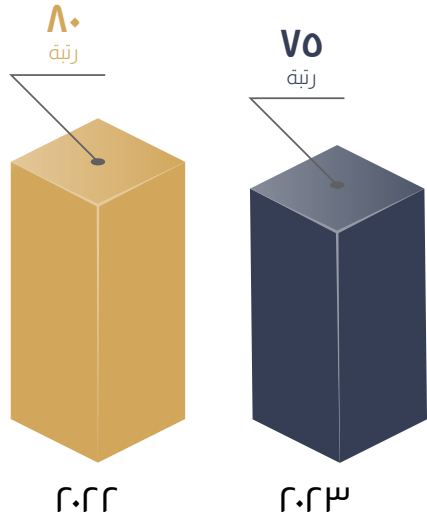
يظل القضاء على العشوائيات وتوفير حياة كريمة للمواطن على رأس أولويات الدولة التي تسعى لتحقيقها في إطار مساعيها الدؤوبة لرفع مستوى المعيشة وتوفير جميع الخدمات الأساسية باعتبارها حقاً لكل مواطن، ويتم ذلك وفق استراتيجية شاملة تستهدف التطوير والقضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة بمختلف المحافظات، من خلال تشييد مجتمعات عمرانية وسكنية جديدة تتوافق مع مختلف الفئات وتتوافر بها كل الخدمات، بما يسهم في استعادة الشكل الحضاري للدولة، ويغير وجه الحياة في مصر.

واتبعت الدولة المصرية سياسات فعالة في تطوير المناطق غير الآمنة، حيث قام صندوق التنمية الحضرية بوضع بعض من الركائز الرئيسية التي تساعد تطبيقها على الارتقاء بحياة المواطن في المناطق غير الآمنة، وتطوير الأخيرة وفقاً لأعلى معايير للجودة، وتنفيذ العديد من الدراسات الفنية ذات الصلة بتطوير المناطق غير الآمنة؛ حيث تشمل تلك الدراسات دراسة المخاطر الجيولوجية، ودراسات تجنب آثار شبكات الضغط العالي الكهربائية الهوائية.

هذا بالإضافة إلى الدراسات الأخرى المُختصة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق غير الآمنة، حيث تم إطلاق مجموعة من البرامج الداعمة في إطار استراتيجيته للقضاء على العشوائيات على مستوى الجمهورية.



ترتيب مصر في مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة عامي (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)



المصدر: قاعدة البيانات العالمية «ناميو».

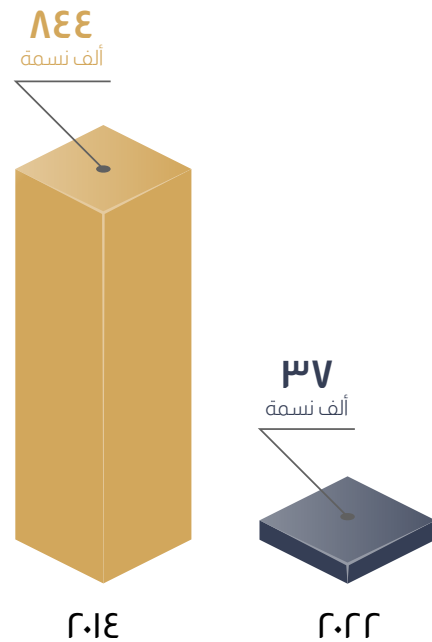
إرادة مصرية كبيرة للحفاظ على كرامة الإنسان من خلال إنهاء أزمة العشوائيات والمناطق غير الآمنة وتوفير الإسكان الاجتماعي، وقد تجسد اهتمام الدولة المصرية بملف تطوير العشوائيات في تدشين عدد من المشروعات على رأسها بشاير الخير والأسمرات إلى جانب العمل بخطة توسعات عمرانية ضخمة على مستوى الجمهورية».



تقرير التنمية البشرية الصادر
عن الأمم المتحدة عام ٢٠٢١

وفي سياق متصل، فقد قامت الدولة المصرية بالعديد من الجهود والمشروعات للقضاء على المناطق غير الآمنة، أبرزها: مشروع بشاير الخير بمراحله الأولى والثانية والثالثة بمحافظة الإسكندرية، ومشروع تطوير مثلث ماسبيرو بمحافظة القاهرة، والمصنفة كمنطقة غير آمنة ذات خطورة من الدرجة الثانية، ومشروع الأسمرات بمراحله الأولى والثانية والثالثة بمحافظة القاهرة، ومشروع إسكان المحروسة، بمراحلته الأولى والثانية، بمنطقة النهضة التابعة لمدينة السلام بمحافظة القاهرة، وقد جاء المشروع تحت تصنيف المناطق الآمنة التي يُمكن تطويرها والتصدي لها من خلال "توفير وحدات بديلة للسكان في موقع آخر".

عدد سكان المناطق غير الآمنة خلال عامي (٢٠٢٢ - ٢٠١٤)



المصدر: صندوق التنمية الحضرية

التكلفة المنصرفة
لمشروع تطوير مثلث
ماسبيرو حتى عام ٢٠٢١.

٥
مليارات جنيه

إجمالي التكلفة التقديرية لمشروع بشاير
الخير بمراحله الثلاث في منطقة غيط العنب
بمحافظة الإسكندرية.

٧
مليارات جنيه

إجمالي المستفيدين
من مشروع بشاير الخير
بمراحله الثلاث.

٧٦
ألف مواطن

إجمالي تكلفة مشروع الأسمرات، وقد بلغ
إجمالي عدد الوحدات التي يوفرها المشروع
١٨,٤ ألف وحدة، واستفاد منها نحو ٩١,٤ ألف
مواطن.

٣
مليارات جنيه

إجمالي تكلفة مشروع إسكان المحروسة، بمرطبه الأولى والثانية،
بمنطقة النهضة بمحافظة القاهرة.

٨٨٠
مليون جنيه

تطوير المناطق غير المُخططة

بذلت الدولة المصرية جهودًا حثيثة للقضاء على مشكلة العشوائيات، والتي اعتبرتها ضمن قضايا الأمن القومي، بعد أن شهدت تهميشًا وزادت تعقيدًا على مر السنين، خاصةً مع غياب الرؤية الواضحة المُستهدفة للتصدي للأزمة.

وفي إطار هذه الجهود، حظيت المناطق غير المُخططة بأهمية خاصة، وتُشير تلك المناطق إلى المناطق التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط، وذلك طبقًا لقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، والتي جاءت نشأتها كنتيجة لعدم الوفاء بمتطلبات التنمية العمرانية في المدن والقرى.

وعادة ما تتسم تلك المناطق غير المُخططة بالكثافة السكانية المرتفعة، وفي إطار جهود الدولة لتطوير تلك المناطق، لم تستهدف الدولة القضاء على البُعد المكاني غير المخطط فقط، بل عمدت إلى تقويض المسببات الرئيسة لها من أجل كبح انتشارها مرة أخرى.

بالتوازي مع هذا، أولت الدولة اهتمامًا بالبُعد الاقتصادي للأزمة، وحرصت على توفير فرص عمل لقاطني المناطق العشوائية غير المُخططة، خاصةً تلك التي تعاني من تردي الوضع الاقتصادي، من أجل تعظيم دورهم في الاقتصاد والتنمية المُستدامة، وكبح عمليات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

وفي إطار استراتيجية الدولة لتطوير المناطق غير المُخططة، عمدت الدولة إلى تنفيذ العديد من مشروعات التطوير بالمناطق غير المُخططة خلال السنوات التسع.

أولت الدولة المصرية اهتمامًا بالعديد من مخططات الإسكان للفقراء وذوي الدخل المنخفضة، كما نتوقع أن يكون قطاع البناء محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي.

The
Economist

التكلفة التقديرية لتطوير المناطق غير المخططة، وذلك في الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣).


٣١٨
مليار جنيه

نسبة المناطق غير المخططة من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية للمدن، بإجمالي ١٥٢ ألف فدان.


٣٧,٥ %

عدد المناطق غير المخططة التي تم تطويرها في القاهرة بتكلفة إجمالية ٣٥٠ مليون جنيه، بإجمالي مستفيدين ٢٦٣ ألف أسرة.


٣١
منطقة

إجمالي المناطق غير المخططة التي تم تطويرها تخدم حوالي ٤٦٨ ألف أسرة مستفيدة


٦٠
منطقة

التكلفة الإجمالية لتطوير ٧ مناطق غير مخططة بمحافظة دمياط.


١٧٥
مليون جنيه

تطوير الأسواق العشوائية

عمدت الدولة إلى تطوير الأسواق بمختلف المحافظات لإيجاد أسواق حديثة مطورة بديلة للأسواق العشوائية. جاء ذلك أيضًا ليؤكد اهتمام الدولة بالبعد الاقتصادي لأزمة العشوائيات، وسعيها الدائم لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

في هذا السياق، تولّى صندوق التنمية الحضرية مهمة حصر مواقع الأسواق العشوائية، وإنشاء أسواق حديثة مُطورة بديلة للأسواق العشوائية الموجودة بالتنسيق مع مُختلف الجهات، ويُعدُّ مشروع تطوير الأسواق العشوائية، من أهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال السنوات التسع الماضية، والذي يأتي استكمالاً لمشروعات تطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة.

وفي إطار ذلك قام صندوق التنمية الحضرية بإعداد «الخريطة القومية للأسواق العشوائية»، والتي تشمل حصر الأسواق العشوائية وتصنيفها، بهدف تحديد حجم الظاهرة وتوزيعها الجغرافي على مستوى المحافظات وذلك طبقًا لأنواع الأسواق.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدولة اعتمدت في عمليات تطوير الأسواق على مبدأ المشاركة من خلال إجراء مقابلات مع التجار بالأسواق، وتحديد الطاقة الأشمل للسوق؛ لتجنب الامتداد العشوائي بعد



ذلك، وتصميم الأسواق لتخدم المنطقة، وفق رؤية شاملة، كما تم رسم أكثر من تصميم تختار المحافظة الأمثل منها بما يتوافق مع التجار والنشاط وهوية المحافظة.

التكلفة الإجمالية لتطوير
الأسواق العشوائية.

٤٤
مليار جنيه

إجمالي عدد الأسواق العشوائية،
وتشمل ٣٠٦,٣ آلاف وحدة بيع،
حتى عام ٢٠٢٣.

١١٠٥
أسواق

”

تعتبر تجربة مصر الرائدة في مجال التنمية العمرانية والحضرية فريدة من نوعها، مع التأكيد على ثقل مصر وما تمتلكه من إمكانيات وحضور على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي حفز اختيارها لاستضافة المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة عام ٢٠٢٤.

رانيا هداية - مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالقاهرة

التكلفة الإجمالية لمشروع إنشاء سوق الموبيليا المُستعملة بحي الضواحي،
بمحافظة بورسعيد بواقع عدد ١٢٦ محلاً تجارياً.

١٢٦
مليون جنيه

«أظهرت الدولة المصرية التزاماً جاداً من أجل تطوير المناطق العشوائية منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢١؛ حيث أطلقت استراتيجيات شاملة وذات فعالية تمخّضت عنها نتائج جيدة».

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الموارد المائية والري

عملت الدولة المصرية خلال التسع سنوات الماضية على تلبية الاحتياجات المائية لكافة القطاعات، وتحقيق أقصى استفادة ودعم مسيرة الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في شتى المجالات، حيث حرصت على وضع سياسة مائية تستند إلى أسس علمية وموضوعية لتلبية الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لكل القطاعات والأنشطة التنموية في مصر.

وعليه فقد وضعت الدولة «استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠»، والتي تم إعدادها في ديسمبر ٢٠١٦ وتهدف إلى تحقيق الأمن المائي لمصر في الحاضر والمستقبل كهدف استراتيجي، وذلك من خلال إدارة مستدامة للموارد المائية.

وفي إطار التعاون مع الدول الإفريقية وتعزيز الروابط مع دول حوض النيل؛ تساهم مصر بما تمتلكه من إمكانيات بشرية وخبرات فنية ومؤسسية متنوعة في مجال الموارد المائية وغيرها من المجالات بما يحقق العائد السريع والمباشر لمواطني دول حوض النيل فيما يخص الارتقاء بمستوى المعيشة.

”
تسعى الدولة المصرية إلى تنويع مصادر إمدادات المياه، وبذلت في السنوات الأخيرة جهودًا متضافرة لتعزيز استدامة المياه والحفاظ عليها.

٥٠

مليار دولار

التكلفة التقديرية لإعداد الوثيقة النهائية للخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧ - ٢٠٣٧)

التوزيع النسبي لمصادر المياه العذبة وغير التقليدية في مصر عام ٢٠٢١



١٨,٥٢%

أخرى



١٣,٣٢%

المياه الجوفية



٦٨,١٦%

مياه النيل

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

تأهيل الترع والمصارف وتغطيتها وتبطينها

عمدت الدولة إلى تنفيذ المشروع القومي لتأهيل الترع وتبطينها، وذلك بهدف الحفاظ على المياه المستخدمة في الري كمًّا ونوعًا، ورفع كفاءة استخدام المياه، وتقليل الفاقد من شبكة الترع، وتحسين حالة الري بنهاياتها، وتوصيل المياه لري الزمامات المقررة، وتقليل تكلفة التطهير.

هذا، وقد عمدت الدولة إلى تنفيذ خطة طموحة لتأهيل وتبطين الترع يتم تنفيذها خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى منتصف عام ٢٠٢٤.



صدر قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١، والذي يعمل على تحديث منظومة التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا المياه؛ لتلافي معوّقات التطبيق وإجراء التعديلات المطلوبة لتلبية احتياجات المرحلة القادمة.

إجمالي تكلفة تأهيل عدد ٣٠ ترعة عرض قاع ٦ أمتار فأقل بإجمالي أطوال ١٠٣ كيلومترات بمحافظة الغربية.

٤٤٢,٣
مليون جنيه

إجمالي المبالغ المعتمدة لتأهيل وتبطين الترع بأطوال ٢٠ ألف كيلومتر بطول عام ٢٠٢٤

٨٠
مليار جنيه

بالإضافة إلى المشروع القومي لتبطين وتأهيل الترع المُتعبة، فإن الدولة نفذت أيضًا المشروع القومي لتغطية الترع والمصارف التي تمر داخل الكتل السكنية للحفاظ على المياه ويعاد استخدامها؛ ضمانًا لوصول المياه للأراضي الزراعية في التوقيت المحدد وبالكمية المطلوبة حفاظًا على البيئة من التلوث وحماية الصحة العامة، وقد تم تغطية الترع والمصارف بمحافظات الوجهين القبلي والبحري.

عادت أعمال التأهيل بالعديد من المكاسب على المواطنين بالمناطق الريفية، حيث أسهمت أعمال التأهيل في رفع القيمة السوقية للأراضي الزراعية بزمّام التربة بعد عملية التأهيل، وزراعة أراضي بور كانت تقع بنهايات الترع ولم يتم ريها منذ سنوات.

فضلاً عن زيادة عرض جسر الترع بما يسمح باستغلال هذه المساحات المتوفرة في زراعة الأشجار وإنشاء أو توسعة الطرق بجانب الترع في بعض المواقع؛ بما يُمكن مهندس الري من متابعة منظومة الري وتحريك معدات الصيانة بسهولة.

بالإضافة إلى توفير طرق ملائمة تسمح بربط القرى بعضها ببعض وبالطرق الرئيسة بالمنطقة، بما يُمكن الفلاح من تحريك المعدات اللازمة للزراعة ونقل المحاصيل بسهولة.

إجمالي تكلفة تغطية مصرف اللبيني شبرامنت أمام ترعة المنصورية بمحافظة الجيزة.

٢٨,٦
مليون جنيه

تطوير وتحديث نظم الري

استهدفت الدولة خلال السنوات التسع الماضية تطوير نظم الري ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تطوير شبكات الري بما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية، والتوسع في زراعة محاصيل جديدة، فضلاً عن تحقيق عدالة توزيع مياه الري بين البداية والنهاية على مستوى الترع والمساقى.

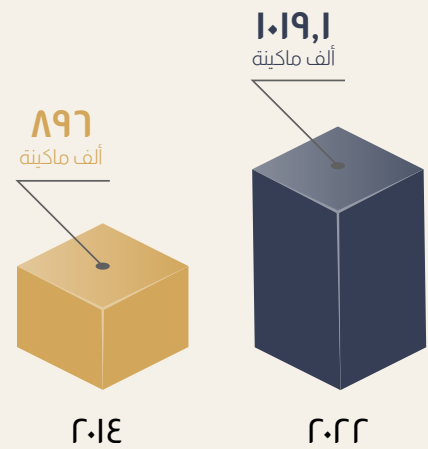
وتجدر الإشارة إلى أن مشروع تطوير وتحديث نظم الري، يهدف إلى تحويل زمام ٣,٧ ملايين فدان من الأراضي القديمة من الري بالغمر إلى نظم الري الحديث، خلال ٣ سنوات.

وقد تمثلت أهم الأعمال التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع القومي، في: تطوير المآخذ وتوصيل شبكات كهرباء الجهد المتوسط والمنخفض على الترع، وإحلال وتجديد أعمال صناعية (أفمام - بدالات - سحارات - بوابات...) بمحافظات مختلفة، وإنشاء حوائط سائدة وفتحات ري وإنشاء وإحلال وتجديد وحدات رفع على الترع المختلفة.

وفي إطار رفع كفاءة المحطات وقدرتها للوفاء بمتطلبات الري والصرف للزمومات التي تخدمها فقد تم تنفيذ مشروع إنشاء وإعادة تأهيل محطات الرفع.

وبالإضافة إلى المشروعات السابقة لتطوير وتحديث نظم الري، يجري حالياً تنفيذ مشروع تحسين نوعية مياه مصرف كتشنر والبالغ زمامه ٥٨٨ ألف فدان. ويستفيد من المشروع ١٨٢ قرية.

تطور عدد ماكينات الري في مصر خلال عامي (٢٠٢٢ - ٢٠١٤)



المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

تلتزم مصر بتحسين الممارسات
الزراعية والحفاظ على المياه، ويهدف
نظام الري الحديث إلى زيادة كفاءة
الري بنسبة تصل إلى ٧٥٪.

FitchRatings



منحة من الاتحاد الأوروبي
لتطوير مصرف كتشنر.

٧٩
مليون يورو

مساحة الأراضي القديمة المستهدف
تطوير وتحديث منظومة الري بها خلال
٣ سنوات بدءًا من يوليو ٢٠٢١.

٣,٧
ملايين فدان

إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري

استهدفت الدولة تنفيذ مشروع إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري، ويهدف المشروع إلى إنشاء وإحلال الأعمال الصناعية على المجاري المائية (أفهام - حجوزات - بدالات - سحارات - كباري...)، وتحسين حالة الري والنقل النهري، وتوليد طاقة كهربائية وتنشيط السياحة النهرية، إلى جانب الارتقاء بالأوضاع البيئية.

ومن أهم الأعمال التي تم تنفيذها بالمشروع، إنشاء قناطر أسبوط الجديدة ومحطتها الكهرومائية، وتُعد من كبرى المنشآت المائية التي بنيت لتحسين حالة الري، وتُعد أيضًا ثالث أكبر مشروع مائي مقام على نهر النيل بعد السد العالي وقناطر نجع حمادي، وقام بتنفيذها اتحاد شركات عالمية ووطنية.

هناك العديد من المشروعات الأخرى التي نفذتها الدولة خلال السنوات التسع الماضية في مجال إنشاء القناطر ودعم مرافق الري، ومنها: قنطرة سرياقوس الكيلو ١٢,٩٦ على ترعة الإسماعيلية، بمحافظة الإسماعيلية، بتكلفة ٦٠,٨ مليون جنيه.

وكذلك تدعيم وتجديد قنطرتي فم الرياح البحيري والرياح الناصري ومعالجة البيارات خلف قناطر الدلتا فرع دمياط، بمحافظة القليوبية، بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٧,٣ ملايين جنيه.

إنشاء قنطرة حجز على ترعة الوادي الشرقي الكيلو ١٣,٥، بمحافظة الشرقية، بتكلفة ٦,٦ ملايين جنيه.





تكلفة إنشاء قناطر أسيوط الجديدة
ومحطاتها الكهربائية، والتي تم
افتتاحها عام ٢٠١٨.

١,٥
مليارات جنيه

تحقيق الأمن المائي لمصر

تهدف استراتيجية ٢٠٥٠ إلى تحقيق الأمن المائي لمصر من خلال تطبيق إدارة مستدامة للموارد المائية، تعتمد على تنمية وإدارة الموارد المائية المحدودة من جانب، وإدارة الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية من جانب آخر، وترتكز الاستراتيجية على ضرورة تعزيز التعاون مع دول حوض النيل؛ ودعم وترسيخ العلاقة التاريخية بين مصر وتلك الدول، وتشجيع وجود الشركات والمستثمرين والقطاع الخاص المصري.

وتبذل الدولة المصرية جهودًا كبيرة للحفاظ على حصة مصر من مياه النيل. وذلك في ضوء أعمال التنمية في دول أعالي النيل دون التشاور والاتفاق مع دول المصب. وهناك توجُّه نحو زيادة حصة مصر من مياه النيل من خلال التعاون في مشروعات استقطاب الفواقد في حوض النيل مع تجنب الآثار البيئية السلبية، مما يعزز الموارد المائية للحوض الكامل.

كما تعمل الدولة المصرية على التوسع في استخدام المياه الجوفية؛ وذلك باتباع بعض السياسات التي تساعد على استغلال الخزانات الجوفية وحمايتها من التدهور كمًّا ونوعًا. بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من مياه الأمطار والسيول وتعزيز سبل الحماية؛ والتي تتركز في مصر على سلاسل جبال البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء والساحل الشمالي خاصة الساحل الشمالي الغربي.

واستكمالاً لما سبق، تقوم الحكومة المصرية بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي؛ حيث تعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وذلك بعد خلطها بمياه الترعة طبقاً للمعايير الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢، إجراء رئيساً لرفع الكفاءة الكلية لإدارة المياه في قطاع الزراعة.

”
عمدت الدولة إلى تحسين أوضاع البحيرات والسدود، وذلك بهدف تحسين أوضاعها المتدهالة نتيجة عمليات التوسع في الأنشطة الزراعية والصناعية والمزارع السمكية.

تكلفة إنشاء بحيرة الزغرة الصناعية بمحافضة جنوب سيناء للحماية من أخطار السيول.

٢
مليار جنيه

تكلفة إنشاء عدد ٢ بحيرة صناعية وسد تخزين بمدينة الشلاتين بمحافضة البحر الأحمر.

٢٦
مليون جنيه

في إطار المحافظة على نوعية المياه في المجاري المائية بشكل عام ومعالجة مياه الصرف الصحي، تعمل الدولة على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة واستخدام كميات منها بشكل مباشر في زراعة بعض المحاصيل طبقاً للكوود المصري لإعادة الاستخدام.

وحيث تُعدُّ الزراعة خارج الحدود أحد الخيارات الاستراتيجية في المستقبل خاصة في ظل تنامي الزيادة السكانية، وما يتبعها من زيادة في الاحتياجات المائية من جهة، ومحدودية الموارد المائية من جهة أخرى، يمكن تحقيق ذلك بالتعاون مع الدول التي تتمتع بوفرة مائية في زراعة المحاصيل المختلفة، خاصة المحاصيل الشريفة للمياه، وتنمية الثروة الحيوانية على أراضيها وتصدير تلك المنتجات إلى مصر.

هذا كما تسعى الدولة المصرية جاهدة لتنمية مفهوم الاقتصاد الأزرق في مصر؛ إذ تحرص على إعداد استراتيجية متكاملة للاقتصاد الأزرق، بالشكل الذي يُسهم في تحسين عملية إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل ما تواجهه مصر والعالم من تغيرات مناخية تؤثر سلباً على مناحي الحياة كافة وخاصة قطاع المياه.





تُعَدُّ قضايا البيئة من القضايا الأساسية التي باتت تفرض نفسها على الصعيد الإنساني. ولم تكن مصر بمعزل عن هذا؛ حيث كان هناك اهتمام غير مسبوق من الدولة بملف البيئة، ووضعت على قائمة أولويات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، بما يضمن تعزيز الاستدامة البيئية، وخفض معدلات التلوث، ورفع مستوى الوعي العام بالجوانب البيئية.

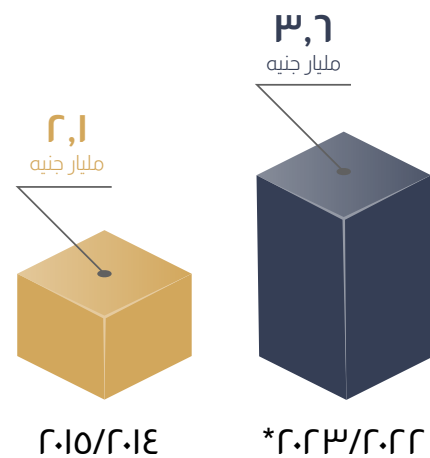
وتجدر الإشارة إلى زيادة حجم الإنفاق على حماية البيئة لترتفع من ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إلى ٣,٦ مليارات جنيه بالموازنة المُعدّلة للعام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، ونسبة زيادة بلغت ٧١,٤٪.

هذا وتسعى الحكومة المصرية إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يُعَدُّ أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال «استراتيجية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر»، التي تهدف إلى توسيع الأهداف المحددة لقطاعات معينة، مع مُضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من ١٥٪ عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ لتُصبح ٥٠٪ بنهاية عام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥.

وقد كان لمصر السبق في منطقة الشرق الأوسط في مجال تخضير خطة الدولة. حيث تم البدء في تنفيذ مشروع لتصنيع بدائل البلاستيك من الحجر الجيري باستثمارات ٥٠ مليون دولار لتعزيز تحول مصر نحو اقتصاد أخضر.

هذا علاوة على تنفيذ برنامج قومي للترويج وتطوير المناطق الصناعية لتصبح مناطق صناعية خضراء صديقة للبيئة. وتبني برنامج مشروع الإنارة بالطاقة الشمسية لبعض منشآت وزارة البيئة.

تطور إجمالي مصروفات قطاع حماية البيئة في الموازنة العامة للدولة خلال عامي (٢٠١٤ / ٢٠١٥ - ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣)



المصدر: وزارة المالية.

(*) موازنة مُعدّلة.

تتخذ مصر خطوات جادة لتسريع الانتقال نحو نموذج تنمية أكثر اخضرارًا، واستدامة، ومرونة، وشمولية.

مارينا ويس

مديرة البنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي

التوجُّه نحو الاقتصاد الأخضر الأقل اعتمادًا على الكربون

وفي إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر فقد أصبحت مصر رائدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على مستوى إجراءات التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر، حيث وضعت الدولة استراتيجية للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥.

هذا بالإضافة إلى دخول مصر سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر لتوليد الطاقة، لتكون ضمن الدول الأوائل عالميًا في استخدامه، ومن أبرز مشروعات الطاقة المتجددة: مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية، والذي يعد نموذجًا فريدًا للتعاون بين الأطراف ذات الصلة، «الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية»، لتنفيذ أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم.

وفي إطار حرص الدولة المصرية على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقد تم تنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبرى، بهدف خفض ٢٦٤ ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا. وكذلك تنفيذ برنامج طموح لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين.



١٢٠

محطة

عدد محطات رصد
ملوثات الهواء
عام ٢٠٢٢.

٤٨٥,٩

ألف سيارة

عدد السيارات المُحوّلة
للعمل بالغاز الطبيعي حتى
عام ٢٠٢٢.

١٥٠

مليون يورو

لتمويل مشروعات برنامج
التحكم في التلوث الصناعي
لدعم التوافق بين البيئة
والصناعة المصرية وتعزيز
القيمة التنافسية عام ٢٠٢٢.



هذا وتقوم وزارة البيئة وبالتنسيق مع الجهات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي لتطوير جمال المدن الخضراء من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير التسهيلات المطلوبة لتوفير التكنولوجيات والتقنيات والبدائل المحلية.

◀ مدينة الخارجة

هي أول مدينة صديقة للبيئة على هامش الاحتفال بيوم البيئة العالمي ٢٠٢٢، بالإضافة إلى فوزها بلقب عاصمة البيئة العربية لعام ٢٠٢٢ في المسابقة التي عقدتها الأمانة الفنية لوزراء البيئة العرب في دورته ٣٢.

◀ شرم الشيخ

هي أول مدينة صديقة للبيئة على هامش الاحتفال بيوم البيئة العالمي ٢٠٢٢، بالإضافة إلى فوزها بلقب عاصمة البيئة العربية لعام ٢٠٢٢ في المسابقة التي عقدتها الأمانة الفنية لوزراء البيئة العرب في دورته ٣٢.

واستكمالاً لما سبق، فقد تم بذل العديد من الجهود المشتركة بين وزارة البيئة ومحافظة البحر الأحمر، وعدد من منظمات المجتمع المدني للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية واستبدالها بأكياس أخرى صديقة للبيئة، وتم القيام بالعديد من الأنشطة بمدينة الغردقة حتى تكون المدينة خالية تمامًا من الأكياس البلاستيكية.

تمكنت وزارة البيئة من الانتهاء من أعمال التفتيش على عدد ٣٠٣٧ منشأة بالتعاون مع عدد من الجهات المختلفة بالدولة، وذلك بداية من يناير حتى ديسمبر ٢٠٢٢، وكذا دراسة ومتابعة ملفات المنشآت لتوفيق أوضاعها البيئية وتقديم الدعم الفني لعدد ٣٤٤ ما بين منشآت صناعية وزراعية وصحية وطاقة وغيرها، كما تم اعتماد خطط للإصحاح البيئي، ومتابعة تقييم الوضع البيئي لعدد ١٥٧ منشأة.

تكلفة المشروعات الخضراء في خطة العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، واستحوذ قطاع النقل على الحصة الكبرى منها بنحو ٣٠٠ مليار جنيه.

٣٣٦

مليار جنيه



”

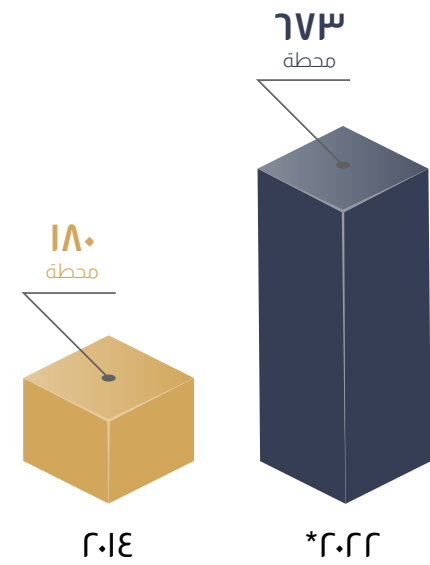
انضمت مصر لمؤشر جي. بي. مورجان المختص
بالبيئة والحوكمة، بعد إطلاق مصر للسندات
الخضراء في أكتوبر ٢٠٢٠. بما يعكس وجود مصر
على خريطة الاقتصادات المستدامة.

”

توقيع ٦٨ اتفاقية بيئية والبروتوكولات التابعة
لها من أجل الحفاظ على البيئة وحماية صحة
الإنسان.

إطلاق دليل معايير الاستدامة
البيئية؛ سبتمبر ٢٠٢١

عدد محطات تموين الغاز الطبيعي القائمة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

* البيان تراكمي حتى عام ٢٠٢٢.

بالنسبة لقطاع الزراعة والري ومعالجة المياه، اتخذت مصر عدة خطوات نحو التوجه للاقتصاد الأخضر من خلال مبادرة حياة كريمة وتنمية الريف المصري وتوفير مياه صالحة للشرب والصرف الصحي بالقرى الأكثر احتياجًا.

بالإضافة إلى البدء في تنفيذ المبادرة الرئاسية (١٠٠ مليون شجرة)، حيث تمت زراعة ٣٩٥ ألف شجرة حتى ديسمبر عام ٢٠٢٢ من إجمالي ١,٣ مليون شجرة مستهدفة لعام ٢٠٢٣ وجارٍ الاستكمال بإجمالي ٩٠٥ آلاف شجرة بنهاية يونيو ٢٠٢٣.

وفي إطار حرص الدولة على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية وتقليل الهدر من خلال تنفيذ عدد من المشروعات الداعمة للتحول الأخضر، ومنها: شق وتبطين الترع وعمليات التطهير والصيانة والتدوير وإعادة استخدام مياه الصرف المستخدمة في الزراعة.

كما حرصت الحكومة المصرية على دمج البُعد البيئي في السياسات المالية والموازنة الخضراء، حيث يتم تشجيع المؤسسات المالية على اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد أصدرت بالشراكة مع وزارة البيئة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطرح الأول للسندات الخضراء لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، لتنفيذ مشروعات بيئية في مختلف المجالات.

عدد محطات شحن المركبات الكهربائية في جميع محافظات الجمهورية حتى عام ٢٠٢١.

٢٥٠
محطة

بالإضافة إلى أكثر من ٣ ملايين دولار هو إجمالي الدخل بالمحميات خلال عام ٢٠٢٢.

٦٥
مليون جنيه

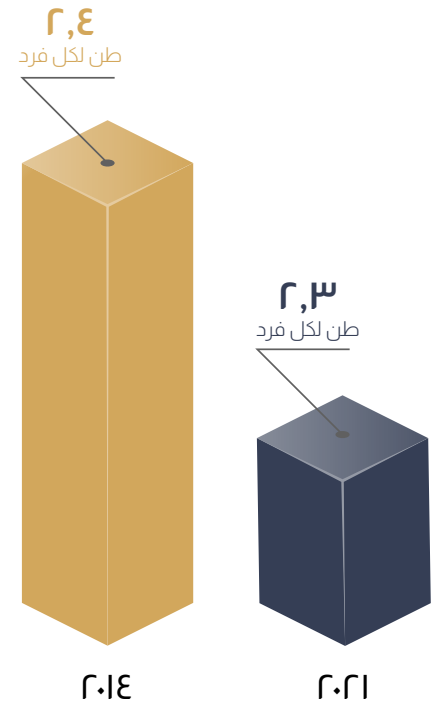
التكلفة الاستثمارية لمحطة معالجة مياه مصرف بحر البقر، بإجمالي طاقة إنتاجية ٥,٦ ملايين متر مكعب يوميًا.

١
مليار دولار

التكلفة الاستثمارية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة الجبل الأصفر.

٧,٨
مليارات جنيه

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢١



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

تحسّن أداء مصر في مؤشر الاقتصاد الأخضر (Green Growth Index)، الصادر عن المعهد العالمي للنمو الأخضر، حيث بلغت قيمته ٣٦,٧٤ نقطة خلال عام ٢٠١٨، وتزايدت قيمته خلال عام ٢٠٢٢؛ لتبلغ ٤٠,٥٣ نقطة.

الإدارة المتكاملة لمشكلة المخلفات

شهد ملف المخلفات تطورًا ملحوظًا على مدى السنوات التسع الماضية، خاصة مع صدور قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ووضع لائحته التنفيذية، حيث كانت توجيهات القيادة السياسية بالإسراع في وضع منظومة إدارة المخلفات الجديدة حيز التنفيذ، والبدء بالأماكن الأكثر تكدسًا، مما انعكس على الارتقاء بجودة حياة المواطن في تلك المناطق.

ومن أبرز الإنجازات في هذا الشأن إنشاء جهاز تنظيم وإدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٠١٥.

بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال إدارة المخلفات، وتحويل المخلفات لطاقة، وقد شمل (١٠ شركات) بتقديم الدعم الفني وحزمة من الحوافز.

” أصبحت مصر بفضل السياسات المتخذة في مجال الطاقة المتجددة، دولة رائدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على مستوى سياسات وإجراءات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

fDi Intelligence

٢٣

مدفن

إجمالي عدد المدافن الصحية للمخلفات الصلبة حتى عام ٢٠٢٢.

٤٦

مصنعاً

عدد مصانع تدوير المخلفات والقمامة عام ٢٠٢٢.

٣٧,٥

مليون جنيه

قيمة الدعم المالي المقدم لرفع التراكمات من عدد ٦ مواقع بعدد ٣ محافظات (الغربية، والمنوفية، والدقهلية).

” تم إطلاق التطبيق الإلكتروني E-Tadweer عام ٢٠٢١ للتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية، وذلك في إطار الإدارة السليمة والمستدامة للمخلفات الإلكترونية وتعظيم الاستفادة من المعادن الثمينة الموجودة بالمخلفات الإلكترونية.

وإيماناً من الدولة بأهمية مشاركة جميع القطاعات في الإدارة المتكاملة للمخلفات، تم دمج القطاع غير الرسمي في مجال إدارة المخلفات البلدية، وذلك من خلال توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة ووزارة التضامن الاجتماعي لتسجيل العمالة غير المنتظمة من العاملين في مجال إعادة تدوير المخلفات بشكل رسمي لدى منظومة المخلفات.

وفي إطار تعزيز الاستفادة من المخلفات، عمدت الدولة إلى الاستفادة من تلك المخلفات في تحويلها إلى طاقة، حيث تم اختيار عدد ٨ شركات مصرية موزعة على ٨ محافظات من أجل البدء في التنفيذ الرسمي لمشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة كمرحلة أولى، وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال بقوة، كل ذلك في إطار بناء قاعدة وطنية صناعية.

بالإضافة إلى توفير تمويل من خلال البنوك التابعة للبنك المركزي بفائدة ٨٪ وبفترة سماح للسداد ٥ سنوات يليها ١٠ سنوات سداد الدفع، بإجمالي حجم استثمارات تتراوح بين (٣٤٠ - ٤٠٠) مليون دولار أمريكي خاصة بالمرحلة الأولى.

وعلى صعيد التخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية الخطرة، بذلت الدولة عديداً من الجهود خلال السنوات التسع الماضية، فقد تم الانتهاء من إصدار التراخيص وتقنين أوضاع لعدد ٨ مصانع لتدوير المخلفات الإلكترونية، كما تم إصدار الموافقات البيئية لعدد ٢ مصنع آخرين وجارٍ استكمال إجراءات استصدار التراخيص لهما.

هذا بالإضافة الى التخلص من نحو ٧,١ آلاف طن من المخلفات الإلكترونية وبطاريات حامض الرصاص بالتنسيق مع شركات تشغيل المحمول.

وفيما يخص المخلفات الزراعية، تم اعتماد منهجية للحد من حرق المخلفات الزراعية، كما تم تنفيذ برنامج تدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز)، وهو برنامج سنوي يتم تنفيذه على مستوى محافظات (القاهرة، الدقهلية، الغربية، الشرقية، كفر الشيخ، البحيرة، والقليوبية)، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت ٢٧٩,٤ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١.

إجمالي عدد الوحدات التي تم تنفيذها من خلال
مؤسسة الطاقة الحيوية حتى عام ٢٠٢١

١٨٢٠
وحدة بيوجاز منزلية

وجارٍ تنفيذ عدد ١٩٠ وحدة بيوجاز من المقرر الانتهاء
منها في يونيو ٢٠٢٢، بتكلفة تبلغ نحو ٥ ملايين جنيه.



تحسين نوعية الهواء والمياه

في ظل الخطوات التي تتخذها مصر لتسريع الانتقال إلى نموذج تنموي شامل، وأكثر استدامة، ويراعي الأبعاد البيئية، تم العمل خلال السنوات الماضية على تحسين جودة الهواء من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات والبرامج، تتمثل في الآتي:

◆ تطوير الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط (قياسات جودة الهواء)، ١٣٦,٨ مليون جنيه خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١، وبلغت نسبة تنفيذ المشروع ٦٤٪، بتكلفة إجمالية ٩٢,٥ مليون جنيه خلال الفترة ٢٠٢٠، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع خلال عام ٢٠٢٣.

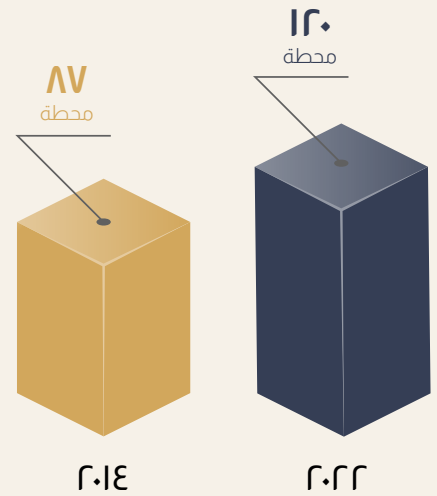
◆ مشروع استدامة النقل في مصر (مشروع تجريبي)، تم افتتاحه في يونيو ٢٠٢٠، وبلغت تكلفته الإجمالية ٧ ملايين دولار أمريكي، ويهدف إلى الارتقاء العمراني للأرصقة، وإنشاء مسارات بطول ١٤ كيلومترًا للمشاة والدراجات في كل من مدينتي الفيوم وشبين الكوم، مما يساعد في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل الضوضاء من قطاع النقل، وهو ما من شأنه المساهمة في تحسين جودة الهواء، وبالتالي تحسين الصحة العامة للمواطنين.

◆ مشروع دعم نظام نقل حضري متطور في القاهرة، بتكلفة بلغت مليون يورو، خلال الفترة من مارس ٢٠١٠ حتى ديسمبر ٢٠١٧، ويهدف المشروع إلى استبدال دراجات جديدة رباعية الأشواط بالدراجات النارية ثنائية الأشواط بمحافظة الفيوم، حيث تم استبدال ٨١٠ دراجات؛ بهدف خفض الملوثات الناتجة عن الدراجات القديمة ثنائية الأشواط.

◆ مشروع الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية (برنامج سنوي)، بلغت تكلفته ٣٤ مليون جنيه خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١. ويهدف المشروع إلى رصد الانبعاثات الناتجة عن المنشآت الصناعية وربطها بالشبكة القومية لشؤون البيئة؛ مما يسهم في الحد من التلوث الناتج عنها.

◆ مشروع تطوير شبكة رصد مستويات الضوضاء، تم تنفيذ المشروع في معظم محافظات الجمهورية، خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١، بتكلفة بلغت نحو ٩,٦ ملايين جنيه.

تطور عدد محطات رصد ملوثات الهواء بالمقارنة بين عامي (٢٠٢٢ - ٢٠١٤)



المصدر: وزارة البيئة.

برنامج الزراعات والتشجير، وهو برنامج سنوي دائم بلغت تكلفته الإجمالية ٣٣ مليون جنيه، خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١، وتمت من خلاله زراعة عدد ٩٥٠ ألف شجرة بالإضافة إلى حوالي ٤٠ ألف متر مربع مساحات خضراء، وهو ما يسهم في خفض أحمال التلوث بالمناطق الأكثر تلوثاً (طوان - مايو - التبين - المعصرة - عرب مساعد)، والارتقاء بالبيئة في المناطق الشعبية، وتحسين نوعية الهواء، ومكافحة التصحر، فضلاً عن خلق فرص عمل.

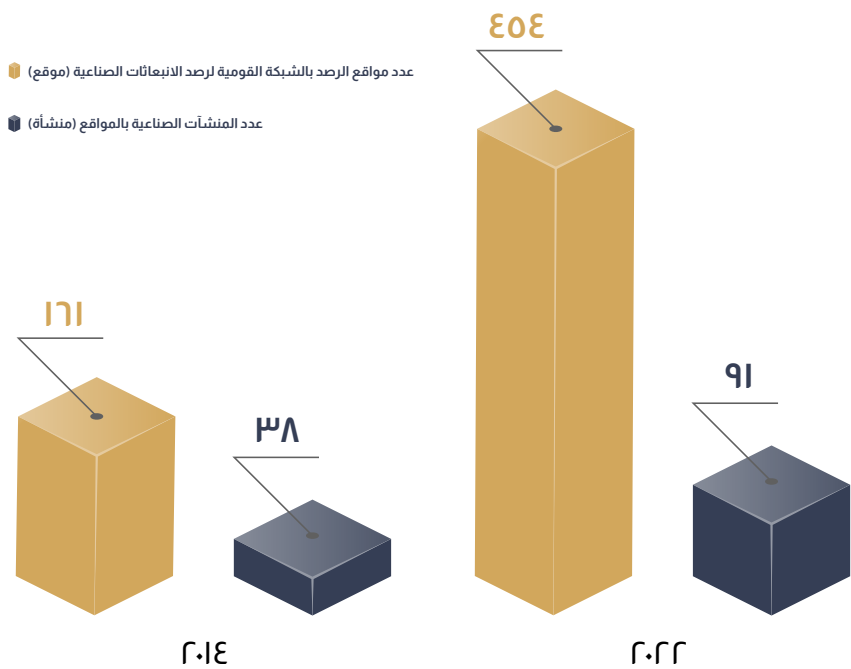
وعلى صعيد الحد من التلوث الصناعي، تستمر جهود الدولة في تقديم الدعم المالي والفني للحد من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية، بدءاً من تقييم التأثير البيئي والتأكد من مراعاة الاشتراطات البيئية للمشروعات والتفتيش الدوري على المنشآت والإصحاح البيئي.

وفي هذا الشأن، تم تنفيذ عدد من المشروعات من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي بمراحله المختلفة، والتي كان من أهمها الآتي:

مشروع الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية: يهدف المشروع لرصد الانبعاثات الناتجة عن المنشآت الصناعية وربطها بالشبكة القومية لجهاز شؤون البيئة مما يساهم في الحد من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية المهمة على مستوى الجمهورية، بلغت نسبة تنفيذ المشروع ٧٨٪، بتكلفة إجمالية ٢٦,٤ مليون جنيه خلال الفترة ٢٠٢٠ ومن المتوقع الانتهاء من المشروع عام ٢٠٢٣.

عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية

خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة البيئة.

خلال الـ ٩ سنوات الماضية، تم التوسع في شبكات الرصد البيئي لتصل إلى عدد ١٢٠ محطة بالشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى ربط ٩١ منشأة صناعية بعدد ٤٥٤ نقطة رصد على الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، و٤٠ محطة لرصد مستويات الضوضاء في العام ذاته.

وعلى صعيد تحسين نوعية المياه، وفي سبيل الوفاء بالهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الأممية الذي يتعلق بالحياة تحت الماء، تم تنفيذ الآتي:

تنفيذ ٨ مشروعات لمعالجة الصرف الصناعي على البيئة البحرية بخليج السويس لعدد ٧ منشآت (شركات بترول وأسمدة)، بهدف إيقاف الصرف الصناعي المخالف على خليج السويس.

مشروع إدارة المناطق الساحلية بالإسكندرية، تم تنفيذ المشروع خلال الفترة من يونيو ٢٠١٠ حتى فبراير ٢٠١٧، بتكلفة بلغت نحو ٧,٢ ملايين دولار أمريكي. ويهدف هذا المشروع إلى خفض أحمال التلوث على خليج المكس والبحر المتوسط، وتطهير بحيرة مريوط وخاصة حوض الـ ٦٠٠ فدان من الحشائش لتحسين دوران المياه، وتحسين الوضع البيئي لنوعية مياه بحيرة مريوط، ووضع خطة وطنية لإدارة المنطقة الساحلية بالمحافظة.

برنامج رصد نوعية المياه بالبحيرات، وهو برنامج سنوي مستمر لنوعية المياه بالبحيرات المصرية وعددها ٩ بحيرات، وكذلك الرواسب، والهائمات النباتية والحيوانية وتحديد مصادر التلوث على كل بحيرة على حدة (المنزلة - مريوط - إدكو - البرلس - البردويل - قارون - الريان - المُرة - التمساح)، ويتم تنفيذ عدد ٤ رحلات حقلية سنوية بعدد ٩٧ نقطة رصد بالبحيرات.

تكلفة برنامج رصد نوعية المياه بالبحيرات، وكذلك الرواسب، والهائمات النباتية والحيوانية وتحديد مصادر التلوث خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢٣)، بنسبة تنفيذ ٧٥٪.

٧,٧
ملايين جنيهه



مواجهة التغير المناخي

نالت قضية التغيرات المناخية اهتمامًا خاصًا من الدولة المصرية، وقد تمثلت أبرز الجهود في ذات الشأن فيما يلي:

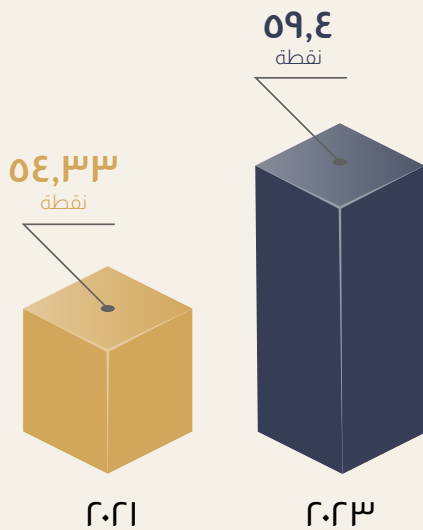
◆ **إعادة تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية**، المعني بالتعامل مع التغيرات المناخية، وذلك وفقًا لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩.

◆ تبني "الاستراتيجية المصرية لآلية التنمية النظيفة"، التي تسعى إلى الحد من غازات الاحتباس الحراري، من خلال تحديد المتطلبات التنظيمية والمؤسسية ومتطلبات بناء القدرة لآلية التنمية النظيفة في مصر.

◆ تبني "الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها"، والتي تسعى إلى زيادة مرونة المجتمع المصري في مواجهة الأخطار والكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية وآثارها على القطاعات المختلفة.

◆ كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على مصر العربية، فضلًا عن تعبئة الموارد المالية بمبلغ ١٥٤ مليون يورو لدعم القطاع المصرفي لتمويل مشروعات تغير المناخ (النقل، السياحة المستدامة، المخلفات). بالإضافة إلى مبلغ ٤٥٧ مليون يورو لمشروعات الطاقة المتجددة، وتعبئة الموارد المالية بمبلغ ٢٧ مليون دولار أمريكي، و١٥,٥٠ مليون يورو (منح)؛ لتنفيذ مشروعات البيئة المختلفة.

تطور قيمة مصر في مؤشر أداء تغير المناخ خلال عامي (٢٠٢١ - ٢٠٢٣)



تتراوح قيمة المؤشر بين (٠) الأسوأ و(١٠٠) الأفضل

المصدر: مؤسسة «جيرمان ووتش».

◆ هذا، وقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا لقضية التغيرات المناخية خلال السنوات القليلة الماضية، بل وقطعت شوطًا كبيرًا في دراسة تطورات القضية إقليميًا وعالميًا.

◆ وفي إطار ذلك، وقَّعت مصر على عددٍ من الاتفاقيات المهمة بهذا الشأن، حيث نالت قضية التغيرات المناخية اهتمامًا ضمن الموضوعات المطروحة للمناقشة في المؤتمرات الوطنية للشباب، والتي تُعقد بشكل دوري تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

تحسّن ترتيب مصر في مؤشر أداء تغير المناخ لتحل المرتبة ٢٠ من بين ٦٣ دولة في عام ٢٠٢٣.

تمكّنت مصر من التوافق على عدة مبادئ، منها: التكيف مع مخاطر تغير المناخ، ومواجهة تهديداته كأولوية أولى.



الأمم المتحدة

وفي إطار تحسين جودة حياة المواطن، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز قيادة مصر في ملف المناخ عالميًا، فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، والتي تعد أهم الإنجازات الوطنية لرسم خريطة طريق شاملة لآليات مواجهة آثار تغير المناخ، وسيتم تنفيذ الاستراتيجية بالشراكة بين الحكومة المصرية والمجتمع المدني والشباب والمرأة والقطاع الخاص وشركاء التنمية، والبدء في القطاعات ذات الأولوية وهي الطاقة المتجددة والنقل المستدام والمياه والري والزراعة وخفض الكربون لقطاع البترول والصناعات الثقيلة.

وعلاوة على ما سبق، فقد استضافت مصر أكبر اتفاقيتين بيئيتين دوليتين تواليًا؛ (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي) الأمر الذي يعد سبقًا في تاريخ العمل البيئي الدولي؛ حيث استضافت مصر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢.

هذا وقد تمكنت مصر من تحقيق مكاسب دولية وإقليمية من خلال استضافتها ورئاستها لـ COP27، وكان لذلك أيضًا عظيم الأثر على قدرتها على تحقيق مكاسب محلية واستثمارية في المجالات المختلفة للطاقة المتجددة والتمويل التنموي الأخضر، بالإضافة إلى تأكيد دورها المحوري عالميًا وإقليميًا.

وبجانب النجاح الدبلوماسي، حققت مصر العديد من المزايا والمكاسب الاقتصادية الأخرى، منها:

◆ ٣٤ مليار دولار حجم الاستثمارات المتوقعة من مذكرات التفاهم في مجال طاقة الرياح بقدرات تصل إلى ٢٨ ألف ميغاوات.

◆ إطلاق مبادرة المدن المصرية المستدامة بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ومجموعة البنك الدولي.

◆ توقيع مذكرة تفاهم مع السعودية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين النظيف.

◆ طرح مبادرتين لتسهيل مبادلة الديون لتغير المناخ وخفض تكلفة الاقتراض الأخضر.

◆ إطلاق مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام أو FAST، لتحسين مساهمات التمويل المناخي لتحويل النظم الزراعية والغذائية بحلول ٢٠٣٠.

◆ توقيع مصر ٩ اتفاقيات إطارية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر بقدرات تصل إلى ٢٤ ألف ميغاوات من التحليل الكهربائي باستثمارات ٨٥ مليار دولار.

الحفاظ على المحميات الطبيعية وتطويرها

تقليلاً لجهود الدولة، خلال السنوات التسع الماضية، في مجال الحفاظ على المحميات الطبيعية وتطويرها، أعلن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة محميتي رأس محمد ووادي الحيتان على القائمة الخضراء للاتحاد، مما يُعدّ انعكاساً لجهود الحماية التي تقوم بها الدولة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، كما تم تتويج مصر بجائزة اتفاقية الأيووا (المعنية بحماية الطيور المهاجرة)، وهذه الجائزة حصلت عليها مصر لأول مرة في تاريخها.

كما حصل موقع وادي الحيتان بمحمية وادي الريان على تقييم أفضل موقع في العالم يتميز بأعلى درجات الحماية واستخدام آليات الحوكمة الرشيدة من خلال تقرير تقييم الأداء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (UCN) لمواقع التراث الطبيعي العالمي لعام ٢٠٢٠.

أيضاً، فاز مشروع صون الطيور الحوامة المهاجرة التابع لوزارة البيئة بجائزة الطاقة العالمية كنموذج للمشروعات الرائدة والمستدامة، والتي تحقق أهدافاً ملموسة لحماية الطيور المهاجرة، ودمج أهدافها بمشروعات الطاقة المتجددة في مصر.

كما ساعدت جهود الدولة أيضاً في ارتفاع إيرادات رسوم الزيارة للمحميات خلال السنوات الماضية وصولاً إلى تحقيق ما يقارب ٤٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، أيضاً ارتفع عدد زوار المحميات خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ إلى ١,١ مليون زائر بزيادة قدرها ٥٢٤٪ على المستهدف، كذلك ارتفع دخل السكان المحليين بالمحميات الطبيعية بنسبة تتجاوز ٤٠٪ خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

حققت إيرادات المحميات الطبيعية زيادة بمقدار ١١٠٪ خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٨، كما حققت المحميات الطبيعية عائدات سنوية تقدر بنحو ٦٥ مليون جنيه و٣,١ ملايين دولار خلال عام ٢٠٢٢.

اتصالاً، فقد نال ملف المحميات دعم الدولة ليتم العمل على تطوير المحميات الطبيعية من خلال خطة طموح للوصول إلى المستويات العالمية في الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية. تم تنفيذ ٤٥ مشروع لحماية الطبيعة والإدارة المستدامة للمحميات وجاري تنفيذ ١ مشروع

بالإضافة إلى الحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتنوعها البيولوجي مع تعظيم الاستفادة منها بتنمية روافد السياحة البيئية على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال العمل على عدة محاور متوازية ومتكاملة تتلاقى لتحقيق هدف واحد هو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في ثروات مصر الطبيعية مع الاستفادة منها وتنميتها

”
يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة المصرية للوفاء
بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات البيئية الدولية، ويعمل على التخفيف
من تغير المناخ والتكيف معه.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الشبكات والمرافق

٥

شهدت البنية التحتية طفرة خلال السنوات التسع الماضية، وهو ما أظهره التحسن الكبير في مرتبة مصر عالمياً في مؤشر البنية التحتية بتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩؛ حيث جاءت مصر في المركز الـ ٥٢ عالمياً.



الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل والتخزين بالأسعار الجارية لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢١.

٣٨٥,٤

مليار جنيه

حجم الاستثمارات العامة المنفذة في قطاع النقل والتخزين بالأسعار الجارية عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢١.

١٨٤,٢

مليار جنيه

إجمالي تكلفة المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤).

٥٦,١

مليار جنيه

حجم الصادرات الرقمية عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢١.

٤,٩

مليار دولار

إجمالي عدد مشركي الهاتف المحمول (يونيو ٢٠٢٣)، بمعدل ٩٧,٤٪ لكل ١٠٠ من سكان الجمهورية.

١٠٣,٦

مليون مشترك

إجمالي تكلفة مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة خلال ٩ سنوات.

١,٧٩

تريليون جنيه

متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المولدة سنوياً خلال عام ٢٠٢١.

١,٩

ميجاوات لكل نسمة

عدد مشركي شبكة الكهرباء حتى نهاية عام ٢٠٢٢، بزيادة ٨,٩ ملايين مشترك مقارنة بالفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٢.

٣٩,٨

مليون مشترك

عدد محطات معالجة الصرف الصحي على مستوى المحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١.

٤٥٢

محطة

نسبة تغطية مياه الشرب على مستوى الجمهورية عام ٢٠٢٣.

٩٨,٧٪

الطرق والنقل

تعمل الحكومة المصرية على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته، وهو ما يتحقق بالعديد من الأدوات، ومن أهمها تحسين البنية التحتية، وفي مقدمتها شبكات الطرق والنقل، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، ومنها وسائل النقل والمواصلات.

وعليه فقد شهد قطاع الطرق والنقل خلال التسع سنوات الماضية تطورًا ملحوظًا، وفي هذا السياق تم إطلاق خطة استراتيجية تستغرق عشر سنوات (٢٠١٤ - ٢٠٢٤)؛ لتحقيق نهضة شاملة في جميع قطاعات النقل (البري - البحري - الجوي - السكك الحديدية - النهري) من خلال تطوير شبكات النقل القائمة وإعادة هيكلتها أو تحديثها؛ لتواكب أحدث النظم العالمية.

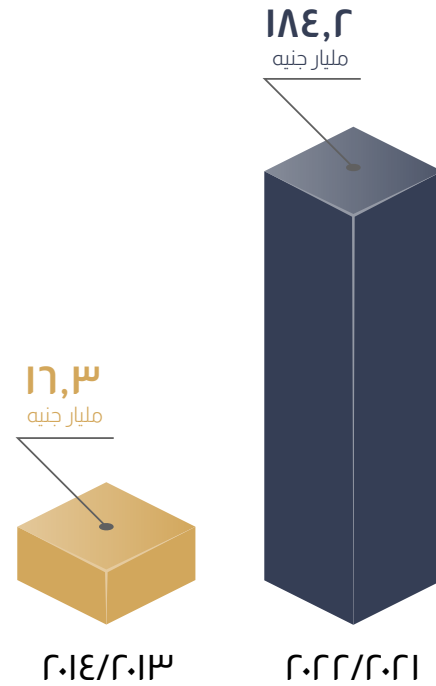
كما تبنت الدولة المصرية رؤية استراتيجية طموحة في مشروعات النقل والمواصلات تصبو إلى رفع مستوى الخدمات مع الحفاظ على البيئة، ومنها التوجه نحو النقل الأخضر المستدام، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة ولتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وذلك في إطار مساعي الدولة لتقليل البصمة الكربونية، وخفض التلوث، ومكافحة تغير المناخ، وتقليل المخاطر الصحية الناتجة عن استخدام الوقود التقليدي.

كما عمدت الدولة إلى تنفيذ مشروع النقل متعدد الوسائط وهو "نقل البضائع بين دولتين باستخدام وسيطين مختلفين للنقل على الأقل"، كأحد التوجهات الجديدة والمهمة للدولة، ويرتكز النقل متعدد الوسائط على التكامل بين وسائط النقل المختلفة، بما يمكن من الاستفادة بمميزات كل وسيط، في إطار يجمع بينهما في سلسلة واحدة، وبما يحقق أفضل خدمة ممكنة، في ضوء مزاياه المتعددة.



تطور حجم الاستثمارات العامة المنفذة في قطاع
النقل والتخزين (بالأسعار الجارية)
خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠٢١/٢٠٢٢

٢ تريليون جنيه إجمالي التكلفة المالية
لمشروعات وزارة النقل منذ بداية عام ٢٠١٤
وحتى عام ٢٠٢٤.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وخلال السنوات التسع الماضية نفذت الدولة مشروعات غير مسبقة في القطاع اللوجستي، وذلك بإنشاء محاور نقل ولوجستيات تربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمناطق اللوجستية من خلال الطرق الجديدة، وتنفيذ مشروع قومي للسكة الحديد يتم من خلاله إنشاء قطارات سريعة تربط موانئ البحر الأحمر بالبحر المتوسط، سواء لنقل البضائع أو الركاب، وكذلك ربط المناطق الصناعية والاستثمارية بالموانئ وشبكات الطرق الرئيسية، وذلك لتحقيق الهدف الأكبر، وهو تحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات.

وفي إطار توجه الدولة للتحويل إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات، تم تنفيذ مشروعات تربط مصر بمحيطها الإقليمي سواء كان على المستوى القاري (قارة إفريقيا) أو الشرق أوسطي (منطقة الشرق الأوسط).

هذا، وتخطط الدولة لإنشاء طرق لنفاذ البضائع، سواء المصرية، أو العربية، أو الأوروبية إلى جنوب ووسط القارة الإفريقية، وذلك من خلال مشروع "القاهرة - كيب تاون" البالغ طوله نحو ١٠,٣ آلاف كيلومتر، والمخطط تنفيذه لربط مصر بالدول الإفريقية.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل والتخزين بالأسعار الجارية
عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣٨٥,٤

مليار جنيه

زيادة في عدد المشتغلين بقطاع النقل والتخزين في عام
٢٠٢٢ بالمقارنة بعام ٢٠١٤.

٨٠٠

ألف مشتغل

إجمالي حجم التجارة العالمية المارة ب قناة السويس.

١٢%

”

هي تكلفة طريق «القاهرة - كيب تاون» عبر إفريقيا، كما تقوم مصر
ببناء طريق بطول ١١٠٢ كيلومتر ليصل إلى تشاد عبر ليبيا، بالإضافة
إلى بناء طريق ساحلي بطول ٥٨٥ كيلومترًا من «السلوم» في غرب
مصر إلى «بنغازي» في شرق ليبيا.

٢٦
مليار جنيه

الطرق والكباري

وضعت الدولة المصرية المشروع القومي لتطوير الطرق في مقدمة أولويات تطوير البنية التحتية خلال السنوات التسع الماضية. واهتم هذا المشروع بتحسين جودة الطرق والمحاور وتوسعتها ورفع كفاءتها، وذلك في إطار خطة الدولة لتطوير وتحديث شبكة الطرق والمحاور المرورية، ووضع المعالجات الهندسية؛ للارتقاء بالمظهر الحضاري للدولة، وإنشاء طرق جديدة تربط بين المحافظات والمناطق المختلفة، وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدلات التنمية العمرانية في تلك المناطق الجديدة.

كما تصبو استراتيجية تطوير الطرق إلى إنشاء محاور حركة رئيسة حرة قادرة على استيعاب أحجام مرورية كبيرة، مع توفير مساحات للانتظار، وتعديل اتجاهات عدد من الشوارع مع توسعتها لزيادة انسياب الحركة المرورية، بلا تقاطعات أو توقف؛ لزيادة التدفق المروري، مما يؤدي بدوره إلى تقليل أزمات الرحلات، وقد شهدت عملية رصف الطرق وإنشاء طرق جديدة تطورًا ملحوظًا.

اتصالًا، تم وضع مخطط متكامل لرفع كفاءة المحاور والطرق بأطوال تتخطى ٦,٤ آلاف كيلومتر وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ١٦٥ مليار جنيه، وكان لهذا أثر كبير على تحسين جودة حياة المواطن وتقليل التلوث والازدحام، وتقليل الحوادث؛ حيث تم الانتهاء من تنفيذ مشروعات بأطوال ٥ آلاف كيلومتر، بتكلفة ١٢٧ مليار جنيه، وذلك في إطار تنفيذ المشروع القومي للطرق.

إجمالي أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
تشمل الطريق الدائري والطرق ذات حق الامتياز.

١٠١,٦
ألف كيلومتر

أما على مستوى إنشاء الكباري، فقد شهدت السنوات الماضية تطورًا ملحوظًا؛ حيث يُجرى تطوير الكباري العلوية والأنفاق ضمن عناصر مشروع مصر القومي للطرق الجديدة؛ لاستيعاب الكثافات المرورية، وحل مشكلة الاختناقات المرورية المعقدة بالعديد من الميادين والطرق الرئيسية في مصر؛ مما كان لها أثر كبير في حل أزمة التكدس المروري، وتُقدّر التكلفة الإجمالية للانتهاء من نحو ألف مشروع من الكباري العلوية والأنفاق بحوالي ١٤٠ مليار جنيه.

وبشأن الكباري العلوية والأنفاق، تم إنشاء ٩٣٥ كوبري خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) ليصل إجمالي عدد الكباري إلى ٢٤٣٥ كوبري/ نفق عام ٢٠٢٣ مقابل ١٥٠٠ كوبري/ نفق عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل عدد الكباري إلى ٢٨٠٠ كوبري/ نفق عام ٢٠٣٠. ومن أهم الكباري العلوية التي تم تنفيذها (قلما - طوخ طنبشا - الشموت).

تم إنشاء ٧ آلاف كم طرق جديدة خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) ليصل طول شبكة الطرق الرئيسية إلى ٣٠.٥ ألف كم عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٣.٥ ألف كم عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٣.٥ ألف كم عام ٢٠٣٠. هذا بالإضافة إلى تطوير ١٠ آلاف كم من الشبكة الحالية في عام ٢٠٢٣ كما أنه من المتوقع أن يتم تطوير ٤ آلاف كم من الشبكة الحالية عام ٢٠٣٠ ليصبح إجمالي التطوير في الشبكة ١٤ ألف كم.



وفي السياق ذاته، يتم العمل وفق خطة مدروسة بهدف زيادة عدد محاور النيل التي تسهم في ربط الطرق الرئيسية شرق وغرب النيل، وتوفير الوقت والوقود وتكلفة النقل. ويجرى العمل على تقليل المسافات البينية بين محاور النيل إلى ٢٥ كيلومترًا لتسهيل حركة المرور وخدمة المشروعات التنموية والمجمعات العمرانية الجديدة، بحيث يكون المحور عرضيًا متكاملًا يربط بين شبكة الطرق شرق وغرب النيل وليس مجرد كوبري على النيل فقط؛ حيث بلغ إجمالي عدد محاور النيل عام ٢٠٢٣ - ٥١ محورًا منها ١٣ محورًا تم تنفيذها ضمن المشروعات المدرجة في الخطة الاستراتيجية للوزارة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤) (تحيا مصر - حلوان - طلخا - بنها - الخطاطبة - بني مزار - طما - جرجا - عدلي منصور - سمالوط - قوص - كلابشة - ديروط) بتكلفة ١١,٢ مليار جنيه، ومن المتوقع أن يصبح عدد محاور النيل ٧٢ محور بحلول عام ٢٠٣٠.



ويمثل محور تحيا مصر «محور روض الفرج» نموذجًا وقيمة مضافة كبيرة لمحاور الربط بين الطرق الرئيسية من جهة، وشرق النيل وغربه من جهة أخرى.

على صعيد آخر، ودعمًا لاستخدام التقنيات الحديثة بما يتماشى مع رؤية الدولة للتطوير والحفاظ على الموارد وترشيد استغلالها، تم التصديق على التوسع في استخدام التقنية الحديثة والصديقة للبيئة لإعادة تدوير الأسفلت (FDR-CIR)، والتي تعتمد على إعادة استغلال وتدوير ناتج إزالة وكشط الأسفلت القديم في أعمال صيانة الطرق التابعة للهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري أو الطرق المحلية داخل المحافظات، وفي إطار تنفيذ ذلك، تم التعاقد على توريد مجموعة كبيرة من المعدات الحديثة لصالح الشركة المصرية للصيانة الذاتية التابعة لوزارة النقل، بتكلفة بلغت ٣٣٩ مليون جنيه.



تراجع معدل حوادث السيارات، حيث بلغ عدد الإصابات نحو ٥٦ ألف إصابة عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٧٩,٩ ألف إصابة عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٢٩.٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، في إشارة إلى تحسن شبكة الطرق في مصر.

▶ جهود الدولة في قطاع السكك الحديدية

تقدمت مصر ٨ مراكز لتأتي في المرتبة ٥٠ من بين ١٤١ دولة عام ٢٠١٩ مقارنة بالمرتبة ٥٨ عام ٢٠١٨ في مؤشر كفاءة خدمات القطارات، وهو مؤشر فرعي من مؤشر التنافسية العالمي، كما تحسنت قيمة المؤشر من ٤٢,٨ لتصبح ٤٥,٩ نقطة من إجمالي ١٠ نقطة في الأعوام ذاتها؛ مما يشير إلى نجاح الدولة في رفع كفاءة خدمة القطارات.

ويأتي ذلك في إطار اهتمام الدولة الكبير بتطوير منظومة النقل في مصر، خاصة مرفق السكك الحديدية، ثاني أقدم سكة حديد على مستوى العالم، وأحد أهم مرافق الدولة؛ لذلك وضعت الدولة خطة لتطوير المرفق بالكامل بالتزامن مع باقي قطاعات النقل في مصر حتى عام ٢٠٢٤.

هذا، وقد شرعت الدولة منذ عام ٢٠١٤ في تنفيذ خطتها في مجال السكة الحديد، بتكلفة إجمالية تُقدَّر بنحو ٢٢٥ مليار جنيه، وحتى عام ٢٠٢٤، وذلك لإنشاء خطوط جديدة، ضمن المحاور اللوجيستية بتكلفة تقديرية ٧٠ مليار جنيه. وازدواج الخطوط القديمة، بجانب استيراد جرارات وعربات جديدة وتطوير القديم منها وتحديثه، وتطوير محطات القطارات والمزلقانات على جميع الخطوط، بجميع محافظات جمهورية مصر العربية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد جرارات السكة الحديد وصل إلى ٩٩٠ جرار سكة حديد عام ٢٠٢٣ مقابل ٧٩١ جرار سكة حديد عام ٢٠١٤، كما ارتفع عدد عربات السكك الحديدية ليصل إلى ٣٧٠٠ عربة عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٨٠٠ عربة عام ٢٠١٤. هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد عربات البضائع ليصل إلى ٨٤٨١ عربة عام ٢٠٢٣ مقابل ٨٠٨١ عربة عام ٢٠١٤.

تجدر الإشارة إلى وصول عدد ٦ قطارات من شركة تالجو الأسبانية عام ٢٠٢٣، وهي قطارات فاخرة تضم ٣٠ عربة درجة أولى و٤٨ عربة درجة ثانية، و٦ عربة بوفيه، و٦ عربة قوى. بالإضافة إلى ذلك، عملت الدولة على تحديث نظم الإشارات الكهربائية، وذلك من خلال تنفيذ نحو ٢٥٧ مشروعًا، وبالفعل تم الانتهاء من تنفيذ عدد ١٧٧ مشروعًا منها بتكلفة إجمالية بلغت ٤٥ مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ عدد ٥٢ مشروعًا بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٣ مليار جنيه، ومن المخطط البدء في تنفيذ عدد ٢٨ مشروعًا بإجمالي تكلفة تقديرية ١٣٢ مليار جنيه وتجدر الإشارة إلى أن عدد أبراج الإشارات التي تم تطويرها خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) بلغ ٦٠ برج إشارات على عدد ٣ خطوط رئيسية.

هذا وتعمل الدولة على إدخال أحدث الأجهزة العالمية في صيانة السكك الحديدية، وقد بلغ عدد ماكينات صيانة وتجديد السكة الحديد ٤٧ ماكينة عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٠ ماكينة عام ٢٠١٤. فقد تم توريد ماكينة فحص سكة بالألتراسونيك شاملة عقد صيانة لمدة ٥ سنوات بمعرفة شركة بلاسر & تيريور النمساوية، وجارٍ تدريب العاملين عليها بمعرفة الخبراء الأجانب، حيث تقوم هذه الماكينة بفحص حالة السكك، والقضبان، والمفاتيح أوتوماتيكيًا من خلال مسيرها على السكة بالسرعة العادية، وتقديم تقرير بالحالة الفنية للسكة بالكامل.



كما تم الانتهاء من اتفاقية توريد عدد ٤ ماكينات جديدة من شركة بلاسر النمساوية لصيانة وتجديدات السكة طبقاً لأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال.

فضلاً عن ذلك تتجه الدولة نحو توطين الصناعات وخاصة الاستراتيجية. وجارٍ التنسيق مع الشركات المتخصصة في صناعة الحديد والصلب لإنشاء مصنع لإنتاج قضبان السكك الحديدية بمصر؛ لتوطين هذه الصناعة، وتوفير العملة الصعبة وخلق فرص عمل جديدة.

واستكمالاً لتطوير القطارات وعربات الركاب يتم الآن على قدم وساق تطوير محطات السكك الحديدية للارتقاء بمظهرها الحضاري، وبالفعل تم الانتهاء من أعمال التحسينات، وإعادة تأهيل وتطوير المحطات خلال السنوات السابقة. وقد بلغ عدد المحطات القائمة التي تم تطويرها خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) نحو ٢٤٦ محطة.

وفيما يتعلق بتطوير المزلقانات التي كانت تعاني من إهمال شديد قبل عام ٢٠١٤؛ مما نتج عنه الكثير من الحوادث؛ بسبب العشوائية وأخطاء العنصر البشري، تم الانتهاء من تطوير الأعمال المدنية لعدد ٢٩٥ مزلقاً ضمن المرحلة الثالثة من عقد ٨ لسنة ٢٠١٣/٢٠١٤، خلال الفترة من أبريل ٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠٢١، بتكلفة إجمالية ٢٩٦ مليون جنيه.

كما أنه خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣)، تم تطوير ٦٧١ مزلقان (يدوي وأوتوماتيكي).

”

ستظل البنية التحتية للسكك الحديدية المحرك الأساسي لنمو البنية التحتية للنقل في مصر، حيث تهدف البلاد إلى تنويع شبكة النقل لتقليل الاعتماد على شبكة الطرق المزدحمة، ومن المرجح أن يتم تسهيل الكثير من الاستثمارات المطلوبة من قبل الممولين الدوليين.



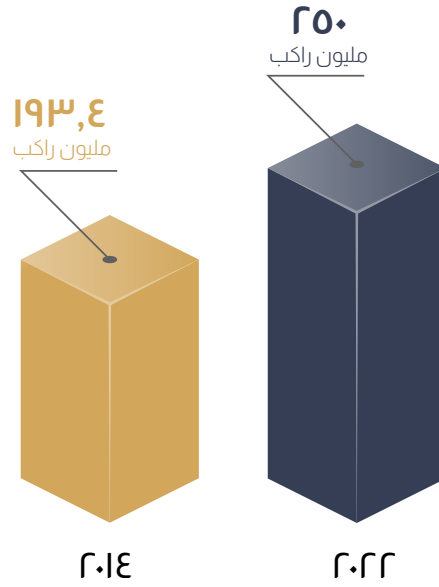
وعلى صعيد مشروعات كباري السكك الحديدية، فقد تم تنفيذ العديد من المشروعات خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١، والتي بلغت تكلفتها ٥٤٦,٦ مليون جنيه.

تقليلاً لتلك الجهود، ارتفع عدد ركاب السكك الحديدية ليصل إلى ١.٢ مليون راكب يومياً عام ٢٠٢٣ مقابل ٩٠٠ ألف راكب يومياً عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢ مليون راكب يومياً عام ٢٠٣٠.

كما ارتفعت كمية البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية لتصل إلى ٥ مليون طن بضائع سنوياً عام ٢٠٢٣ مقابل ٤ مليون طن بضائع سنوياً عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٣ مليون طن بضائع سنوياً عام ٢٠٣٠.

تحسن ترتيب مصر ٨ رُتب في مؤشر جودة خدمات السكك الحديدية الفرعي من مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت مصر المرتبة ٥٠ بين ١٤١ دولة عام ٢٠١٩ مقارنة بالمرتبة ٥٨ من بين ١٤٠ دولة عام ٢٠١٨، كما تحسنت قيمة مصر بالمؤشر لتحرك ٤٥,٩ نقطة عام ٢٠١٩ مقابل ٤٢,٨ نقطة عام ٢٠١٨.

تطوّر عدد ركاب السكك الحديدية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٤



المصدر: الهيئة القومية لسكك حديد مصر

مترو الأنفاق والجبر الكهربائي

أولت وزارة النقل أهمية خاصة لمترو الأنفاق باعتباره واحدًا من أنجح المشروعات التنموية في مصر؛ لما له من مكاسب اقتصادية ضخمة، إلى جانب دوره في خدمة المواطن؛ فهو الأسرع، والأقل تكلفة، والأكثر أمانًا، كما يسهم في تسهيل السيولة المرورية، وأيضًا توفير الوقود وتقليل التلوث، كما بلغ عدد الركاب المستفيدين من مترو الأنفاق ٤.٥ مليون راكب يوميًا عام ٢٠٢٣ مقابل ٢.٥ مليون راكب يوميًا عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يصل إلى ١٣.٥ مليون راكب يوميًا عام ٢٠٣٠.

وصل عدد محطات مترو الأنفاق إلى ١٠١ محطة عام ٢٠٢٣ مقابل ٦٤ محطة عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٣٤ محطة عام ٢٠٣٠. وسجل عدد قطارات الأنفاق نحو ١٨٠ قطارًا عام ٢٠٢٣ مقابل ١٠٦ قطارًا عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٦٧٢ قطارًا عام ٢٠٣٠.

منذ عام ٢٠١٤، خطت الدولة المصرية لتنفيذ مشروعات بقطاع مترو الأنفاق والجبر الكهربائي حتى عام ٢٠٢٤ بإجمالي عدد ٢٧ مشروعًا بإجمالي أطوال ٢,٢ ألف كيلومتر وبإجمالي تكلفة ٧٥٧ مليار جنيه، تم الانتهاء بالفعل من تنفيذ عدد ٩ مشروعات بإجمالي تكلفة ٣٩,٦ مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ عدد ٨ مشروعات بتكلفة بلغت نحو ٣١,٤ مليارات جنيه، ومن المخطط تنفيذ عدد ١٠ مشروعات بتكلفة ٤٠٧ مليارات جنيه.

في سياق متصل، تم افتتاح وتشغيل الجزء الأول والجزء الثاني من المرحلة الرابعة من الخط الثالث للمترو بطول ١١,٥ كيلومترًا، وعدد ١٠ محطات: (هارون - الألف مسكن - نادي الشمس - هليوبوليس - النزهة - هشام بركات - عمر بن الخطاب - قباء - الهايكستب - عدلي منصور)، بتكلفة بلغت نحو ٢٨,٤ مليار جنيه، وذلك في إطار التوسع في شبكات مترو الأنفاق لتخدم جميع مناطق القاهرة الكبرى، وتقليل الضغط على الخطوط القديمة للمترو، وكذلك تقليل الكثافات المرورية؛ حيث تتسم القاهرة الكبرى بالكثافة السكانية.

وفي السياق ذاته، جرى العمل على إنشاء محطات تبادلية بمحطتي عدلي منصور وبدر، بتكلفة تُقدَّر بحوالي ١٣٩,٨ مليون جنيه.

كما تم الانتهاء من مشروع ازدواج السكة بين محطتي المرج والمرج الجديدة بالخط الأول للمetro في يناير ٢٠٢١، بتكلفة بلغت ٤٤٤,٢ مليون جنيه، وتضمن ذلك ازدواج السكة بين محطتي المرج / والمرج الجديدة بطول ١,٤ كيلومتر، وتركيب شبكة هوائية لاستيعاب التشغيل حتى المرج الجديدة، وتركيب أجهزة الإشارات والتحكم على طول السكة وربطها مع أجهزة التحكم المركزي للخط، وتنفيذ غرفة معدات كهربائية لتقوية الطاقة الاستيعابية للقطارات بعد الازدواج؛ وذلك بهدف تحسين مستوى الخدمة المقدمة بين محطتي المرج والمرج الجديدة من خلال الوصول إلى زمن تقاطر ٢:٣٠ دقيقة، وتقليل زمن الرحلة من حلوان إلى المرج الجديدة إلى ٧٥ دقيقة بدلاً من ٩٠ دقيقة.

وفي إطار تطوير منظومة metro، تم الانتهاء من مشروع توريد وتركيب بوابات للخطين الأول والثاني، في أغسطس ٢٠١٩، بتكلفة بلغت ٣٧٧,٤ مليون جنيه، ويتضمن المشروع توريد وتركيب عدد ٨٥٠ بوابة دخول وخروج للركاب، و ١٢٥ ماكينة إصدار تذاكر ، و ٥٥ وحدة تحكم للمحطات بمعدل وحدة تحكم لكل محطة، و ٢ وحدة تحكم للخطين بمحطة العتبة.

وفي إطار خطة تطوير metro لتعزيز سبل الربط بين مناطق العاصمة، تم البدء في تنفيذ مشروعات، منها:

- ◆ مشروع مونوريل شرق النيل، والذي بدأت الدولة تنفيذه في أغسطس ٢٠١٩، يمتد المشروع بطول ٥٦,٥ كيلومترًا، ويشمل ٢٢ محطة، بتكلفة ٤٤ مليار جنيه.
- ◆ مشروع مونوريل غرب النيل (السادس من أكتوبر)، والذي تم بدء تنفيذه في يناير ٢٠٢٠، ومن المخطط الانتهاء منه في أكتوبر ٢٠٢٣، بتكلفة ٣٢,٧ مليار جنيه، يمتد المسار بطول ٤٢ كيلومترًا وعدد ١٣ محطة.
- ◆ مشروع شبكة القطار الكهربائي السريع، بإجمالي أطوال ٢٠٠ كم يشمل ٦٠ محطة و ٤١ قطار سريع و ٩٤ قطار إقليمي، و ٤٠ قطار بضائع.

إجمالي عدد الركاب المستفيدين من Metro الأنفاق عام ٢٠٢٣.

٤,٥
مليون راكب يوميًا



”

أولوية الحكومة القصوى هي ربط المدن بوسائل النقل اللائقة والمستدامة وتطوير الطرق والمواني للتوسعات الصناعية، وقد أعلنت مصر عن بناء قطار فائق السرعة لربط البلاد بأكملها عبر مراحل مختلفة، وتم التعاقد مع شركة سيمنز كمقاول رئيس بقيمة ٨,٧ مليارات دولار.

INTERNATIONAL
TRADE
ADMINISTRATION

”

خمس مشروعات مصرية صنف كأفضل الأعمال الإنشائية في العالم لعام ٢٠٢٢، كان من بينها مشروع محطة عدلي منصور التبادلية كأفضل مشروع نقل في العالم لعام ٢٠٢٢.

ENR
Engineering News-Record



مشروعات النقل البحري

تتمتع جمهورية مصر العربية بموقع جغرافي متميز بين ملتقى ثلاث قارات، وتمتد سواحلها أكثر من ألفي ميل بحري، وتطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وتربطهما قناة السويس، التي تعد من أهم الشرايين الملاحية العالمية التي تربط الشرق بالغرب.

اتصالاً، تم افتتاح قناة السويس الجديدة في ٦ أغسطس عام ٢٠١٥ بعدما تم مشروع حفرها في زمن قياسي (عام واحد فقط). ويأتي إنشاء قناة جديدة موازية في إطار جهود الدولة لتعزيز الاستفادة وتحقيق أكبر نسبة من الازدواجية في تسيير السفن في الاتجاهين بدون توقف في مناطق انتظار داخل القناة، وتقليل زمن عبور السفن المارة، وزيادة القدرة الاستيعابية للقناة لمرور السفن، في ظل النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية في المستقبل.

ويأتي افتتاح القناة الجديدة ارتباطاً بمشروع التنمية بمنطقة قناة السويس؛ مما يرفع درجة الثقة في القناة كأفضل ممر ملاحي عالمي، ويقلل تنافسية القنوات البديلة، كما يرفع أيضاً درجة الثقة في استعداد مصر لإنجاح مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس، وينعكس كل ما سبق على زيادة الدخل القومي من العملة الأجنبية، وإتاحة أكبر عدد من فرص العمل للشباب، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

زادت مساحات الموانئ البحرية من ٤٠ مليون م٢ عام ٢٠١٤ إلى ٧٥ مليون م٢ عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٠ مليون م٢ بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي مجال النقل البحري، يتم استهداف تطوير أرصفة الموانئ لتصل حركة التداول إلى ٤٠ مليون طن في عام ٢٠٣٠ بدلاً من ١٦٠ مليون طن في عام ٢٠١٤، وتعزيز تجارة الترانزيت، بالإضافة إلى العمل على جعل مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات من خلال التطوير الشامل للموانئ المصرية، ومشروعات تطبيق نظام الشباك الواحد، والإفراج الجمركي المسبق بالموانئ المصرية، وكذلك إطلاق مشروع بنك معلومات النقل البحري. وتجدر الإشارة إلى أن الموانئ المصرية استقبلت ١.٥ مليار طن بضائع و٦٠ مليون حاوية خلال ٩ سنوات.

هذا، بالإضافة إلى مشروعات موانئ البحر الأحمر باستكمال تطوير ميناء السخنة، وتطوير ميناء سفاجا، وكذلك مخطط تطوير ميناء الإسكندرية في إطار مخطط تنفيذ ميناء الإسكندرية الكبير، حيث يتم تطوير مينائي الإسكندرية، والدخيلة، وإنشاء الميناء الأوسط (ميناء المكس)، وأيضاً مشروعات تطوير ميناء دمياط، وأبرزها مشروع محطة الحاويات الثانية تحيا مصر ١، ومشروع إنشاء حاجز الأمواج الغربي وامتداد حاجز الأمواج الشرقي.

وعلى صعيد إنشاء وتطوير الموانئ المصرية، فقد بلغ عدد الموانئ البحرية لمصر ٥٥ ميناءً منها ١٨ ميناءً تجارياً و٣٧ ميناءً تخصصياً عام ٢٠٢٢، وجارٍ إنشاء ٣ موانٍ جديدة (جرجوب - أبوقير بالبحر المتوسط - رأس بناس بالبحر الأحمر)، ويشير كل ذلك إلى قوة البنية التحتية للنقل البحري في مصر.

اتصالاً، وضعت الدولة المصرية استراتيجية لتطوير النقل البحري ٢٠٣٠ لتعظيم الاستفادة من قطاع النقل البحري ودور الموانئ البحرية في دعم الاقتصاد القومي.

ولتعظيم الاستفادة من قطاع النقل البحري ودور الموانئ البحرية في دعم الاقتصاد القومي، وضعت الدولة خطة لإنشاء ٤٦ مشروع نقل بحري بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٥٤,٤ مليار جنيه.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ ١٦ مشروعاً منها بإجمالي تكلفة ١٥,٨ مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ ٣٠ مشروعاً بتكلفة ٣٨,٦ مليار جنيه. كما تم وضع خطة لتنفيذ ١٧ كيلومتر رصيف بحري بتكلفة ٣٠ مليار جنيه لخدمة التجارة الدولية وتقديم الخدمات اللوجستية للسفن.

احتلت مصر المرتبة ٤١ من بين ١٤١ دولة في مؤشر جودة خدمات النقل البحري الفرعي عام ٢٠١٩ من مؤشر التنافسية العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتحسنت قيمة مصر بالمؤشر لتحز ٦٢,٦ نقطة عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٦٠,٨ نقطة عام ٢٠١٨.



في إطار خطة تطوير الموانئ البحرية التي تشمل إنشاء أرصفة ومحطات بطول ٣٧ كيلومتراً ليصل إجمالي أطوال الأرصفة بالموانئ البحرية إلى ٧٦ كيلومتراً وإنشاء حواجز أمواج بطول ١٥ كيلومتراً وكذلك تعميق الممرات الملاحية، تم الانتهاء حتى عام ٢٠٢٣ من تنفيذ عدد من المشروعات ويتقدم العمل في العديد من المشروعات الأخرى.

تكلفة المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها بميناء الإسكندرية الكبير.

٩,٤
مليارات جنيه

قيمة إنشاء ٤٦ مشروع نقل بحري في الخطة التي وضعتها الدولة لتعظيم الاستفادة من قطاع النقل البحري ودور الموانئ البحرية في دعم الاقتصاد القومي.

٥٤,٤
مليار جنيه

قيمة العقود التي تم توقيعها في أغسطس ٢٠٢٢، لتأمين وتوريد عدد ٤٠ قطارا للخطين الثاني والثالث للمetro، كما ستقوم الشركة بأعمال الصيانة خلال فترة الضمان لمدة (سنتين)، كما ستقوم بأعمال الصيانة لمدة ٨ سنوات وعمره جسيمة واحدة لكل قطار.

١٢,٧
ألف سفينة

”ساعدت الحاجة إلى تعزيز المرافق وقدرات النقل على مواصلة النمو والتطور لهذا القطاع في مصر، وذلك رغم وجود وباء عالمي، وقد جعلت الطبيعة التعاونية للشركات المحلية والدولية العاملة في المشاريع الرئيسة قطاع البناء المصري أحد أكثر القطاعات ديناميكية في المنطقة، مع تأثيرات إيجابية غير مباشرة على الأسواق الأخرى، لا سيما تلك الموجودة في شرق إفريقيا، التي تستفيد من الخبرة المصرية في تقديم المشاريع الكبيرة.



مشروعات الموانئ البرية

في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، يتم تنفيذ خطة شاملة لتطوير وتحديث الموانئ البرية والجافة والمراكز اللوجستية؛ لتخفيف الضغط عن الموانئ البحرية والطرق البرية، بالإضافة إلى تقليل التكاليف وتوفير الوقت بما يخدم أصحاب المصانع.

سجل عدد الموانئ البرية ٧ موانئ برية عام ٢٠٢٣ بإجمالي ٣ مليون عابر و٣٥٢ ألف مركبة و٥٥ مليون طن بضائع مقابل ٥ موانئ برية بإجمالي ١ مليون عابر و١٧٠ ألف مركبة و١.٢ مليون طن بضائع عام ٢٠١٤.

ومن المخطط إنشاء ٣ ميناء جاف و ٢ منطقة لوجيستية بالمشاركة مع القطاع الخاص (وقد تم الانتهاء من عدد ١ ميناء جاف)، وبحلول عام ٢٠٣٠ من المخطط إنشاء ١٠ ميناء جاف و ٥٥ مناطق لوجيستية بالمشاركة مع القطاع الخاص.

وقد راعت استراتيجية وزارة النقل في إنشاء الموانئ الجافة، توافر هذه الموانئ والمناطق في مواقع تم اختيارها وفقاً لأسس علمية لخدمة أهداف التنمية، ولذلك تم وضع خطة لتنفيذ ٢٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٦ مليارات جنيه تم تنفيذ ٩ مشروعات من تلك المشروعات.

في إطار استكمال خطة تطوير الموانئ البرية الحدودية، تم خلال عام ٢٠٢٢ تنفيذ عدة مشروعات في الموانئ البرية بإجمالي تكلفة ٥٦ مليون جنيه.

هذا، وقد تم تنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة بتحسين منظومة العبور والعمل بالموانئ البرية.

تكلفة ميناء أرقيين البري الذي يربط بين مصر ودولة السودان والدول الإفريقية الواقعة على امتداد مسار محور الإسكندرية - كيب تاون.

٩٣
مليون جنيه

تكلفة إنشاء ميناء قسطل البري بجنوب مصر .

٧٩
مليون جنيه

تكلفة إنشاء ميناء قسطل البري بجنوب مصر .

١٨,٣
مليون جنيه

قطاع النقل والخدمات اللوجستية في مصر أحد أكثر مراكز الركاب والبضائع ازدحامًا في إفريقيا، وهو أحد المحركات ذات الأولوية للنمو الاقتصادي. وكانت هناك جهود متضافرة من قبل الحكومة للاستفادة من شبكة النقل وتطويرها من خلال خطة مدتها ١٠ سنوات لتعزيز التجارة الخارجية وإدارة التنمية الحضرية والاقتصادية. وتشكل الطرق السريعة والجسور جزءًا كبيرًا من البنية التحتية الحكومية، وتهدف إلى تحفيز الاقتصاد بعد سنوات من النمو السكاني الذي أدى إلى توتر تخطيط المدينة، ومن المقرر الانتهاء من ٣٠ ألف كيلومتر من الطرق الجديدة والمطورة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤. وقد سعت شركات عالمية صينية - إماراتية - ألمانية لطلب مشاركة الحكومة المصرية في تشغيل وإدارة المواني بعد توقيع مذكرات تفاهم خلال المؤتمر الاقتصادي ٢٠٢٢ في ذات الشأن.



كما تقدم العمل في العديد من مشروعات وزارة النقل في مجال المواني البرية والجافة والمراكز اللوجستية خلال عام ٢٠٢٢، من أهمها: إنشاء عدد ١٥ ميناء جافًا ومركزًا لوجستيًا على مستوى الجمهورية تستوعب ٦ ملايين حاوية مكافئة سنويًا، وأبرزها مواني: (٦ أكتوبر - العاشر من رمضان - السادات - برج العرب الجديدة - دمياط الجديدة - الفيوم الجديدة - كوم أبو راضي "بني سويف" - سوهاج الجديدة - قسطل - أرقيين - الطور - السلوم - القنطرة)، وذلك بهدف منع التكدس بالمواني البحرية وربطها بالمواني الجافة والمراكز اللوجستية؛ لتسهيل حركة التجارة.



٥٦

مليون جنيه

تكلفة مشروعات تطوير الموانئ البرية الحدودية.

الطيران المدني

يُعدُّ قطاع الطيران من القطاعات الأساسية في خطط التنمية، ومدخلًا مهمًا للنقد الأجنبي؛ حيث يسهم تطويره بشكل أساسي في تنمية التجارة مع العالم الخارجي وأيضًا تنشيط السياحة.

كما يسهم هذا القطاع الحيوي بقدر كبير في تنمية الموارد، ودعم وتحسين الاقتصاد القومي؛ لتأثيره على قطاعات كثيرة في الدولة، سواء كانت خدمة أو إنتاجية. وتمثل خدمة نقل الركاب والبضائع أحد أهم المحاور الرئيسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

هذا، وقد وضعت الشركة القابضة لمصر للطيران رؤية استراتيجية تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ بمحور الطيران المدني لتطوير القطاع، والتي تتمثل في أن يكون قطاع الطيران المدني متميزًا عالميًا ورائدًا على مستوى القارة السمراء والشرق الأوسط، ويسهم في دعم الاقتصاد المصري في إطار منظومة حقوقية تضمن للإنسان المصري مستوى معيشيًا لائقًا.

١١,٧

مليار جنيه

و

٤٨١

مليون دولار أمريكي

تكلفة المشروعات التي نفذتها الشركة القابضة لمصر للطيران وشركاتها التابعة، خلال الفترة (يونيو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢١).

١١,٥

مليار جنيه

التكلفة الاجمالية لـ ٣٥ مشروعًا نفذته الشركة المصرية للمطارات خلال السنوات الماضية.

٦,١

مليارات جنيه

تكلفة ١١ مشروعًا نفذتها شركة ميناء القاهرة الجوي.

وفي إطار الاستراتيجية الموضوعة لتطوير القطاع، تم خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢ تطوير ورفع كفاءة المطارات المصرية التي يبلغ عددها ٢٦ مطارًا مدنيًا حتى يونيو ٢٠٢٢، منها مطاران بنظام الـ B.O.T، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمطارات حوالي ٣٠ مليون راكب سنويًا، وقد نفذت قطاعات الطيران المدني المختلفة العديد من المشروعات في هذا السياق.

إجمالي حركة الطائرات بالمطارات المصرية خلال عام ٢٠٢١.

٢١٥,٣

ألف رحلة



”

احتلت مصر المرتبة ٤٦ من بين ١٤١ دولة عام ٢٠١٩ في مؤشر جودة خدمات الطيران، وهو مؤشر فرعي من مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كما تحسنت قيمة المؤشر لتصبح ٦٨,٤ نقطة عام ٢٠١٩.

كما قامت الدولة بدعم المدن الجديدة، وذلك بإنشاء مطارات جديدة بها؛ لتسريع عملية التوجه لهذه المناطق، وتعظيم العائد، وأيضًا تقليل الضغط على المطارات المصرية القديمة. حيث تم افتتاح التشغيل التجريبي لمطار العاصمة الإدارية الدولي يونيو ٢٠٢٠، والذي بدأ إنشاؤه عام ٢٠١٥ على مساحة ١٦ كيلومترًا مربعًا، وصمم وأنشئ وفقًا لأعلى المواصفات العالمية، ويقع مطار العاصمة الإدارية الجديدة عند الكيلو ٦١ بطريق القاهرة / السويس جهة الشرق من مطار القاهرة الدولي، والمطار مرتبط بأربعة طرق رئيسية، هي: (طريق السويس - الطريق الدائري الأوسط - طريق العين السخنة - الطريق الإقليمي).

”

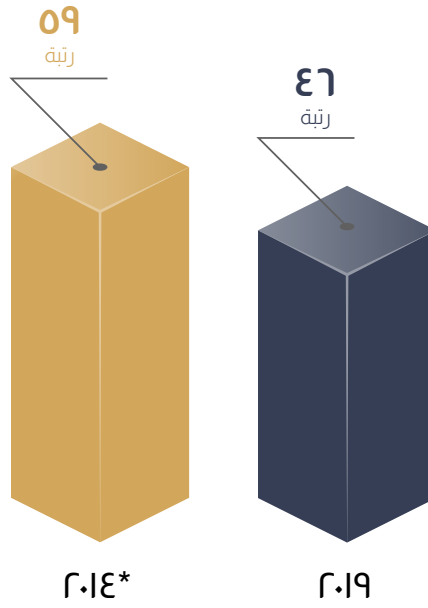
حصل مطار القاهرة الدولي على المركز الأول إفريقيًا في حركة الشحن الجوي، حيث ارتفعت حركة البضائع لمطار القاهرة بنسبة ١١,٦٪.

إجمالي حركة الطائرات بالمطارات المصرية خلال عام تكلفة إنشاء قاعدة برنيس العسكرية (مطار برنيس الدولي)

٢,٣
مليار جنيه



تطور قيمة مؤشر جودة خدمات الطيران في مصر خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٤*



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.
* عام ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث اختلفت دورية عرض المؤشر بدءًا من عام ٢٠١٨.

منظومة النقل الذكي

تعمل الدولة المصرية على تحقيق النقل الجماعي الأخضر المستدام صديق البيئة الذي يعد أساس التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك في إطار الجمهورية الجديدة التي تربط الحاضر بالمستقبل، وتُعيد إحياء دور مصر التاريخي في الريادة الإقليمية.

وفي إطار مواكبة التطورات العالمية في مجال النقل، تم تطبيق منظومة النقل الذكي (ITS) باستخدام أحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات في إدارة منظومة النقل، واستخدام أحدث أجهزة البوابات الإلكترونية، والحساسات، والموازين، والكاميرات، والرادارات؛ بهدف رفع مستويات الأمان على شبكة الطرق والحد من الحوادث؛ إذ وضعت مصر استراتيجية متكاملة للاعتماد على النقل الذكي الجماعي، سواء في القاهرة أو بعض المناطق الجديدة في إطار حرصها على عدم الإضرار بالمناخ، وتخفيض الانبعاثات، لذلك تعاقدت مع شركات عالمية لتوفير الأتوبيسات الترددية التي تعمل بالكهرباء لتعمل بدلاً من الميكروباص الذي يعمل بالوقود الأحفوري، وكذلك تنفذ مشروع المونوريل "القطار الكهربائي" الذي يعتمد على الكهرباء في التنقل.

هذا، وقد تم اختيار ٦ طرق بإجمالي أطوال ١٠٧٩ كيلومترًا كمرحلة أولى لتنفيذ منظومة النقل الذكي، أما المرحلة الثانية فتتم بإجمالي ١٥ طريقًا بطول ٥,٢ آلاف كيلومترًا ليصل عدد المداور والطرق المستهدفة من المرحلتين إلى ٢١ طريقًا بطول ٦,٣ آلاف كيلومتر.

هذا، وقد وضعت وزارة البيئة هدفًا فيما يتعلق بقطاع النقل، مفاده خفض ٨,٩ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يمثل خفضاً بنسبة ٧٪ في الانبعاثات تحت مستوى انبعاثات السيناريو المعتاد، وذلك من خلال تنفيذ عدة إجراءات، أبرزها التوسع في شبكة مترو القاهرة، وتطوير مترو الإسكندرية وإعادة تأهيل خط ترام الرمل، وتشغيل مونوريل العاصمة الجديدة ومونوريل ٦ أكتوبر، وخطوط القطار الكهربائي الخفيف وخطوط القطار الكهربائي السريع، وتحويل الحافلات العامة للعمل على أنواع وقود منخفضة الكربون واعتماد أنظمة النقل السريع للحافلات (BRT)، وتنفيذ المشروع الوطني للطرق، بالإضافة إلى وضع أهداف غير كمية من خلال سياسات وإجراءات للتخفيف في القطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة وإدارة المخلفات والمباني والمدن الحضرية.

وفيما يخص النقل منخفض الكربون: تمثلت أبرز المشروعات التي تم تنفيذها في التوسعة الإضافية في شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى بتشغيل المرحلة الرابعة بطول ١١,٥ كيلومترًا من خط مترو القاهرة الثالث كتحقق نحو تحقيق التحول النموذجي إلى النقل الجماعي منخفض الكربون، فضلاً عن تنفيذ نظام نقل عام حديث يتكامل مع أنظمة النقل الجماعي الحالية، ويتم تقديمه من قبل القطاع الخاص.

تسهم وسائل النقل الذكي بالعاصمة الإدارية الجديدة في تحسين نوعية الحياة وتقديم الحلول للعديد من مشكلات التنقل في المدن كالازدحام المروري وارتفاع مستويات التلوث وزيادة وقت التنقل، بالإضافة إلى استهلاك الطاقة.

هذا، وتعتمد وسائل النقل بالعاصمة الإدارية الجديدة بشكل كبير على الطاقة النظيفة، حيث تعتمد ٦٠٪ منها على الكهرباء، و٤٠٪ على الغاز الطبيعي.

توجد بالعاصمة الإدارية الجديدة شبكة مواصلات متكاملة، وتتمثل أبرز وسائل المواصلات المتاحة في الآتي: المونوريل أو القطار المعلق، ومطار ضخم، وخط سكة حديد سيتم ربطه مع شبكة مواصلات العاصمة، وخطوط أتوبيسات للتنقل داخل المدينة.

كما تم شراء واستلام ٢٠ أتوبيسًا يعمل بالغاز الطبيعي، بجانب ٣٠ حافلة أخرى تعمل بالكهرباء، وتم تحديد أماكن عدد ٢٠ محطة وسطية داخل العاصمة، كما تم التعاقد على مختلف تطبيقات تشغيل منظومة النقل الذكي.



الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أولت الدولة المصرية خلال السنوات التسع الماضية اهتمامًا خاصًا بتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووضعت ركيزة أساسية للارتقاء بجودة حياة المواطنين، الأمر الذي أكدته رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث وضعت تطوير البنية الرقمية كبعد أساسي لتحقيق هدف الدولة الأول، والمُتمثل في الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

كما جاء التحول الرقمي كُبعد رئيس لتحقيق الهدف الثالث من رؤية مصر ٢٠٣٠، المتمثل في بناء اقتصاد قوي وتنافسي ومتنوع قائم على المعرفة، من خلال العمل على تحقيق التحول الرقمي، ورفع درجة مرونة الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، وتحسين بيئة الأعمال، فضلاً عن تحقيق الشمول المالي، وإدراج البُعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

وفي سبيل إنجاز الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، تبنت الدولة خطة "بناء مصر الرقمية"، والتي تستهدف تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التحول نحو التحول والنضج الرقمي؛ لتحسين الخدمات المُقدمة للمواطن، وتعزيز الشمول الرقمي، والشمول المالي، وبناء القدرات وتشجيع الابتكار، وضمان الأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى تطوير البريد وتعزيز خدمات التعهيد وتعزيز مكانة مصر التكنولوجية على المستويين الإقليمي والدولي.

هذا وتُعدّ خطة "بناء مصر الرقمية" بمثابة رؤية شاملة ومسار استراتيجي، وحجر الأساس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي.

وفي سياق متصل، أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢، بتعزيز البنية التحتية التقنية؛ حيث وجهت إليها استثمارات ضخمة، بالإضافة إلى إجراءات تشريعية، ومؤسسية، وتنظيمية داعمة لهذا القطاع الحيوي.



قيمة الاستثمارات العامة المُنفذة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

نسبة الاستثمارات العامة
المُنفذة في القطاع ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣,٢%

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر
الموجه لقطاع الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات من
إجمالي الاستثمار الأجنبي
المباشر عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٦,٨%

التحول الرقمي

شرعت الدولة في بناء "مصر الرقمية"؛ لتكون حجر الزاوية لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي. ولإنجاز ذلك، تم إطلاق "استراتيجية بناء مصر الرقمية" خلال عام ٢٠٢٢، والتي تركز على ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل أولها في محور التحول الرقمي، جنباً إلى جنب مع محوري تعزيز المهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي.

ويصبو التحول الرقمي في الأساس إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات التنموية، وتطوير أداء الحكومة من خلال وحدات التحول الرقمي في الجهات الحكومية، وانتقالها إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

هذا، وقد استطاعت الدولة خلال التسع سنوات الماضية رقمنة نحو ١٦٨ خدمة حكومية، ضمن خطة تستهدف رقمنة جميع الخدمات الحكومية بنهاية عام ٢٠٢٣، وذلك في إطار مشروع قومي يستهدف رقمنة الخدمات الحكومية وإتاحتها لجميع أفراد المجتمع.

عدد الخدمات في مختلف القطاعات على منصة مصر الرقمية حالياً.

١٧٠

خدمة حكومية

حجم معاملات التوقيع الإلكتروني عام ٢٠٢٢ بالمقارنة بـ ٣ ملايين معاملة عام ٢٠٢٠.

٣٧٥

مليون معاملة

منصة مصر الرقمية

تعدُّ البوابة الرسمية للخدمات الحكومية المصرية المتكاملة، وقد تم إطلاقها عام ٢٠٢٠، لتوفير الخدمات بأسلوب مُيسَّر متطور. وصولاً لخلق قيمة أعلى للمواطنين بتكلفة أقل، عبر نظام رقمي متكامل (Digital Ecosystem). الجدير بالذكر أن عدد المسجلين على منصة مصر الرقمية يبلغ نحو ٧,٦ مليون مستخدم.



عدد مكاتب البريد المتنقلة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مجهزين بأحدث النظم التكنولوجية لدعم تأدية جميع الخدمات المالية والبريدية والحكومية.



اتصالاً، تبنت الدولة العديد من المشروعات الرقمية الحيوية الداعمة لقطاعات التنمية المختلفة؛ لتعزيز استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لخدمة المواطنين، ويأتي في مقدمتها مشروع تطوير ميكنة منظومة الحياة الزراعية، ويهدف المشروع إلى ميكنة منظومة الحياة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية، لتفعيل منظومة الرقم الموحد للحياة الزراعية وربطه بالرقم القومي للفلاح، وذلك لضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج إلى مستحقيها.

هذا بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي لإدارة منظومة الحياة الزراعية؛ مما يساهم في ضبط الزمام المنزوع لدعم اتخاذ القرار، وتحديد الاستراتيجيات والسياسات الزراعية والسماحية، والمساهمة في التنبؤ باستهلاك المياه، ونوع ومساحة المحاصيل الزراعية، وتحسين سياسة تسعيرها.

أيضاً، تتبنى الدولة مشروعاً لميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، باعتباره الخطوة الأخيرة لاكمال المنظومة، والذي يتطلب تزويد المستشفيات بالأجهزة اللازمة لتطبيق النظام الإلكتروني من أجهزة الكمبيوتر والتابلت والطابعات، وتجهيز قواعد البيانات المختلفة الخاصة بالأطباء ومقدمي الخدمة والمواطنين، كما يتم تأهيل وتدريب الأطقم الإدارية والطبية للعمل بالمنظومة.



حجم معاملات التوقيع الإلكتروني
بنهاية عام ٢٠٢٢

٣٧٥
مليون معاملة

خدمة حكومية مرقمنة

١٦٨

إجمالي عدد الطلبات المقدمة على
موقع مصر الرقمية.

٣٦,٨
مليون طلب

ملايين مستخدم على المنصة حالياً.

٧+

المصدر: <https://digital.gov.eg> - آخر زيارة للموقع بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٣.

وفي سياق متصل، تتبنى الحكومة مشروعًا قوميًا لتطوير وميكنة المستشفيات الجامعية وإنشاء وحدات للتشخيص عن بُعد؛ بهدف الارتقاء بأدائها وتقديم خدمة صحية مناسبة للمواطن المصري.

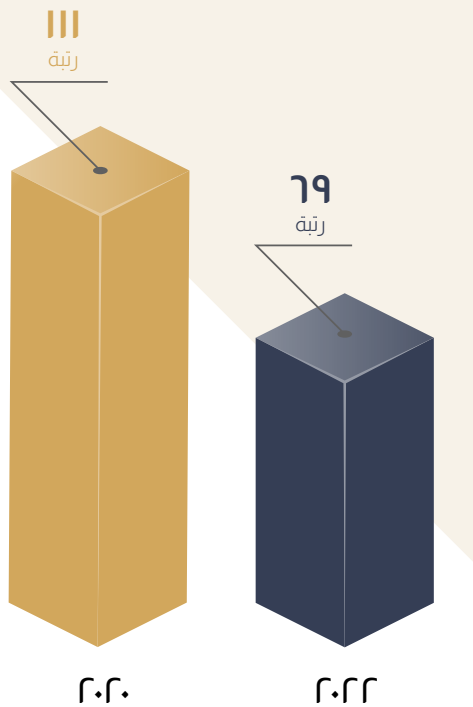
ويصبو مشروع "عدالة مصر الرقمية" إلى تطوير المنظومة القضائية، ليُسهم في تحقيق العدالة الناجزة باستخدام التكنولوجيات الحديثة من خلال إنشاء منظومة قضائية تكنولوجية موحدة، تسهم في تطوير وتسريع آليات التقاضي أمام المحاكم.

بالإضافة إلى العديد من المشروعات الرقمية القومية الأخرى التي نفذتها الدولة، ومنها: رقمنة وثائق الدولة، والتحول الرقمي في السجون، وفي منظومة إدارة أملاك الدولة، والرقم القومي للعقارات.

الجدير بالذكر أنه لتحقيق نقلة نوعية في الخدمات الحكومية للمواطنين، قامت الدولة بتأسيس منظومة رقمية متكاملة من خلال اتخاذ عدة إجراءات؛ منها: ربط قواعد البيانات الحكومية ببعضها بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، وذلك في إطار تنفيذ المشروع القومي للبنية المعلوماتية لمصر، والذي يهدف إلى تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية في قواعد البيانات.

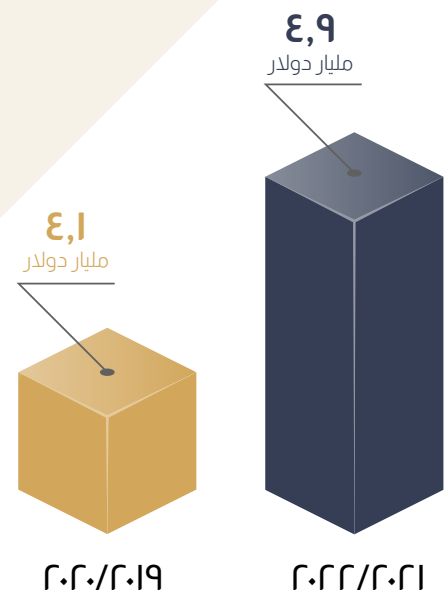
صدر قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨، بشأن العمل بمعايير تنظيم إمسك الممولين الحسابات الإلكترونية، وبشأن التحول من نظم الحسابات المكتوبة إلى الحسابات الإلكترونية وربط خدمات تراخيص البناء مع المتغيرات المكانية وصور الأقمار الصناعية، الأمر الذي أدّى إلى تسهيل إصدار شهادة التسجيل بالمتغيرات المكانية من خلال منظومة خدمة المواطنين بالمحليات، فضلاً عن حصر مخالفات البناء من خلال منظومة التصوير الفضائي وإتاحتها للوحدات المحلية.

ترتيب مصر في مؤشر نضج الحكومة الرقمية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢



المصدر: البنك الدولي

تطور قيمة الصادرات الرقمية خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

رفع الكفاءات والمهارات وإتاحة فرص عمل

حرصت الدولة على رفع القدرة التنافسية للكفاءات المصرية، من خلال إطلاق مجموعة متكاملة من المبادرات التي تهدف إلى خلق كوادر رقمية داعمة لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل متميزة، وتعزيز قدراتهم التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية؛ حيث تم وضع استراتيجية متكاملة لبناء القدرات تدمج بين أسلوب التدريب المباشر والتعلم عبر منصات رقمية.

الجدير بالذكر أن هذه المبادرات قد نتج عنها مضاعفة أعداد المتدربين، وشملت برامج التدريب مستويات مختلفة بدءًا من التدريب على المهارات الأساسية في الحاسب الآلي، والتدرج في التخصص والتعمق لبناء المهارات الرقمية، وتأهيل الشباب للعمل في مختلف التخصصات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، وإترنت الأشياء، والأمن السيبراني، وإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الألياف الضوئية، وأمن المعلومات.

في سياق متصل، قامت الحكومة المصرية بتدشين مبادرة لتمكين الشباب على العمل المهني الحر، والتي تسعى إلى تدريب الشباب على مهارات العمل الحر (عبر المنصات الإلكترونية)، من خلال المراكز المجتمعية المتكاملة الدامجة التي تم تطويرها تكنولوجياً.

وفي إطار تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي للجهات الحكومية؛ مما يدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ للمساهمة في تنفيذ المشروعات القومية الضخمة في مجال التحول الرقمي، فقد تبنت الدولة المصرية مبادرة فرصة رقمية.

حصلت مصر على جائزة أسرع إنترنت ثابت على مستوى القارة الإفريقية من شركة «أوكلا» العالمية الرائدة في مجال قياس وتقييم سرعات الإنترنت في عام ٢٠٢٢.
(شركة أوكلا ٢٠٢٢)

تقدم مصر في تصنيف مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن البنك الدولي؛ حيث صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة في الحكومة «A» وهو أعلى فئة في المؤشر حيث كانت بالتصنيف «B» عام ٢٠٢٠، و «C» عام ٢٠١٨.
(البنك الدولي ٢٠٢٢)

إطلاق الإبداع الرقمي

حرصت الدولة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وأن تكون مصر عنصرًا فاعلاً فيها، أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بمجال "الذكاء الاصطناعي"، وهو نظام يعتمد على الآلة، بحيث يكون قادرًا على تقديم تنبؤات وتوصيات وقرارات مؤثرة في البيانات الحقيقية والافتراضية.

لذلك، تأسس "المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي" عام ٢٠١٩، بموجب قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩، ليضم ممثلين من جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة وخبراء مستقلين في مجال الذكاء الاصطناعي.

كما تم تدشين "الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي"، تحت شعار "الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية والازدهار" والتي تصبو إلى دعم تحقيق مصر لأهدافها التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية، تم التعاون مع كبرى الشركات العالمية، بدءًا ببرامج لخلق الوعي وبناء القدرات في علوم الذكاء الاصطناعي، وحتى الوصول إلى برامج عالية القيمة.

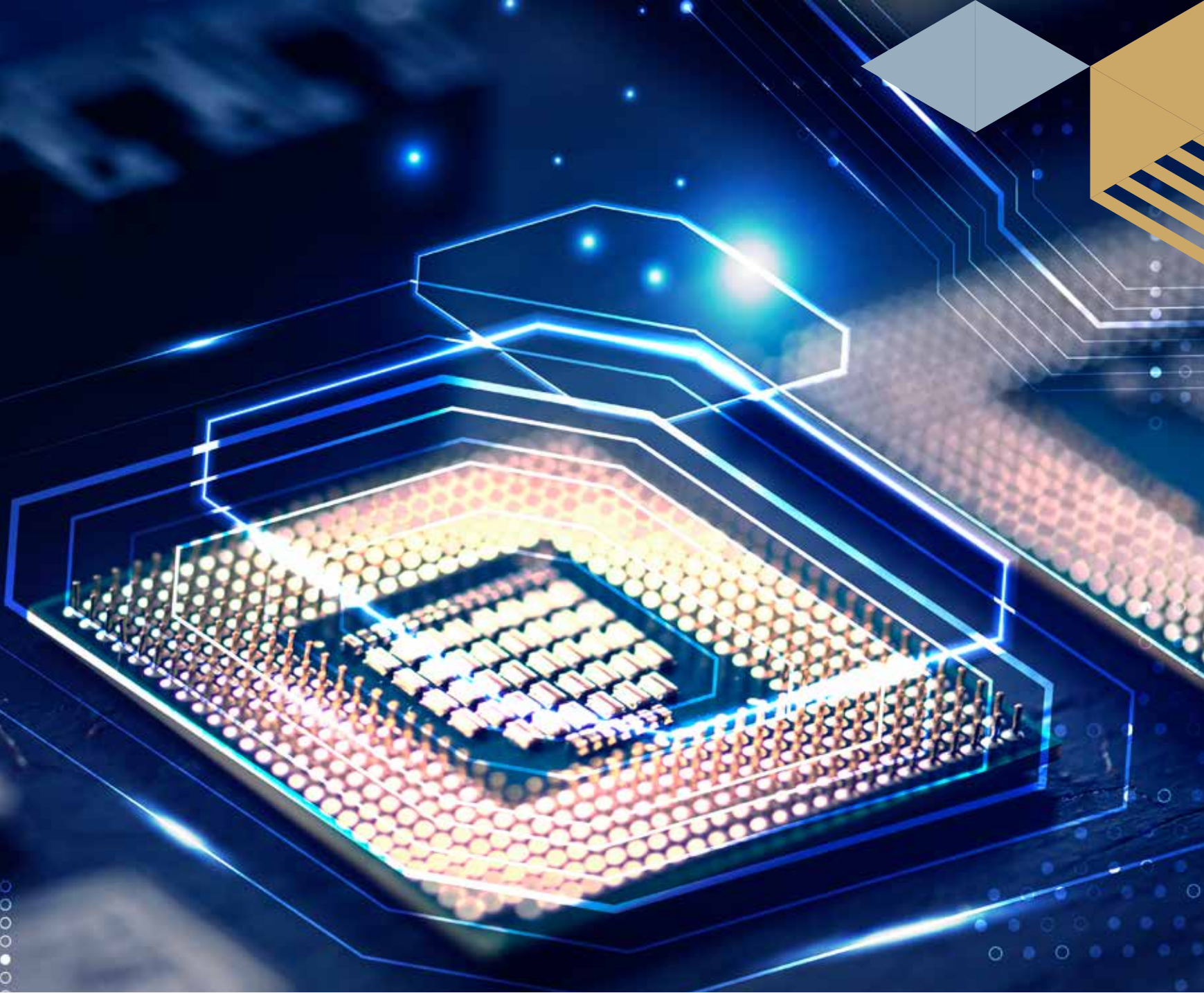
كما تم إطلاق "منصة خاصة للذكاء الاصطناعي"، تحت مظلة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي.

وفي إطار العمل على تعزيز مكانة مصر الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي، والدفع بسبل التعاون الإقليمي والدولي، شاركت مصر بفاعلية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في صياغة وثيقة "التوصيات الخاصة بالذكاء الاصطناعي"، وبذلك، تكون مصر أول دولة عربية وإفريقية تنضم رسميًا للدول الموقعة بوثيقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الذكاء الاصطناعي المسؤول.

وفي مسار مواز، قامت الدولة بتأسيس "مركز الابتكار التطبيقي"، الذي يهدف إلى استخدام أنسب التكنولوجيات لتطوير حلول مبتكرة للتحديات الوطنية الرئيسة.



إجمالي مراكز إبداع مصر الرقمية.



منصة مصر للإبداع التكنولوجي

٢٥١	٣٩٧	٥٩,٩٥	١١,٥	٦,٨	٤٩٧,١
شركة	شركة منشأة	ألف وظيفة متولدة	آلاف رائد أعمال	آلاف فكرة	ألف متدرب
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة	الشركات المنشأة	فرص العمل المتولدة	عدد رواد الأعمال المدعومين من مركز الإبداع التكنولوجي	الأفكار المتولدة	بناء قدرات الأفراد

المصدر: تم الوصول إليه من خلال <https://tiec.gov.eg/Arabic/Pages/Dashboard.aspx>، آخر تحديث للبيانات ٣١ أغسطس ٢٠٢٣.

تطوير البنية التحتية للاتصالات

يُعدُّ الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة مُلحة لإنجاز استراتيجية مصر الرقمية.

في هذا السياق، بدأ تنفيذ مشروع ربط جميع المباني الحكومية بشبكة الألياف الضوئية، حيث تم ربط أكثر من ١٨ ألف مبنى حكومي بشبكة الألياف الضوئية حتى الآن.

ويستهدف المشروع إحلال وتطوير البنية التحتية لزيادة قدرات الشبكة، وتقديم خدمات الإنترنت فائق السرعة باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية في زمن قياسي عن طريق تحديث شبكات الاتصال وربطها بكابلات (fiber optics).

كما تم الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم والفني ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية على إدراج توصيل كابلات الألياف الضوئية للمدارس والمباني الجديدة على مستوى الجمهورية ضمن الاشتراطات الخاصة بالبناء، وتحديث الكود المصري للبناء ليتضمن كود شبكات الاتصالات والذي يشمل مواصفات قياسية للبنية التحتية الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات.

الانتهاء من ١٨ ألف مبنى حكومي تم ربطه بكابلات الألياف الضوئية حتى الآن.

هذا، وقد قامت مصر بالبدء في تنفيذ العديد من مدن الجيل الثالث ومدن الجيل الرابع أو ما يعرف بالمدن الذكية، والتي شهدت السنوات الماضية طفرة فيها، وتتميز تلك المدن بإنترنت فائق السرعة يصل إلى سرعة ١٠٠ ميجابت/ الثانية مع القابلية لزيادة السرعة في المستقبل.

وتأتي العاصمة الإدارية الجديدة كأهم مدينة ذكية في مصر، كما تُوجت بلقب العاصمة الرقمية الأولى عربياً لسنة ٢٠٢١، حيث تدار المرافق بها بأنظمة الاتصالات الحديثة، وبها عدة مشروعات مهمة، منها مدينة المعرفة، وأول جامعة متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن مركزي أبحاث متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة لعدة مشروعات أخرى تختص بتأهيل البنية التكنولوجية للمدينة بالكامل، أبرزها: مركز التحكم والسيطرة الأمنية بالمدينة، ومركز البيانات السحابية للمدينة، هذا بالإضافة إلى مشروع مركز إدارة المدينة، ومشروع توريد العدادات الذكية لجميع المباني القائمة.

٤٥,٤٦

ميجابت/ثانية

مصر الأولى على مستوى القارة
الإفريقية من حيث سرعة الإنترنت،
بمتوسط سرعة ما يقرب من ٤٥,٤٦
ميجابت/ ثانية في فبراير ٢٠٢٣ مقارنة
بالمركز ٤٠ على مستوى القارة في
يناير ٢٠١٩ بمتوسط سرعة كان يقدر
بـ ٦,٥١ ميجابت/ ثانية وفقا لمؤشر
«أوكلا العالمي لاختبار السرعة»
(Ookla Speed test) لقياس سرعات
الإنترنت.

الانتهاء من مسار طريق
المرشدين؛ وهو مسار لكابلات
الألياف الضوئية لخدمات
الإنترنت بين البحر الأحمر
والبحر المتوسط وتم تنفيذه
في عام واحد فقط.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



هذا وتسعى الدولة المصرية لتصبح مركزًا إقليميًا في صناعة مراكز البيانات؛ كما يتم توفير مسارات من كابلات الألياف الضوئية العابرة داخل الحدود لخدمة مرور البيانات الدولية عبر الأراضي المصرية بشكل مؤمن.

في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، تم إطلاق خدمات الجيل الرابع رسميًا في مصر، لتنضم مصر بذلك إلى مصاف الدول المقدمة لتلك الخدمة، والتي تتميز بسرعة نقل البيانات وإتاحة خدمات بث الصور، والإرسال، والاستقبال المرئي دون الحاجة إلى تخزين البيانات.

فضلاً عن إتاحة إمكانية تقديم خدمات متطورة مثل الحوسبة السحابية، وغيرها من خدمات الاتصالات مما ينعكس إيجاباً على تقديم خدمات ذات كفاءة وجودة عالية للمستخدمين، ورفع مؤشرات مصر في التقارير الدولية، وهو الأمر الذي نتج عنه طرح تراخيص تقديم خدمات الجيل الرابع للاتصالات، وحصول شركات الاتصالات الأربع عليها، وضخ نحو ١,١ مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليارات جنيه للخزانة العامة المصرية.

ولدعم المستخدمين من ذوي الهمم ودمجهم في عملية التحول الرقمي، وترسيخاً لحقوقهم في الحصول على خدمات الاتصالات كافة. أطلق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات خدمة تلقي وحل الشكاوى للمستخدمين من متحدي الإعاقة بلغة الإشارة، عن طريق إجراء مكالمات فيديو عبر الموقع الإلكتروني للجهاز.

ولدعم انتشار واستخدام المدفوعات الإلكترونية عن طريق المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول؛ تمت إتاحة تسجيل المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول مجاناً.



أبرز مؤشرات البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (يونيو ٢٠٢٣)

إجمالي عدد المشتركين في الهاتف المحمول
(مليون مشترك)

١٠٣,٦

مشتركو الهاتف المحمول لكل ١٠٠ من السكان (%)

٩٧,٤

إجمالي المشتركين في الهاتف الثابت (مليون مشترك)

١١,٨

مشتركو الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان (%)

١١,١

مستخدمو الإنترنت عن طريق المحمول (مليون مشترك - ديسمبر ٢٠٢٢)

٧٣,١

مشتركو USB Modem (مليون مشترك)

٢,٤

مشتركو الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون وصلة - ديسمبر ٢٠٢٢)

١١,٦

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

”
مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في مؤشر الأمن
السيبراني، لتأتي في المرتبة ٢٣ عام ٢٠٢٠ من
بين ١٩٤ دولة شملها المؤشر بإجمالي نقاط
٩٥,٤٨ من ١٠٠ نقطة.

◀ تعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات

مع تسارع الجهود للتحول الرقمي كان لا بد أن يواكب ذلك جهود مماثلة في مجال تعزيز الأمن السيبراني، المعني بحماية البرامج، والشبكات، والأنظمة من الهجمات الرقمية، والوصول غير المرخص للبيانات والمعلومات الحساسة، أو تغييرها، أو تدميرها.

هذا، وقد أدركت الدولة المصرية أهمية ذلك مبكرًا؛ حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الموقعة في القاهرة.

علاوة على ذلك، قامت الدولة بالتصدي لتهديدات وتحديات المجال السيبراني والمجتمع الرقمي، ورصد ومجابهة المخاطر والتهديدات المتزايدة في هذا المجال، والذي يؤثر على توجهات التنمية للدولة، ففي عام ٢٠١٤، صدر قرار رقم ٢٢٥٩ لرئيس مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى للأمن البنى التحتية للاتصالات وتكنولوجيات المعلومات يتبع رئاسة مجلس الوزراء يُسمى "المجلس الأعلى للأمن السيبراني".

ويختص بوضع استراتيجية وطنية لمواجهة الأخطار والهجمات السيبرانية والإشراف على تنفيذها وتحديثها تماشيًا مع التطورات التقنية.

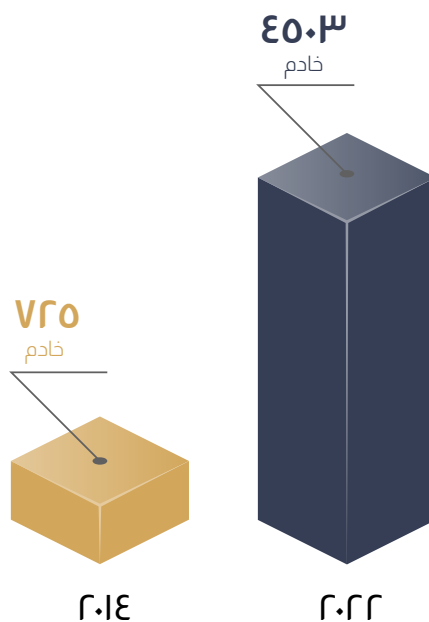


بالإضافة إلى ما سبق، تم انتخاب مصر لرئاسة مجلس الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاتحاد الإفريقي لمدة عامين، كما تم أيضًا انتخاب مصر لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمدة عامين.

هذا، وقد ترأست مصر الدورة ٢٤ لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.

أخيرًا، برزت ثقة المنظمات الدولية في مكانة قطاع الاتصالات المصري، وقدرة مصر على تنظيم الأحداث الدولية الكبرى في استضافة فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، والذي يُعدُّ من أهم المحافل الدولية التي ينظمها "الاتحاد الدولي للاتصالات"؛ (International Telecommunication Union).

مؤشر خوادم الإنترنت الآمنة في مصر خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢



المصدر: البنك الدولي.

◀ تطوير الخدمات البريدية

فازت مصر مُمثلةً في البريد المصري بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار البريدي لمدة أربع سنوات في الانتخابات التي أجراها اتحاد البريد العالمي خلال دورته السابعة والعشرين المنعقدة في أغسطس ٢٠٢٠ بأبيدجان، كما حصل البريد المصري في العام نفسه على جائزة خدمة العملاء من الاتحاد البريدي العالمي، كأفضل خدمة عملاء عالميًا لعام ٢٠٢٠.

أيضًا، فاز البريد المصري، في نهاية مايو ٢٠٢١، بجائزة التميُّز الرقمي كأفضل مؤسسة بريدية عربية في مجال التحول الرقمي، وذلك خلال مشاركته في منتدى "تحديات الامتثال وتعزيز العلاقات مع المصارف المُراسلة"، الذي نظمه "اتحاد المصارف العربية" في الفترة ٢٧ - ٢٨ مايو ٢٠٢١ في لبنان.

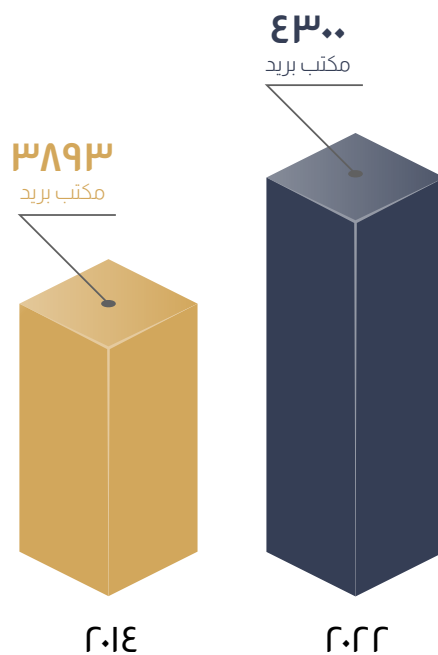
هذا، ويُعدُّ فوز البريد المصري بهذه الجائزة تكميلًا لسلسلة الجهود الناجحة التي قام بها البريد المصري على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وفي أكتوبر ٢٠٢١، فاز البريد المصري بجائزة مصر للتميز الحكومي في دورتها الثانية التي تقدمها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة لأفضل وحدة متميزة في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، التي تُمنح للجهات المحققة لأعلى النتائج في تقديم الخدمات للمواطنين.

جاءت كل هذه التكريمات نتيجة جهود حثيثة قامت بها الدولة المصرية على مدى السنوات التسع الماضية لتطوير الخدمات البريدية؛ حيث تم تنفيذ خطة طموحة لإعادة صياغة دور البريد المصري.

وفي ضوء تلك الخطة؛ تم الانتهاء من تطوير ٣٦٠٠ مكتب بريد، بالإضافة إلى إنشاء ١٠ مكتب بريد جديدًا بنهاية عام ٢٠٢٢ ليصل إجمالي المكاتب إلى ٤٣٠٠ مكتب بريد منتشرًا في أنحاء الجمهورية كافة.

عدد مكاتب البريد الحكومية العاملة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

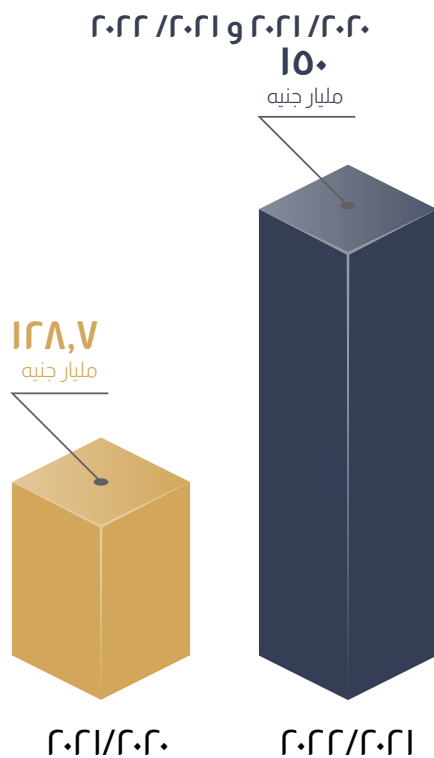
”
حصل البريد المصري على المركز الأول
والميدالية الذهبية وجائزة الابتكار والإبداع
عن برنامج النقاط والمكافآت وتطبيق
”يلا“ وذلك خلال الدورة ٤١ من مؤتمر
الدائرة المستديرة للرابطة الإفريقية
للإدارة العامة.

”
أصبح البريد منفذاً لتقديم خدمات مصر
الرقمية، وخدمات الشمول المالي
ووسيطاً بين العميل والشركات
المقدمة لخدمات الشمول المالي
والخدمات الرقمية.

أدت كافة الجهود المبذولة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى نجاح القطاع في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، ليصبح القطاع الأعلى نموًا في الدولة؛ حيث بلغ معدل نمو قطاع الاتصالات ١٦,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١، في حين بلغ معدل نمو القطاع ١٢,٥٪ في العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٦ بنسبة زيادة بلغت ٤,٢٪.

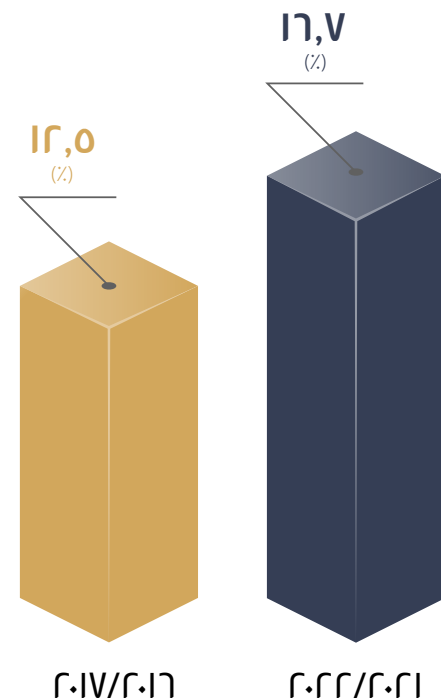
ومن الجدير بالذكر أن مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد بلغت ٥٪ في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١، كما حقق القطاع ناتج محلي يقدر بنحو ١٥٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مقابل نحو ١٢٨,٧ مليار جنيه في العام المالي الذي يسبقه.

مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي خلال عامي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ و ٢٠٢١ / ٢٠٢٠



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تطور معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الثابتة خلال عامي ٢٠١٧ / ٢٠١٦ و ٢٠٢٢ / ٢٠٢١



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

نجحت مصر في جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في التكنولوجيا المالية (الدفع والتحصيل الإلكتروني)؛ مما حسن سمعة مصر عالمياً كمركز إقليمي في هذا المجال.

فيتش
سوليوشنز
يوليو ٢٠٢١

جاءت مصر في المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمركز ١٥ على مستوى العالم من أصل ٦٠ دولة في مؤشر مواقع الخدمات العالمية الذي تصدره مؤسسة مؤسسة "كيرني" الاستشارية العالمية لعام ٢٠٢١.

مؤسسة
"كيرني"
الاستشارية
العالمية - ٢٠٢١

نجحت مصر في جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في التكنولوجيا المالية (الدفع والتحصيل الإلكتروني)؛ مما حسن سمعة مصر عالمياً كمركز إقليمي في هذا المجال.

ع

مراكز

مصر ضمن أسرع ١٠ دول نموًا في مؤشر الشمول الرقمي وفقًا للتقرير الصادر عن مؤسسة Roland Berger عام ٢٠٢٠، حيث جاءت في المرتبة ٥٠ عالمياً بين ٨٢ دولة، بمجموع نقاط ٦٠,٠٠ نقطة، مقارنة بالمرتبة ٥٢ عام ٢٠١٧، ومجموع نقاط ٥٢,٠٠ نقطة.





الكهرباء والطاقة

تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا لتوفير الطاقة الكهربائية لجميع مستخدميها في المجالات كافة بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة وفقًا للمعايير العالمية؛ لمواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية في ضوء توقعات تزايد الحمل الأقصى، للمساهمة في تحقيق خطط التنمية الشاملة وإضافة قدرات كهربائية من الطاقة الجديدة والمتجددة، والحد من الأثر البيئي للانبعاثات، وكحجر الزاوية للمشروعات الاقتصادية الضخمة.

وفي هذا السياق؛ **وضعت الدولة خططًا خمسية للطاقة الكهربائية؛ الأولى (٢٠١٢ - ٢٠١٧)، والثانية (٢٠١٧ - ٢٠٢٢)، والثالثة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٧)، وتعتمد تلك الخطط الخمسية على عدة محاور، وهي:** توسيع دائرة الربط الكهربائي على المحاور كافة، وتنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية، مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة، وترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها.

وإدراكًا لأهمية توفير الطاقة الكهربائية وإتاحتها لجميع مستخدميها، بتكلفة مناسبة تعزز تنافسية الأنشطة الاقتصادية وتتوافق مع مستويات دخول المواطنين، فقد **تبنت الدولة استراتيجية تنمية متكاملة ومستدامة حتى عام ٢٠٣٥ لدعم قدرات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة**، وتمثلت أهداف الاستراتيجية في زيادة نسبة الطاقة الجديدة والمتجددة لتصل إلى ٤٢٪ من إجمالي الطاقة المتوقع إنتاجها عام ٢٠٣٥.

٤,١

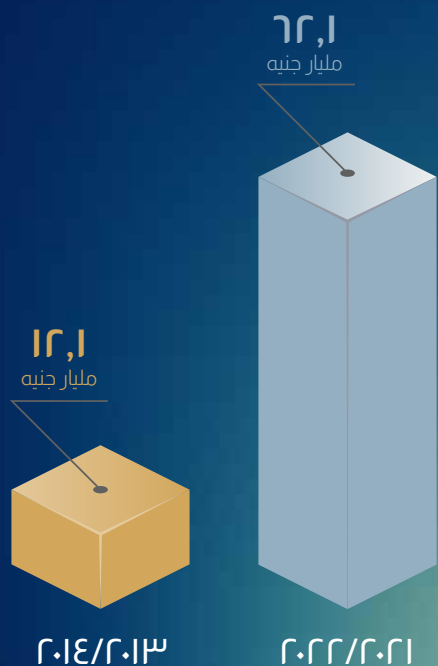
جيجاوات

ارتفاع متوقع في إجمالي إنتاج
مصر الكهربائي من مصادر
الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٢٧.





الاستثمارات العامة في قطاع الكهرباء
بالأسعار الجارية
خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

” زاد الاهتمام الدولي بقطاع الطاقة المتجددة في مصر خلال السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس على زيادة انخراط المؤسسات والشركات الدولية، ومنها شركة "فيستاس ويند" الدنماركية، و"جاميزا" الإسبانية في المشروعات المصرية.

FitchRatings

إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية

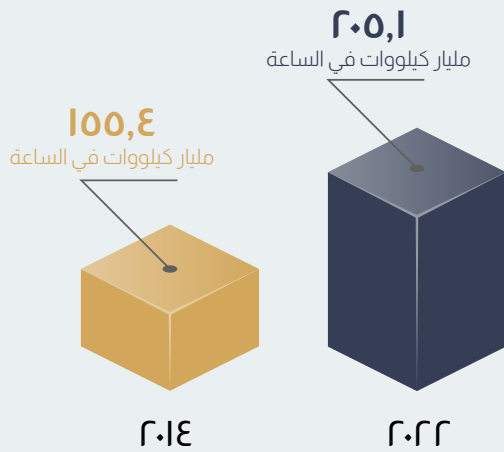
واجهت مصر عام ٢٠١٤، تحدي نقص الطاقة الكهربائية المولدة بمتوسط عجز يومي ٦ آلاف ميجاوات، بما أدى إلى انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي لفترات طويلة في محافظات الجمهورية كافة، فضلاً عن الحاجة إلى صيانة الشبكة، وصعوبة تنفيذ برامج الصيانة المطلوبة لنقص التمويل اللازم.

هذا، وقد عملت الدولة على تنفيذ عدد من مشروعات الكهرباء موزعة في كل محافظات الجمهورية لتأمين استقرار التغذية الكهربائية، وتحسين جهدها لجمهور المشتركين في أغراض التنمية الصناعية، والزراعية، والتجارية، والمنزلية كافة.

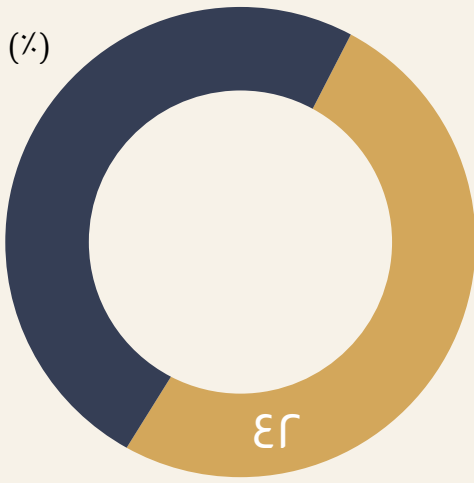
وفي سبيل تحقيق ذلك، قامت الدولة خلال السنوات التسع الماضية بإنشاء العديد من المحطات الكهربائية وتطوير المحطات الموجودة فعلياً.

إنشاء محطة كهرباء العاصمة الإدارية الجديدة في يوليو ٢٠١٨ وبلغت التكلفة الإجمالية لها نحو ٢ مليار يورو لتنفيذ المشروع، و١٤,٤ مليون يورو لتجهيزات الموقع، و ٥١,٣ مليون جنيه متطلبات أمنية للموقع.

تطور إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢



* كمية الطاقة الكهربائية المولدة ٢٠٢٢ لا تشمل الطاقة الجديدة والمتجددة.
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.



من الكهرباء في مصر مستهدف توليدها من
مصادر الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٥.

هذا وقد استطاع قطاع الكهرباء في مصر أن يمهّد طريق التنمية في مختلف المجالات، ويسهم في فتح آفاق التعاون بين مصر والدول الأخرى في برامج عملاقة للربط الكهربائي، بعد أن كانت تعاني من عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية يصل إلى ٢٠٪، لتنتقل الآن وعلى مدار السنوات التسع الماضية لزيادة إنتاج الكهرباء وتحقيق فائض واحتياطي يتخطى ٢١,٨٪، ويبلغ نحو ٢٨,٥ جيجاوات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحويل عدة محطات للعمل بنظام الدورة المركبة؛ لرفع كفاءة وقدرة المحطات القائمة.



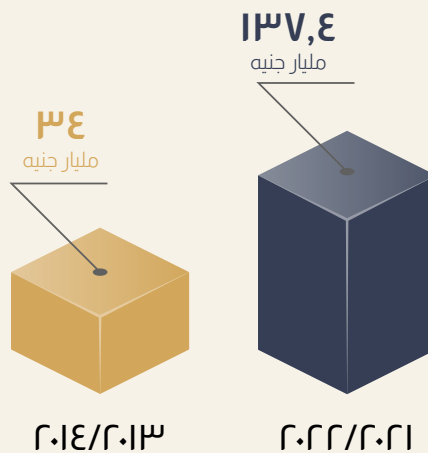
الخامسة عالمياً في مؤشر استخدام
الطاقة، وهو مؤشر فرعي من
مؤشر أداء تغير المناخ ٢٠٢٣.



انخفض متوسط زمن انقطاع التيار
الكهربائي ليسجل ١٠,٤ دقائق لكل عطل
عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مقابل ٢٦,٩ دقيقة لكل
عطل عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

افتتاح محطة إنتاج الطاقة الثلاثية بنظام
الـ BOT بتكنولوجيا أوروبية بأبو رواش
بالجيزة ديسمبر ٢٠٢٢، استكمالاً لإجراءات
المساهمة في تحقيق الحياد الكربوني،
واستعداداً لمواكبة مراحل التحول
للاقتصاد الأخضر.

تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء بالأسعار
الجارية خلال عامي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ و ٢٠٢١ / ٢٠٢٢



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رفع كفاءة وتوسعة شبكات نقل وتوزيع الكهرباء

عمدت الدولة، خلال السنوات التسع الماضية، إلى رفع كفاءة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وذلك بتجديد شبكات النقل والتوزيع؛ لتخفيض نسبة الفقد، وتحسين معامل القدرة بالشبكة الكهربائية القومية من خلال تركيب وحدات مكثفات بمحطات المحولات، فضلاً عن التوسع في إنشاء محطات محولات جديدة للكهرباء.

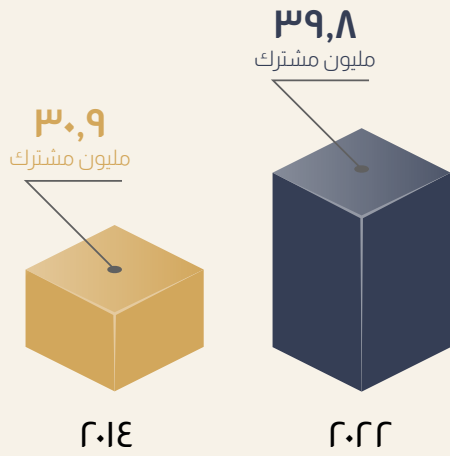
وفي إطار **المشروع القومي لتطوير الشبكة الكهربائية القومية بجميع المحافظات**، تمت إضافة خطوط هوائية بجهد ٥٠ كيلو فولت بإجمالي أطوال ٢٠٠ كيلومتر في يونيو ٢٠٢٠، أي ما يوازي إجمالي أطوال الشبكة القائمة على الجهد نفسه حتى عام ٢٠١٤.

وقد بلغت تكلفة المشروع ٢,٩ مليار جنيه و٩٠,٨ ملايين دولار و٣٩,٧ مليون يورو، وجارٍ إنشاء خطوط إجمالي أطوال ١٢ ألف كيلومتر.

وضعت الدولة **خطة شاملة لتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء** من خلال ٣٧٥ مشروعاً لنقل الكهرباء تم وجارٍ تنفيذها باستثمارات تقارب ٧٠,٧ مليار جنيه، ومشروعات توزيع الكهرباء بتكلفة استثمارية ٤١,٨ مليار جنيه، وخلال عام ٢٠٢١، تم **افتتاح أكبر مشروع قومي وهو أول مركز تحكم آلي ويعد من أوائل المراكز الآلية في شبكة التوزيع**، وذلك في إطار سعيها لتحويل الشبكة الحالية إلى شبكة رقمية، كما تعمل وزارة الكهرباء على إنشاء ٤٧ مركز تحكم على ٥ مراحل في شبكة توزيع الكهرباء بلغت سعات محطات المحولات الكهربائية على الجهدين الفائق والعالي حوالي ١٨٤,٨ ألف ميجا فولت أمبير.

تم خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) الانتهاء من تنفيذ وتوسعة عدد ٢٧ محطة محولات جهد ٥٠ كيلوفولت بإجمالي عدد محولات ١١٣ محول وإضافة سعات ٣٣,٤ ألف ميجافولت أمبير على ذات الجهد ونسبة ٣٤٠٪ عن وضع الشبكة عام ٢٠١٤، وذلك من خلال تنفيذ وتوسعة وإحلال محطات محولات لعدد ١٩ محطة على جهد ٢٢/٢٢٠/٥٠ كيلو فولت بسعة إجمالية ٣١,٥ ألف ميجا فولت أمبير، بالإضافة لتنفيذ وتوسعة وإحلال محطات محولات لعدد ٥١ محطة على جهد ٢٢/٦٦/٢٢٠ كيلو فولت وجهد ١١/٦٦/٢٢٠ كيلو فولت بسعة إجمالية ٢٩,٥ ألف ميجا فولت أمبير.

عدد مشتركى شبكة الكهرباء خلال عامى ٢٠٢٢ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

يهدف المشروع القومي لتطوير الشبكة الكهربائية القومية إلى رفع كفاءة الشبكة، وتحسين مستوى الأداء، وتفريغ جميع القدرات المولدة من محطات إنتاج الكهرباء التي تمت إضافتها خلال تلك الفترة؛ وذلك لمواجهة الزيادة في الأحمال المستقبلية، وضمان استقرار واستمرار التغذية الكهربائية طبقاً لمعايير الجودة.



وتستهدف وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة تحسين كفاءة الشبكة الكهربائية في ١٤٥ قرية بـ ١١ محافظة على مراحل متعددة ضمن مبادرة "حياة كريمة"، بتكلفة إجمالية ٩٥ مليون جنيه حتى يونيو ٢٠٢١ من أصل ١٧٥ مليون جنيه.

التحول نحو الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات

تعمل الدولة المصرية على زيادة حجم الطاقة الكهربائية المولدة بصفة عامة وتطوير شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها، وتحسين كفاءة الطاقة إنتاجًا ونقلًا وتحويلًا واستهلاكًا.

وفي هذا السياق، بالإضافة إلى الجهود المبذولة، كانت هناك جهود موازية لزيادة الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث أطلقت مصر **الاستراتيجية المتكاملة للطاقة الجديدة والمتجددة ٢٠٣٥**. وتضع هذه الاستراتيجية رؤية طموحة تستهدف زيادة نسبة الطاقة الجديدة والمتجددة في إنتاج الكهرباء لتصل إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.

ولتعزيز البيئة التشريعية في مجال الطاقة المتجددة، فإنه بالإضافة إلى قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ وقانون تحفيز استخدام الطاقة المتجددة رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤، فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قانون هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ليسمح لها ببيع الكهرباء المنتجة من مشروعاتها لإحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر أو المستثمرين من القطاع الخاص، وإنشاء شركات سواء بمفردها أو مع شركاء آخرين.

نسب توزيع الطاقة الجديدة والمتجددة المولدة عام ٢٠٢٢



المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ٢٠٢٢.

٢٠١٣
مشروعًا

إجمالي مشروعات الطاقة
المتجددة المنفذة حتى
عام ٢٠٢٢.



وفي إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتتويج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تسعى مصر إلى تنفيذ برنامجها النووي السلمي بالضبعة في محافظة مطروح، بإجمالي قدرات ٤٨٠ ميجاوات، وفقاً للمعايير الدولية في مجال الأمن والأمان النوويين؛ وذلك لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الضبعة حصل عام ٢٠١٩ على جائزة روساتوم لأفضل ٣ مشروعات نووية من حيث البدء أو الانطلاقة على مستوى العالم، وتعد هذه الجائزة الأولى من نوعها التي يحصل عليها مشروع بمنطقة الشرق الأوسط، وقد أشادت اللجنة بالمشروع معتبرة ما يحدث إنجازاً كبيراً.

وفيما يخص توليد الكهرباء من الرياح، تم إنشاء محطة توليد كهرباء من طاقة الرياح بجبل الزيت (جنوب رأس غارب) في مارس ٢٠١٩ على ثلاث مراحل، وتبلغ القدرة الإجمالية للمحطة نحو ٥٨٠ ميجاوات، وتضم المحطة ٥٨٠ مشرعاً.

وفي إطار جهود الدولة في الحفاظ على البيئة وخفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن محطات توليد الكهرباء، فقد تم ربط ٢٠ محطة من محطات توليد الكهرباء بوحدات رصد الانبعاثات.

علاوة على ذلك، فقد شهدت مصر تطورات عديدة في مجال إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر منخفض الكربون، حيث تم توقيع عدد ٢٣ مذكرة تفاهم مع كبار المطورين العالميين لتنفيذ مشروعات في مجال الهيدروجين بإجمالي قدرات تقديرية ٤٣ جيجاوات المحلل الكهربى و ١٠٢٣ جيجاوات . وتوقيع عدد ٩ اتفاقيات شراكة مع المطورين المؤهلين خلال فعاليات مؤتمر COP27، بالإضافة إلى بدء تشغيل المرحلة الأولى من أول مصنع هيدروجين أخضر متكامل في إفريقيا، بالعين السخنة في الثامن من نوفمبر ٢٠٢٢.

ثاني أكبر دولة في إنتاج الطاقة الشمسية في إفريقيا في ٢٠٢٠.



- جاءت في المركز ٣٢ بين ١٤١ دولة من دول العالم عام ٢٠١٩، في مؤشر إدارة وتنظيم الطاقة المتجددة، وهو مؤشر فرعي من مؤشر التنافسية العالمي، لتسبق العديد من الدول العربية.
- الأولى عربياً في عدد مشروعات إنتاج واستخدام الهيدروجين وفقاً لمنظمة أوابك ٢٠٢٢.
- ثالث أكبر دولة في توليد طاقة الرياح في إفريقيا في ٢٠٢٠.
- تحسنت ٥٨ نقطة لتصبح من أفضل ٣٦ دولة على مستوى العالم في مؤشر الطاقة المتجددة الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٧.



رفع كفاءة منظومة الكهرباء والطاقة

تم إطلاق **الخطة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية** (٢٠٢٠ - ٢٠١٨) لجمهورية مصر العربية، وتبنت الخطة الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة الطاقة على كل من جانبي الإمداد والاستهلاك، **فعلى جانب الإمداد** أوضحت الخطة الوفر المتوقع في الطاقة الكهربائية؛ نتيجة لبرنامج إعادة هيكلة التعريفة الكهربائية، وأهمية وجود إشارة سعرية واقعية إلى تكلفة إنتاج، ونقل، وتوزيع الكهرباء للمستهلكين.

بالإضافة إلى رصد مشروعات التوسع في الإنتاج، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بخفض الفقد من شبكات التوزيع، وتطوير التحكم بتلك الشبكات، واستخدام العدادات الذكية بما سينعكس على رفع كفاءة الشبكات.

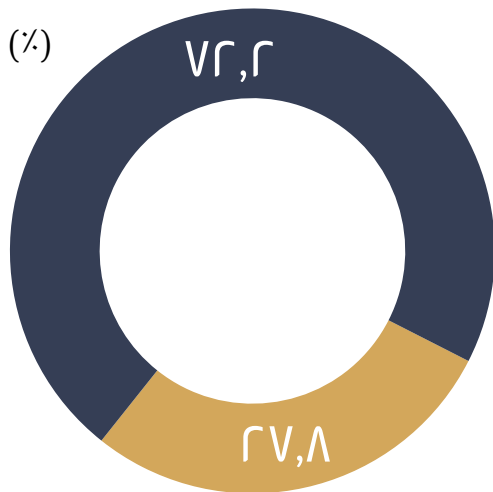
أما إجراءات تحسين كفاءة الطاقة **من جانب الاستهلاك** فقد شملت:

التوسع في برنامج بطاقات كفاءة الطاقة للأجهزة والمعدات، مع تبني آليات للتخلص من الأجهزة منخفضة الكفاءة.

- إجراءات تحسين كفاءة الطاقة في العديد من القطاعات.
- نشر استخدام الطاقة المتجددة.
- نشر المحركات الكهربائية عالية الكفاءة في القطاع الصناعي.

اتصالاً، فقد عملت الدولة، خلال السنوات التسع الماضية على رفع كفاءة المنظومة، وقد أسفرت تلك الجهود في تقدم مصر ٢٨ مركزاً في مؤشر الحصول على الكهرباء، لتحتل بذلك المركز ٧٧ عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بالمركز ١٠٥ عام ٢٠١٤؛ وذلك بسبب خفض عدد الإجراءات، والتكلفة اللازمة للحصول على الكهرباء.

التوزيع النسبي للكهرباء المستخدمة للصناعة والإدارة عام ٢٠٢٢



المستخدم للصناعة

المستخدم للإدارة (جميع الأغراض عدا الصناعة)

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

التحول إلى مركز إقليمي للطاقة الكهربائية

استطاعت مصر خلال السنوات الأخيرة أن تتحول من دولة تعاني من أزمة في الكهرباء وانقطاع مستمر للتيار، إلى تحقيق فائض كبير في الطاقة الكهربائية المولدة تطمح في تصديرها إقليميًا ودوليًا، حيث أدت الجهود والإنجازات المبذولة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة.

وفي ضوء ما قامت به مصر من زيادة الطاقة الكهربائية المنتجة، وزيادة نسبة الطاقة الجديدة والمتجددة من إجمالي الطاقة المولدة، فقد أصبحت مصر بصدد استثمار ذلك في التحول إلى مركز إقليمي للطاقة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال تقوية شبكات الربط الدولية، كما تم إنشاء شبكات وخطوط ربط جديدة مع عدة دول؛ بهدف تصدير الفائض من الطاقة الكهربائية، وتلبية حاجة دول الجوار من الطاقة الكهربائية.

وبالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي وتصدير الطاقة الكهربائية للخارج تعمل مصر على تعزيز التعاون الدولي مع العديد من الجهات والمؤسسات الدولية، وزيادة قدرة القطاع على جذب الاستثمارات، والتغلب على تحدي ضعف العوامل الجاذبة للاستثمار في قطاع الطاقة بصفة عامة، ولمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة بصفة خاصة قبل عام ٢٠١٤.

ختامًا، أدت تلك الجهود والإنجازات سالفة الذكر التي تقوم بها الدولة إلى تقدمها في مؤشر التحوّل في مجال الطاقة (Energy Transition Index, ETI) لعام ٢٠٢١، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لتأتي في المركز ٧٦ من إجمالي ١١٥ دولة تضمنها المؤشر، مقارنة بالمركز ٨١ عام ٢٠١٨.



مياه الشرب والصرف الصحي

أولت الدولة المصرية خلال السنوات التسع الماضية اهتمامًا بالغًا بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي؛ حيث أكد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في المادة ٧٩ أن لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ وماء نظيف.

وتأسيسًا لما سبق، وضعت مصر الخطة القومية لإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧ بتكلفة تقديرية مبدئية ٥٠ مليار دولار أمريكي، وقد تتضاعف هذه التكلفة نتيجة لمعدلات التنفيذ الحالية.

بالإضافة إلى ذلك ركزت سياسات الدولة بشكل كبير على الوصول بخدمات مياه الشرب كفاً وكيفاً إلى نسبة ١٠٠٪، وضمان توقف نظام المناوبات، وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين جودة المياه في بعض المناطق المعتمدة على الآبار الجوفية، وكذلك الوصول بنسبة تغطية الصرف الصحي إلى ٩٥٪ في المدن و٥٠٪ في القرى، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية والزيادات السكانية المتوقعة.

ومنذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣، تم الانتهاء من تنفيذ ٢٢٢٨ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والمناطق الريفية، حيث تم تنفيذ/ جاري تنفيذ نحو ٥٥٤ مشروعًا لمياه الشرب بتكلفة بلغت ١٣٨,١ مليار جنيه، وتم تنفيذ/جاري تنفيذ ١٦٧٤ مشروعًا للصرف الصحي بتكلفة بلغت ١٧٦,٤ مليار جنيه.

ونتيجة لتنفيذ تلك المشروعات، ارتفعت نسبة التغطية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية، لتصل إلى نحو ٩٨,٧٪ عام ٢٠٢٣، مقابل ٩٧٪ عام ٢٠١٤.

وتستهدف الدولة رفع نسبة تغطية مياه الشرب إلى نحو ٩٩,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ من خلال زيادة طاقة مشروعات المياه بنحو ١,٤ مليون متر مكعب في اليوم وتنفيذ نحو ٦٤ مشروعًا للمياه.

٩٧٪

نسبة التغطية لمياه الصرف
الصحي على مستوى
الجمهورية عام ٢٠٢٣





هذا، وقد بلغت نسبة التغطية لمياه الصرف الصحي على مستوى الجمهورية عام ٢٠٢٣، نحو ٦٧٪، بعدما كانت ٥٠٪ عام ٢٠١٤.

وفي إطار خطة الدولة لتفادي العجز المائي، تعمل الدولة المصرية على ثلاثة مجالات، وهي:

- توفير مياه الشرب من نهر النيل.
- تحلية مياه البحر والاستثمار في التقنيات الحديثة في هذا المجال، وعقد الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- إنشاء محطات الصرف الصحي، وإعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي بعد معالجتها.

التوسع في إنشاء محطات تحلية المياه

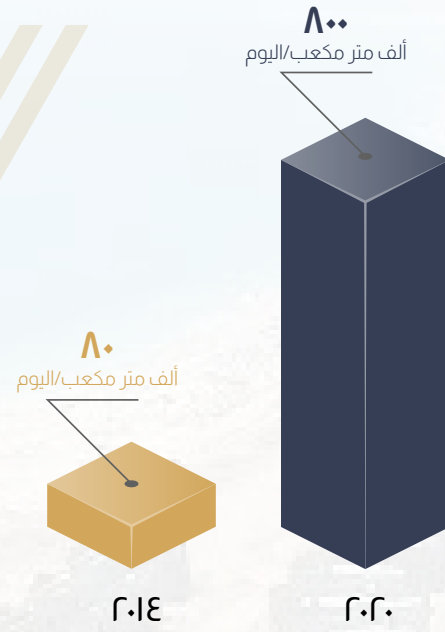
في إطار استراتيجية الدولة الطموحة لإحداث تنمية تمتد لكل البقاع على أرض الوطن، ونظرًا لأنه لا تنمية دون مياه، تبنت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية خطة تركز على توجيه موارد المياه من نهر النيل للمحافظات الداخلية فقط، والتوسع في مشروعات تحلية مياه البحر في المحافظات الساحلية، وتعظيم الاستفادة من المياه الجوفية.

كما وضعت الوزارة خطة تبدأ من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٥٠ لإنشاء محطات تحلية لتوفير مياه الشرب. وقبل عام ٢٠٢٠ تم إنشاء محطات توفر مليون متر مكعب يوميًا، وفي مطلع عام ٢٠٢٣ وصل عدد محطات تحلية المياه إلى ٩٧ محطة.

ومن أبرز المشروعات التي نفذتها الدولة في مجال إنشاء محطات تحلية المياه، إنشاء مشروع محطات تحلية مياه البحر بالعين السخنة في نوفمبر ٢٠١٩؛ من أجل توفير مصادر مياه قادرة على تلبية الاحتياجات المائية الحالية والتوسعات المستقبلية المستهدفة، ويُعدُّ هذا المشروع الأكبر من نوعه في مصر.

والجدير بالذكر أنه جارٍ تنفيذ ١٣ محطة لتحلية المياه بطاقة تبلغ نحو ٤١٨ ألف متر مكعب يوميًا ومن المقرر الانتهاء من أعمال التنفيذ خلال عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني أنه بنهاية عام ٢٠٢٣ ستصل الطاقة الإنتاجية من مياه التحلية لـ ١,٥ مليون متر مكعب يوميًا.

كمية المياه المحلاة خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

تكلفة المرحلة الثانية من محطة تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية ١٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، لصالح الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

١,٦
مليار جنيه



◀ التوسع في إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب

تؤكد الدولة المصرية دائمًا الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، والسعي نحو الارتقاء بمستوى خدمات مياه الشرب المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال العمل على كافة محاور العملية التشغيلية لمنظومة مياه الشرب، إما برفع نسبة التغطية للمناطق الجديدة والمحرومة، أو السعي إلى العدالة في توزيع شبكات المياه وتفعيل نظم المراقبة.

ونتيجة لتوجه الدولة نحو إعادة هيكلة قطاع مياه الشرب، بما يكفل إنجاز الأهداف الاستراتيجية المرجو تنفيذها لصالح المواطنين، قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، خلال التسع سنوات الماضية، بالتوسع في إنشاء المحطات السطحية لتنقية المياه ليصل عددها إلى ١٠٨٩ محطة خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ١٠٣٩ محطة خلال العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وبلغت الطاقة الإنتاجية لتلك المحطات نحو ٢١,٨ مليون متر مكعب في اليوم والطاقة التصميمية لها ٢٨,٤ مليون متر مكعب في اليوم وذلك خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢. هذا، وقد بلغت أطوال شبكات المياه نحو ١٦٢,٢ ألف كيلومتر خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي قد انتهت خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٢، من تنفيذ عدد ٧٢ مشروعًا بتكلفة إجمالية بلغت ٥,٩ مليارات جنيه.

علاوة على ذلك، فإن الدولة تستهدف تنفيذ مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحي بـ ١٤٧٧ قرية على مستوى الجمهورية لمد وتدعيم خدمة المناطق والشوارع المستجدة بالامتدادات العمرانية بالقرى..

تضاعفت الاستثمارات العامة في قطاع مياه الشرب بما يتجاوز ٥ أضعاف.

٤٢,٤

مليار جنيه

عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

٧,٦

مليار جنيه

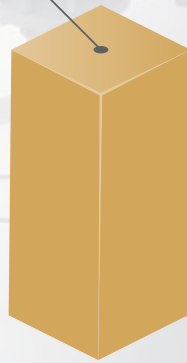
عام ٢٠١٧/٢٠١٦

وتكليلاً لتلك الجهود، فقد شهدت مياه الشرب النقية المنتجة على مستوى الدولة خلال السنوات الماضية طفرة كبيرة على النحو المبين في الشكل الآتي:

كمية المياه النقية المنتجة على مستوى الجمهورية

خلال عامي ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢٤,٠
مليون متر
مكعب/اليوم



٢٠١٥/٢٠١٤

٢٤,٧
مليون متر
مكعب/اليوم



٢٠٢٢/٢٠٢١

المصدر: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.

التكلفة الاجمالية لتنفيذ روافع وخزانات أرضية بمنطقة الواطية بسانت كاترين وروافع الجبيل وروافع الوادي بطور سيناء

٢١٧

مليون جنيه

التوسع في إنشاء وتطوير محطات الصرف الصحي

خلال السنوات التسع الماضية، قامت الدولة بزيادة الاستثمارات العامة في قطاع الصرف الصحي بنسبة ٧١,٧٪ ليصل إلى ٩,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١١,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، وهو ما مكن الدولة من تنفيذ العديد من مشروعات الصرف الصحي، ليرتفع إجمالي عدد محطات معالجة الصرف الصحي من ٣٩٨ محطة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٤٥٢ محطة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

هذا، وقد بلغت الطاقة التصميمية لمحطات معالجة الصرف الصحي نحو ١٤,٣ مليون متر مكعب يوميًا والطاقة الفعلية نحو ١٢,٥ مليون متر مكعب يوميًا خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يشير إلى أن تلك المحطات لا تزال قادرة على أن تستوعب أكثر مما هو مطلوب.

اتصالاً بما تقدم، فقد شهدت جميع أنحاء الجمهورية، خلال السنوات التسع الماضية، طفرة على مستوى إنشاء محطات الصرف الصحي، خاصة في القرى والمناطق الأشد احتياجًا؛ حيث تبنت الدولة المشروع القومي للصرف الصحي بالمناطق الريفية، ويبلغ إجمالي سكان المناطق الريفية ٥٩,١ مليون نسمة تقريبًا (طبقًا

عدد مشروعات الصرف
الصحي، في العام ٢٠٢٢/٢٠٢١

٤٥٢
محطة

لبيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في يونيو ٢٠٢٢)، وكانت نسبة تغطية الصرف الصحي على مستوى الريف ١١٪ في عام ٢٠١٤، بينما ارتفعت النسبة عام ٢٠٢١ إلى ٣٨٪، حيث يبلغ عدد سكان المناطق الريفية المخدمين بالصرف الصحي ٢٢,٣ مليون نسمة، وتبلغ التكلفة المتوقعة للوصول إلى نسبة ١٠٠٪ لخدمة الصرف الصحي بجميع المناطق الريفية على مستوى الجمهورية نحو ٣٠٠ مليار جنيه.

وخلال الفترة (٢٠١٤ - نهاية عام ٢٠٢٢)، تم تنفيذ نحو ٧٣٩ مشروعًا للصرف الصحي بالقرى بتكلفة بلغت ٢٧,٠ مليار جنيه.

وخلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ تستهدف الدولة تطوير شبكات الصرف الصحي بالقرى، من خلال تنفيذ نحو ١٨٠ مشروعًا بالقرى، وهو ما سيساهم في رفع نسبة التغطية بالصرف الصحي على مستوى الجمهورية إلى نحو ٦٨٪.

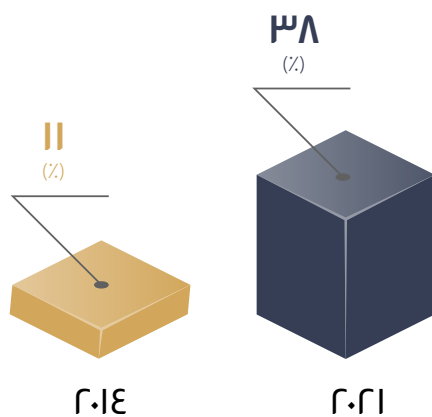
هذا، وقد تولت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تنفيذ عدد ١٩٣ مشروعًا للصرف الصحي على مستوى القرى بمختلف محافظات مصر، بتكلفة بلغت ٦,٩ مليارات جنيه خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٠).

وعلى مستوى الحضر، قامت الدولة بتنفيذ عدد ٣٤٣ مشروعًا في مجال الصرف الصحي، خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠٢٢، بتكلفة إجمالية بلغت ٥٥,٣ مليار جنيه.

اتصالاً بما تقدم، أسهمت كل تلك المشروعات المنفذة خلال السنوات التسع الماضية في إحداث تحسّن ملحوظ في نسبة تغطية الصرف الصحي في الحضر لتصل إلى ٩٥,٦٪ على مستوى الحضر في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بـ ٧٩٪ عام ٢٠١٤.

نسبة تغطية المناطق الريفية بالصرف الصحي

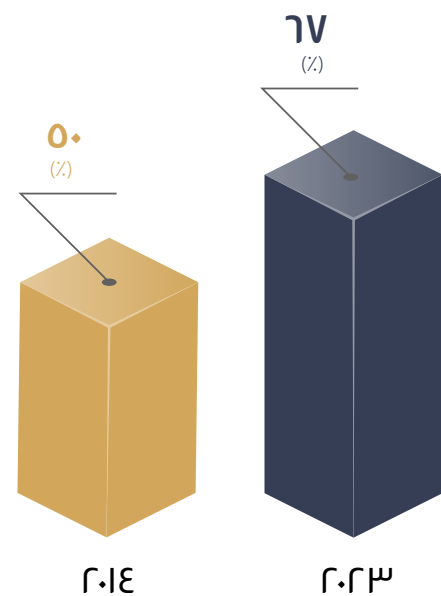
خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

نسبة تغطية الصرف الصحي على مستوى الجمهورية

خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠١٤



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

◀ إعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي بعد معالجتها

نظرًا للتغيرات المناخية، والزيادة المستمرة في عدد السكان، والأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية، إلى جانب انخفاض حصة مصر من مياه النيل، اجتمعت كل تلك العوامل التي سوف تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى ٥٣٦ مترًا مكعبًا بحلول عام ٢٠٢٥.

وعليه، أولت الدولة اهتمامًا غير مسبوق، بإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي، الأمر الذي ترتب عليه إنشاء الدولة لأكبر محطة معالجة لمياه الصرف الصحي في العالم، وإنشاء أكبر وأضخم محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي من نوعها في العالم.

ومن أبرز المشروعات المنفذة في هذا المجال: محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة الجبل الأصفر بالقليوبية، وتُعدُّ أكبر محطة معالجة مياه للصرف الصحي في العالم، وتم تقييمها كأضخم محطة في تاريخ معالجة المياه والأكثر تكلفة أيضًا، وتقع المحطة على مساحة ٧٨ فدانًا بطاقة ٢,٥ مليون متر مكعب في اليوم وتخدم ١٢ مليون نسمة.

محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر، هي أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم وتُعدُّ الأضخم من نوعها، وتقع على بُعد ١٠ كيلومترات جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء وشمال مدينة القنطرة شرق بحوالي ١٧ كيلومترًا. وتُعدُّ من أهم مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

وستسهم المحطة في استصلاح ٤٥٦ ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي، والصناعي، والصرف الصحي التي سيتم تحويلها من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس، وتُقدَّر الطاقة التصميمية القصوى للمحطة بـ ٥,٦ ملايين متر مكعب في اليوم.

اتصالاً، انتهت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي أيضًا من تنفيذ مجموعة من مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)، أبرزها، مشروع محطة معالجة الحمأة لمحطة معالجة الصرف الصحي الشرقية بمحافظة الإسكندرية لإنتاج الطاقة الكهربائية من معالجة الحمأة وتقليل الانبعاثات بتكلفة بلغت ١,٧ مليار جنيه. تم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع في يونيو ٢٠٢٢.

مشروع الصرف الصحي المتكامل
لبعض المناطق الريفية بصعيد
مصر بتمويل من "بنك التنمية
الإفريقي"

١.٩
ملايين يورو

تكلفة برنامج الصرف الصحي
المستدام بالمناطق الريفية في
مصر، والذي أطلقه البنك الدولي
في عام ٢٠١٥ بمحافظات البحيرة،
والدقهلية، والشرقية.

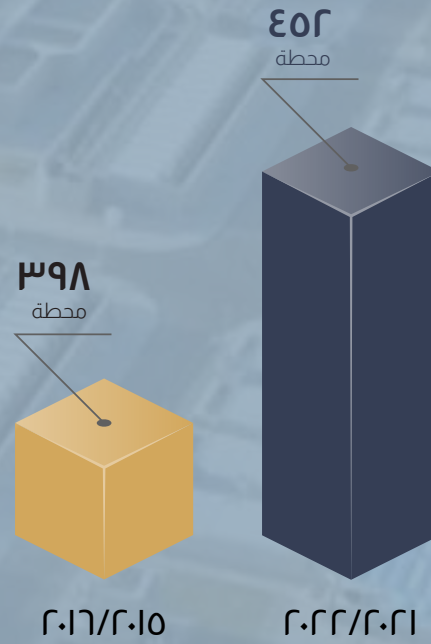
٥٥٠
مليون دولار

من المتوقع أن يزداد الاستثمار في البنية التحتية للمياه في مصر على المدى القصير إلى المتوسط، حيث يؤدي الإجهاد المائي المستمر وخطط دعم الإنتاج الزراعي المحلي إلى تكثيف الطلب على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

FitchSolutions



عدد محطات معالجة الصرف الصحي خلال عامي
٢٠٢٢/٢٠٢١ و ٢٠١٦/٢٠١٥



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.



